



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية

إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية

رقم المخطوط: ٩٤٩

الموضوع: الفقه الحنبلي

عنوان المخطوط: إدراك الغاية في اختصار الهداية

بيان الأجزاء:

اسم المؤلف: ابن عبد الحق، عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله، صفي الدين أبو الفضائل الحنبلي (ت ٧٣٩ هـ)

اسم النسخ: المؤلف نفسه

سنة التأليف: ٧٢٣ هـ

سنة النسخ: ٧٢٣ هـ

عدد الأوراق: ١١٠ ق

حجم الورقة: ٢٣,٦ × ١٦,٨ سم

عدد الأسطر: ١٧ س

وصف النسخة، والملاحظات: بخط نسخي مشكول، مصححة، مقابلة، الكتب والأبواب والفصول وبعض الكلم بالخمرة، بأولها قيد تملك لإسماعيل بن علي وآخر لعبد الله بن خلف الدحيان وتملكات أخرى مطموسة تكررت بآخرها ظهر جزء منها محمد بن عبد الله... بتاريخ... وقيد استلام النسخة من سامي الدخيل بعد أن أهداها له أحد ورثة أحمد بن حميس وتسليمه لوزارة الأوقاف بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٧ م بيد محمد سليمان الأشقر كتب ذلك عبد العزيز بدر حسين القناعي وبآخرها قيد لحش بن محمد... الحضاري التكريتي، بأولها ترجمة للمؤلف كتبها إبراهيم بن صالح بن عيسى، وفائدة من كلام أبي عبيد البكري في كتاب اللآتي في شرح الأمالي وأخرى لابن بدران عن نسخ الهداية وشيء من خطبة أبي الخطاب لكتاب الهداية له، وقيد دلالة أنها بخط المؤلف، على الهوامش بعض التعليقات والدلالات وقبود بلغ، على هامش ق ٤ دلالة على خط المؤلف، ما كان من التعليقات في ق ١٩،٤،٣ فهو من خط يوسف بن حسن بن عبد الهادي كما بينتها الدلالة بآخرها فائدة، والنسخة بها أثر رطوبة أثرت على الورق وحموضة الورقة الأخيرة أثرت على الورق والخبر، وهي مرمتة قديماً.

أوله: بعد البسمة، الحمد لله ذي المنح الجزيلة، والمدح الجميلة وصلواته على نبيه المختار من أشرف قبيلة لرسائله الجليلة محمد صاحب الوسيلة الجامع لكل منقبة... وبعد فإن المختصر الموسوم بالنهاية في اختصار الهداية في الفقه... كتاب الطهارة المظهر من الحدث والخبث هو الماء المطلق.

آخره: فصل وإذا كان في التركة مجهول... يبقى قيمة المجهول أو زد عليه ما رده تبلغ قيمته أو أسقطه مما أخذ يبقى دينه والله تعالى أعلم، وقد انتهت هاهنا بحمد الله تعالى إلى الغاية لاختصار الهداية مستدركاً لما فات صاحب النهاية مما لا يقع بدونه الكفاية ومن الله تعالى أسأل إنعام المارد به من نفع المشتغلين وأن يجعله خالصاً لوجهه منه وجوده... صلاة دائمة على تعاقب الأيام..

المراجع: الدر المنصبة (للعلمي) ص ٤٩٦، هدية العارفين ١/٦٣١، الأعلام ط الملائين ٤/١٧٠، معجم المؤلفين ط. الرسالة

٣٢٦/٢، مفتاح الفقه الحنبلي ١٤٣/٢، المدخل المفصل ص ٩٨٨.

بسم الله الرحمن الرحيم وما اتوه
 الحمد لله ذي المنح الجزلة والمدح الجملة وصلوا له على نبيه الخاتم اشرف
 بئس له رساله ايجله محمد صاحب الوسيكه الجامع لكل منتهى بئس له
 وعلى آله وصحبه اهل الفضله وبعد فان الخضر الموصوم بالنهايه في
 الخصار الهدايه في الفقه على مذهب الامام المجمل والعالم المضل له
 عبد الله احمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه الذي صفة الشيخ
 الجليل عبد الرحمن بن زرار الغساني الدمشقي رحمه الله مختصر حميل وتصنيف
 عزير بالغ في تفرسه واحسن في ترتيبه لكن حصل بعض الخلل فيما سطره لانه
 لم يعد فيه نظره ولو اعتبره لذكر اغواره واستدرك غواره وانما
 اخرمه الجام قبل ابلوغ المرام فاندت لايفاج معضله واصلاح خطه
 وتحرير نوايه ومعانيه وتبديل قواعد ومبانيه فتبدت مهملة وحقت
 مغفلة والحقت ما وقع به الاخلال من الاصل في مسابك اقصا والذين
 في قول الب غير قول النبه واسالب ليشث اساليبه سالكه سئل
 الخضر الاحاز في رز الحجة والا لغاز فحصل بفضل الله تعالى منه
 ما رجوته وملت وكوشنا انقول انه ليس بجم لملت وسمته بادرال
 القاعة في الخصار الهدايه ومن الله سبحانه اسئل ان ينفعني المشغلين
 في داريه ويجعل شيعته ذلك معاليهم والحمد لله

لصالح القلوب والعلم فهو حشبي ونعم الوكيل
كتاب الطهارة

المطهر من الحدث والخبث هو الماء المطلق ولا يغير بظاهر شؤ صوته عنه
 او لا مارجة في وجهه او يشترى مستغنى عنه في روايه او يخر شمس او غيرهما
 وعنه نجاسة لا لشره ووزنك يطهره فليطه طاهر مستغنى عنه لخلط او طبع
 فان غير صفة فليطه واستعمل قليل في رفع حدث او مستحب او طلت به
 مطهره عنه او غس يده فيه قائم من قلم ليل غلب المانع وعنه لا ويحسن
 ملافاه جرح فمادون فليحسن ما يورطه عنه ان يغتسل ما فيهما ويطهر بالحن
 بغيره نزوله بنفسه او يترج بينهما او يكتفي به بقلتين طهورا العبد وفي
 الراب والحو وجوه وشحيت محمد الاواني قال اسب منها طهورا وحسن
 وعنه بعد اعدامه وقتل تحرى لعليله وانه سواسهما او نوب طاهر
 يحسن صلى في نوب بعد ثوب الى الميقين **فصل** في استحالة كل اثار
 طاهر الا المقدس واخذاه لانها في الاصح وفي الوضوء سواسهما وجهه وباح يسر
 المضى حاجبه والذهب لضره وقل مطلقا وما لم يبق حاشته من اثاره كان
 نوبه طاهر وعنه يله **فصل** في المخل ما فيه ذل الله وعدم يساه
 ليجوله ونسحق تعود وبعد المنفى ونزاد ليله دسا وجناب سبها
 وميت رتج وقاعة طر تو واقع ظل وممرد شجر واستقال النيران

سبح

هذه هي نسخة الكتاب
 من نسخة
 بخط
 من
 سنة
 ١٢٠٠

هذا الكتاب بخط مولانا عبد المؤمن بن عبد الحق
 البغدادي الحنبل رحمه الله

والبلة واستندارها وعنه في البلاء ولعمري يصح وتجد العاطل بعله
 ولا تشكك ولا يطل عشا ومصح ذكره لفرأيه وسنذكره ثلثا ونحو
 فلتبني الماء وحيت لاجل خارج سبل لا رخ ونحو ما لم نذكره الخارج الاستحار
 بينا به منسأ ثلث فأكبر وترأجا مد طاهر من غير محرم ورجع وعظم
 وعنه الحج واستاغ الماء أولى من عدم الفيل ولا يستعجن بمسحه فيه فإذا فرغ
 قدم بماء أخرجه واستغفر ومحمد **فصل** في السواك عرضا بالبر
 ونحوه لا يصح آخره في وجهه وشالده عند مصمته وصلاته وأتباعه
 وظلوه وتغير فيه الاصلام بعد الذوال فذكر له في الأصح والحل المطر ورا
 والده غشا وسرخ شعير وقصر شاربه وطفره وسف ابطه وأستصاد
 والنظر في الماء والتطهر من نجس الحان ولكن الفرغ وعنه والخالو لغير
 حاجه أو شاك **فصل** في الوضوء شرط أي قصد رفع الحديث أو
 استباحه ما هو شرطه وعنه أو التوكل بغيره عدم الاستحاضة في روايه
 كالتي لم يقل هو كالوضوء وقضه النسب في الأصح والمضمضه والاستنشاق
 في روايه وعنه الاستنشاق وحده ثم غسل وجهه مع الشعر الثابت فيه
 ولو نزل ثم غسل يديه مع المرفعين أو لغيرها ثم مسح راسه مع الأذنين جميعه
 وعنه أكره وعنه بعضه للأشيم غسل بطنه مع لحيته ثم ثوبا ليا
 في لا ظهر ولو كشته كوفرة بطل وسنته غسل كفيه ثلثا وعنه

هذا الكتاب بخط مولانا عبد المؤمن بن عبد الحق
 البغدادي الحنبل رحمه الله

هذا الكتاب بخط مولانا عبد المؤمن بن عبد الحق
 البغدادي الحنبل رحمه الله

حيت من نعم الليل وثلث الغسل وعنه والمسح والمباغ في المضمضه
 والاستنشاق والمطر والسواك واليناف في كسوايه وأتباعه ودخوله
 المسجد ومخلل أصابعه وغسل داخل العينين إذا من القدر وما حيد لادته
 في روايه وعنه ومسح العنق والمدور رفع بصره الى السماء بالشهادتين بعد
 صباح الاستيعانه ولكن نقص اليد وعنه والنسب **فصل** في نقص
 الخارج الفرج ولو نذر وقت وجبت غيرهما الا لكل غير غايه وبه وروا
 عليه لا يستر نوم لغير معتد وعنه أو رابع أو ساجد وليس شيء في الأصح
 وعنه أو هي له الشهوه ولو شعرا أو طغرا أو أرد في وجهه وعنه مطلقا في
 الملوستر روايه ومن فرج آدمي وعنه لا منها ولو متطوعا في وجهه أو ذراعيه
 في روايه ومسته الذكرا وهي القبل من خشى الشهوه لا بعينه ومسته لها
 أو الحنث منه وعنه لا ينعض حاله وأكل لحم الجوز إذا لا طهر أو لغيرها
 في روايه وفي اليد وطالب وسنام وجهه وقيل امتت رده في المذهب منها را
 ربع شاك بغير طهاره ولا حدث فان شاك في شئ واحد بعد ما ظن في شئ
 القليل الواقع فهو نفعي وحرم بالحدث القلاء والطراف ومن المصحف
فصل في مسح على الرأس محل الفرض ربت بنيه تحت وجوب ونحو الكر
 أعلاه دون أسفله والكر وقيل كل عمامه محتمه وقيل أو ذواته ليس لها
 طهاره كاتمه في الأصح لا العائنه والخمار في روايه ولا اللذائف وما وكيله

للقيم ولله انام وليا الذين المشافون حديث بعد لبسه وعنه من مسحه وحارب
الجحر مغلي وعنه مسحه المشافون مداه وان استاءه في الحضر ولو لبس عليه ما مسح
بكل مسحه مسحه لا بعدة وتسايف لظهور قدمه او راسه وانقصاء المده
وعنه لم يمسح راسه وغسل قدميه وعلى الجرح اذا لم يجاوز الحاحه وعنه
رشدتها طاهرا الى حلقها ولا حلق في غسل الغرغرة **فصل** في غسل الغرغرة بالراح
الحسنه في فرج والمخى الدافق لسوءه ولو خرج بعد الغسل لا يغتسل الا وجب
فكفته لا يجب وعنه على وعنه قبل البول وحضر نفاس وموت واستلام
في المطهر وبأفان لا يحل في الاطهر وفي الولاده ملام وحده وقيل حرم
عليه نراه الله ونعنه او بعضها واللبث في المسجد لا وضوء لا عبور وسحب
له الوضوء لا دنوم ومعاودة وطى فرضة الحجى النية والسيمة وازاله
الاذى واستعاب بدنه وعنه الا الغم وسنه غسل الميدي والوضوء
قبله والبداوه بالرائق لذلك والشك والتنازع وغسل قدمه بالجمه
والصاع والحزى عن الوضوء نيتها وعنه لا فان جمعت احداث وجب
الوضوء او الغسل فمولى احدها ارتفعت عنها وقيل المتوى بخير المشنوق عن
الواجب في وجهه وسر غسل ميت وجمعه وخوفا واستحاضه للصلاه
فصل في نياح الميت من اب طاهر ولو غاب بعد طهره في نياحه
انظنه او حلقه الى قبره او غيره من بصره او استعالمه تلقا او زاده مرض

او من محف لا لادراك جنان في الاظهر وقتنه شرط اي قصده وتعبس
الميت عنده واستباحه ما يتيم له فان لم يرفع وهو الاظهر وجب تعديتها للفرض
فان اطلق لم يصح به ومن جوارز النعل ونقاء وثبه وان رفع فلا فتوى
وتقرب الثراب بيد من يمسح وجهه ثم كفيه لونه الى الاصح وسن
السيمة وعنه يجب والتباين وقيل وضربه لوجهه وضربه ليديه
لما المرفق ويطلق مبطلات بمده ورؤيه الماء ولو في الصلاه قيل في
الاسهر فان عدهما وصلى على جثته حاله او نتم حاضرا لم يرد بعد في
الاظهر الجبوس ومن تم لجثته قيل عاجز حده ولو سببه في حله
اعاد ويقتصر ما وجد وتيمم لما بقي كالجرح وقيل الجنب
والميت اول مد في روايه ثم الجنب ثم الجانض في وجهه **فصل**
تطهر الارض من كل نجاسة بالمكاشه بالماء وغيره من نجاسه
الكلب والحفر يغسله سبعا واحدا يراب لا اشتان وخو
او ثامنه في وجهه ومن غيرهما سبعا يراب في وجهه وعنه ثلثا وعنه لا
تعتبر العدد وعنه في الجداه الحزى ذلك بالارض وعنه الا ان يبول
او غاريط وان خفي موضعها غسل ما ياتي عليه ولو لم يصب لم يطعم يتبع عنه
يغسل والمنصل قبل طهارة الرجل يغسل وقيل ومعهما وسعين الماء
لازاله النجاسة وعنه نال بكل ما يع طاهر يزيل ونهى الا دمي

ومذبه وبني المأول ورجيعه طاهر وعنه جئ وحى غير المأول من سبع
 ولعل وجمار وخارج لجئ لا الشور وما دونها وعنه طاهر الك
 والخبر وعنه أشك في البعل والجمار وكل دم غير كبد وطحال ودم
 سمك ولحم وبق وخوص في روايه والقيح وائل لا يشجار لجئ يعني عيبه
 وبول الحفائر والنبد وسور غير مأول حسنة وعنه جئ وفي العنبر
 عن شيرها روايتان في المني والمذي الجئ وكل منه لجئ لا آدمي في
 الأظفر وما لا تشله سائلة فانه طاهر لجئ حتى عظمها وقرها وطرفها وقل لا
 لا يخرج في شعرها ورشها وانفخها وبطهر جلد ما لوها لا غير وكذا في
 روايه ولا بطهر لجئ ناسجها الا الحمة اذا غلث وقيل او خللت
فصل في شئ لجئ له سبع واكثر خمسون وعنه ستون وعنه لعمريه
 واقله يوم وليلة وعنه يوم واللثة خمسة عشر وقيل سبعة عشر وعنه ست
 او سبع وائل الطهر لعمريه عشر وائل خمسة عشر ولا يشترط الوطئ في الفرج
 لعمريه ولعمريه لا يشترط الوطئ في الفرج ووجوب الصلاة ونحوها وسائر
 ما منعته الحائض والمبتدأه لجئ اقله ولا يغسل فان القطع له وول اكثر
 وأكثر لثا وعنه من نبت عادة ونحو ما صامته فيه ومن غير الك حيصنا
 المبتدأه اقله او الك او غلبه او عادة نساها روايات وغيرها للمعتاد
 عادها وعنه لم تميز والميم امام الأسود ولنا فيه عدها دونها

لجئ

اقله وعنه غالبه وعنه من اوله وقايا الحري والمخبر منطوما وقبل مسداه
 ثم استخاضه الى آخره والدم بعد اللقاء في العاده جئ كالصقة فيها وعنه
 ان كبر ولو غلبه لعمريه لا يحا ولا كره ولا حيص مع حمل الفاس شله والكر
 اربعون يوما والزايد جئ في العاده والا استخاضه قال يقطع ثم عاد فيها
 فشكوك فيه وعنه نفاس اقله قطره وآخره من التوأم الاول كاوله وحى
 عنه من الاخير والمصحاضه ليس البول وخوص يغسل فرجها وتعيصه وسوا
 لحصلاه ولا وطاءه الا خوف العنت وعنه كبر للنفاس اذا ظهرت
 قبل اكثره في روايه ٥

كتاب الصلاة

حيث على كل مسلم ملتب ولو زال العقل يوم اودع وحقه لا حاضر ونساء
 وقيل في المبر روايه ولو من بها الشيع ونحو منه ونحو لعمريه العشر لا
 لو جوبها في الاصح ولعمريه بلوغه فيها او نداء في وقتها وحرم ما عرفت
 الا لعذر او جمع فان رها جوبا لعمريه الا دعي اليها فان امتنع ونصابت
 وث المائنه وعنه الرابعه وجب قبلها فاستتاب قلبه لما تم قبل الشف
 كبر وعنه جئ مسلم ومن صلى كافر حرم باسلامه **فصل** الاذان والاقامة
 فرض كفايه للمقيم يسألون له للمؤمير الذلور ولو جمع وتوايت والا قامة
 لما عدها في الوقت وتكون قبله الجرع غير رمضان من نصف الليل من تبا

وعنه ستون وعنه

مَثَلًا لِمَنْ دُرِدَ وَعَنْهُ يَخُطُّ طَاهِرٌ وَفِيهِ مِنْ قَاسٍ وَخُطْرٌ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ
 الْإِمَامَةِ وَخُطْرٌ أَجْرُهُ فِي الْأَصْحِ وَهُوَ شَفَعُ الْأَلَوْحِ آخِرُهُ بَلَاءٌ جَمِيعٌ
 يُثَوِّبُ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ رِثَا الْأَقَامَةِ وَخُطْمُهُمْ بِهَ أَنْصَلُمْ ثُمَّ أَصْلَحُ لِلْمُجِدِّ ثُمَّ
 مَخَارِجُ الْجِدَارِ فِي النَّارِ وَعَنْهُ الْمَارِغُ ثُمَّ الْمَخَارِجُ وَفِيهِ قَنَامُهُ وَرُضُوهُ وَعُلُوُّ
 مَكَانِهِ وَالْقِتْلَةُ وَرَسُولُهُ وَجَعَلَ أَصَابِعُهُ مَقْصُومَةً عَلَى أَذْنَيْهِ وَرَنَعَ صَوْتَهُ
 طَائِفَةً وَخَسِيسَةً وَالْبَقَاةُ لِحَبْسِهِ فِي الْحَيْعَةِ وَالْأَقَامَةُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِهِ الْأَ
 لَشَقَّةُ رَحْدُهَا وَجَلُوسُهُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَغْرِبِ نَسْرًا وَالْحَايَةُ مِنْ شِعْبَةٍ مِثْلِهِ
 مَحُولًا عِنْدَ الْحَيْعَةِ وَسَوَاكُ الْوَسِيلَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ
فصل في شرطها خمس **أولها** الوقت للملوك في الموضع من طلوعه إلى
 طلوعها والغليش أفضل وإن استمر الجزار في الأصح والطهر من مصلها
 لما زادته الظلمة مثل تخفيفه والعصر وهو الوسطى من حيث ذلك حتى يزيد
 مثليه وعنه ما لم تنصرف والعذر إلى الغروب والمغرب من غيرهما إلى المغرب
 الشفق والعشاء من حيث ذلك إلى المثلث وعنه النصف والعذر إلى
 المغرب وبذلك الوقت يكتفى وعنه برلعه فيه أو في ذات المجموعتين
 لما زاد عذره ولا يفتى لا يفتقر أو عليه ظن أو خبر عالم به وأوله
 أفضل الأعشاء الآخرة والظفر في الغنيم والجوز لقاصد حيا عنه
 والمغرب ليله جمع الحاج ويحب الصاع على الفور ثم تأله ليله مأم لحسن

في الخبر

A

فَوَتْ الْجَاخِزَةَ فِي الْأَصْحِ وَلَمْ تَسْغَلْهُ عَنْ مَعَاشِهِ **الثاني** شرط عورته وحجب
 بدونها للرجل والامه ولو لم يكن أو معتق بعصماني رواه ما بين السرة والركبة
 وعنه الفرخان له وكل الحرم إلا الوجه وعنه والكفر وهو شرط فيها مع ستر
 ملكيه في الفرض ولا كراهة لو نسي ولو خيط ولو انكشف شيء منها ونجس بطلت فإن
 وجد البعض فالعورة أولى الدبر وقيل القبل وقيل المثلث والعمام يصلح قاعدا
 أمانا أولى ولا يعبد فإن وجدها ولو عان برزنته بالقرب فيستر ويبنى ولا
 تخرج فمالحرم لبسه لحريرا وعصير في الأظهر فإن لم يجد غيره أعادته في رواه
 كالنحو بنصفه ولكن فيها الشك والقضاء وكفى ثوبه أو شعره وستر وجهه
 أو قميصه وعنه والتكلم وشده وسطه بخور زائر وأشباه ثوبه خلاء والمعصفر
 والمزغفر **الثالث** طهارة بدنه وثوبه من غير معقور ولا أعادته مع نسيان
 وعجز في رواه ومصلاه ودهاب أثر الجحاشه يمين ورجل لا يطهر ولا يصح
 عليها لو طهنتها في وجده ولا على ما في طرفه نجاسة تنجس شبيهه ولا في المتبر
 لغبر جازمه ولا الجرح وقيل ولا الهما بالاجاز ولا في الجوز والركبة والحمام
 وأعطان الأبل والحججه ولا اشطحيها المجدبة ولو سابا على بحر السنين
 ولا المغصوب في الأصح وقيل إن علم النبي أن جبر شاة نجس أو أعاد
 سنة فبنتت ونجس شاة لم يبلغه أن حات ضررا وقيل لقيل **الرابع** استئصال
 عن العجمه وقيل جهمها للبعيد ولا يصح الفرض فيها وعنه ولا النفل على

ظهرها ولو شاخص ينشط في الخوف وتقبل المسافر ولو ما شيا من
روايه وحرم مستقبله ان قدر وسندك على التمسك بتمسك ونحو
درج وحراريت المسلمين خبير عالم تقه ولعبد صلاه بدونه وقيل المحظي
ولا ينل غيرهم ومن عجز فلد اولي من يجد فان عدم مثله صلى ولم لعبد
لجته وقيل لعبد وقيل المحظي **الحاشي** التته وهي صمد الصلاه
انما بعينها ان كانت ملكويه او سنة معيته والامطلة وفيه الفرض
والاداء والمضاء وجهه وبطل يتطوعا والعزم عليه وفي التردد
وجه **فصل** في المشي الى الصلاه لو بار وقامه عند كلهما وشوهر
الامام صنفه ثم سوي لم يبد ولو تاخر عنها يشر امام نسخ اجراء وتعبر
لفظه بالعرفه كالقراوه فان لم يحسن تعلم فان خشى القوب يلقه ونسجه
الامام من خلعه وعنه نفسه رافعا يديه مبسوطة قبله مضمومة الاصابع الى
خده يلكيه وعنه اذ يديه ثم يضع يمينه على كوع يساره تحت شرايه
وعنه تحت صدره وعنه خيره ونظر مستجده وتسفع وسعود ويسهل
سرا وليس في القاعه في الاصح ثم نقرأ الحمد مرتبه مشدده مواليه
فان لم يحسنها تعلم فان ضا الوقت فيقدرها من غيرها حر ومارتيل
آيات ولو لم يحسن الا انه كرها فان لم يحسن بدو عن بالعرفه فان عجز
وقت يبدوها ويحمر في المحضر بامير من خلعه ثم يقرأ بعد الفاعه في كل

رجه من اولي المغرب سور من قصار المنفصل وفي العجز من طوله وفي اولي
الاخر من وسطه ويصل او لا هما ويجهر الامام بقرايه في اولي العشاء
والعجز ولا يصح بشاذ وعنه يلى ثم رفع يديه كالاول ووضع يمينه بضعهما
على ركبتيه مجافيا ومد ظهره ورأسه جباله والمجزي الاخشاء الى مسر
ركبتيه ونسج ثلثا ثم تنصب رافعا يديه فالاستمع الله لمن حمده وعنده رنا
ولك الحمد لما نوم وبنم الامام والمنفرد وقيل والما نوم ثم سجد مكبرا
على يمينه وركبتيه ويديه وجهه وعنه وانعه بضعها مرتبه لذلك والجب
مباشرة المصلي يني منها الا لجهته في روايه مجافا واضعا يديه جدي ونسجيه
من فائز ركبتيه وصدور اصابع قدميه على الارض وتسج لنام رفع يمينه
وجلس مفرد شارجه اليسرى ونصب اليمنى وتسع ثلثا ثم سجد مكبرا ولا جلس
لاشراحه في الاظهر على صدره وركبتيه فصل المائنه شها الاله
اليه والاستنساح وعنه والعودم جلس من السجود مفرد شواضع يديه
على خدييه وحلوا ايام يميناه وبسطاها وتبصر خصرها وبسطها وبسط
يساره وشهد فيقول التحات لله والصلوات والطيبات الى عبده
ورسوله ثم انشبه مناه امر ارام تقوم في غير الشايبه مكبرا فاني ما لي
منها بالحمد فقط وجلس بعد سريرا يفر شرجه اليسرى نصب اليمنى
وخرحضا الى منيه واليئيه على الارض وشهد وزيد فيه وفي شهد

الثانية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الى انك تحمدهم دعوا كما ورد ثم
تسلم على منته وشماله نا وبابه الخروج من الصلاة فان لم ينه لم يبطل
بنيته وفيلك لم تعقها كما ورد ويستقبل المأموم في الحجر والعصر
ودعوا اما شاء من حجر المرأة تقم نفسها في الركوع والتجود وتسدل جلبها
للمنهي في الجلوس او تنزع **فصل** اركانها القيام وتكبير الاحرام وقراءة
الفاتحة والركوع والرفع منه والتجود والجلوس عنه والطمأنينة في
هذه الاعمال والشهادة لاخير والجلوس له والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم في الاصح والسلمتان وعنه الاولى والربوب واجبا هما
المكبر لغز الاحرام والتسبيح والتجديد واجله التسبيح والاستغفار والشهادة
الاولى والجلوس له ونية الخروج بالسلم والباقي سنن ولم ينها الانقاء
والسنة ورفع يديه الى السماء ومدافعة خبث وشهو طعام حصر والخضوع
والنزوح ورفع اصابعه وتسبيحها لاقرأه او اخر السور وواسطها في
الاصح او سورتين في ركعة فرض في وجهه وله قتل الحشرات والقمل والاشاة
برداء السلام ونحوه وعدل في سؤال ما ينها والتجود منه وتنع الغفادها
فقد شرط لا عذر يبطل لمزركب اسود يزد به لا شئ له او امامه
او خط لمز عدمها عنه والمراد والجار وشبه الحديث وعنه تنوذا ويلي
والعمل الشرب لا حاجة لا اليسير ولو كره متفرقا والاحل والشرب عمدا وعنه

3

في التضرع والطلب لاسهوا في روايه والتفقهه والمنع اذ ابا ح فان لا ازاوه
اوان او كخشية وزيادة ركن فعلي عمدا وبترك ركن ولو سهوا عمدا بعد
السلم وقبله الركعة المنيى ركنها فيا في ما ان فراء منسبا والاية وما
بعده او واجب عمدا ويجب لشبهه المنيى كما يبطل عمدا فقط لترك
واجب وزاده فعل من جشها وليس لترك سته او زاده ذكر في غير
محله في روايه شجدة ان وقيل ومع الشك في الترك لا غير ويلي في المنيى في
العدد وعنه الامام على غالب ظنه فان قام الزاذه عن شهادته بعد سجدة وسلم
والاشهد وسجد وسلم وتبته الرجل بالسبح والمرأة بالتصنيع ويرجع
للتسبيح انزوا لا بطلت صلاته ومتابعه عالم فان ذكر في شهادته رابعة انه
ترك من كل ركعة سجدة اتم ركعة بسجدة والى ثلث وسجد لشبهه وعنه
بتدبها ولا يسجد على المأموم غير متابعه ولو تركه امامه في روايه ومحله
تيل السلم الا لمن سلم من نقص او امام في غالب ظنه بعده ولا يشهد
وسلم وعنه من نقص قبله ومن زاده بعده وعنه كله قبله وترك المشرع
قبله لا بعده عمدا يبطل والمشي ياتي به وان حكم ما لم يطل الفصل او خرج من
المسجد وعنه وان خرج وتباعد وسجد بان لم يجعه وان اخلت محله في وجه
فصل افضل تطوع البدن الصلاة وآله ما سئل جماعة ثم اكره وقيل
يجب فيما بين الحسنة والحجركه ركعة وافضل احدى عشر يسلم من كل

9
والسلام

ثنتين روتين راحه رادى الكمال ثلث تسليمتين وقتت في الماله بعد
رؤيه برعايه رافعايد ثم مرهما على وجهه رفته لا رايست في غيره الا
الامير لكان في الجور المغرب ثم الرواب ركان قبل الجور قبلهما الكد من
الورور ركان قبل الظهر ركان بعدهما وقتل اربع قبل العصر وركان
بعد المغرب وركان بعد المساء وتقتى لغزائهم التراخي عشر من جماعه
رؤوت معهم ومن لم تجد الحيت قام نغم الى الورور اخرى كعاد المغرب واور
بعد تجرد ومن تعقبها والشك بينهما ثم الضي عند علو الشمس ثمان
افضل الامداد ومع ذلك ثم صلاه الليل ثمانى اوسطه من النصف الآخر
ثم النهار في بيته ثم مسجد مشى ثم رباح راحه وعنه لا مائا ثم قاعدا
ركن الروع والجود افضل من طول القيام وعنه سواء. وليس الجود
لما رى الجود لا امام في صلاه سر ولم يسمع ان يجحد وليس سجده من منها
في الاطهر وهي بدنها اربع عشر في الحج آنتان ولمه جمعها. ولشكره في
غير الصلاه وحدها الصلاه المظوع فأكبر الجود ورافعايد وله في الصلاه
يحييه وقتل رلغره ويشلم بلا شهد وحمله. ولا شطوع بلا سب في تبت
نوى هو بعد صلاه العصر حتى تعرب الشمس عند غروبها حتى يتكامل وبعد
الجرحى تطلع وبعد الى اربعاعها وعند قيامها حتى تزول تبعيد
الجماعه وركع الطواف وسنه الجرحى فيها وفيما له سبب وقضاء

الورور وصلاه الخان عند طلوع الشمس وقامها وغروبها واثان واذا
ايتم الصلاه لم يستعمل بنا فله غيرهما فان كان فيها اثان لم تحف
فونها والا قطعها في روايه **فصل** في حب الجماعه على الرجل للكبوه ولو في
بيته وعنه في المسجد وسحب للنساء في روايه ونما لانقام الامه ولاهل
الشعبه مسجد واحدا افضل ثم العتيق ثم الاكثر جماعه ثم الاعد وعنه
جار ثم البيت ولكن ان تعاد في مسجد الحسين دون غيرها ولا يؤتم في
مسجد قبل امامه الا باذنه او تاجر لحد فتنظر ورأسه ما لم تحف
القوات فان صلى عنده ثم حضر اعاد معه والمغرب في روايه وشفعها
برابعه فان سبقه بركن فعل وجب عوده لثنا بعه فان استمر
وادركه الامام فيه صحت في وجهه فان انقل قبله عنه أو شوبه وما
بعد عالما منعه بطلت وقيل المائيه وهو كجهله ركعتيه وعنه في
المائيه ونية الامامه والاتمام شرط ولو احم منفردا لم نوى الاتمام
لم يجز وعنه لم يعم او الامامه لم يعم وقيل في المائيه ولو احم بركن
ثم قبله فلا يطل كما لو قبله الى فرض آخر وقيل لا وان فارق امامه لا
لحد فروا ثان ولو استخلفه الامام لم يستحقه وقيل بضع او امر
مبوءا فيما فاتهما او امر لحيه الرايب فخر وعنه على صلاه بابه
نصارا موما فوجهان وتدر ك تكبير قبل السجود والركعه بادراك

ركوعها وعليه تكديان للإجماع والركوع فان كبر واحدا ونواهما بها
 لم يجز وعنه علي ويستأن بجز وتبطل الأولى ويتطرد الخطأ في ركوعه
 ما لم تشق ولا قراءة على المأموم لا يستحب لأجل الجهر والجماعة وفي استحباب
 تَعُوذِهِ وَأَفْتِيَا فِي الْجَهْرِ رَوَاهُ وَمَا يَدْرِكُهُ مَعَهُ اخْرُصْلَاهُ فَيَأْتِي
 بِالْكَفَاتِ كَسْتَدِيرُهَا وَعَنْهُ أَوْهَا فَيَأْتِي بِه يَصِفِيهِ وَيَكُونُ مَنَعَ الْمَرْءَ مِنَ الْمَجْدِ
 وَسَيِّئُهَا أَفْضَلُ **فصل** وأختمهم بالامامة السلطان في وجه ثم راب
 المسجد أوردت البيت ثم الأقران ثم الأئمة ثم الأشرف ثم الأقدم
 هجرت ثم الأئمة ثم الجرائم البصير وقيل سواهم الجاهل ثم القارع والناصح امامه
 كافرا واخرى بجبر او محدث علمه فان جهله حتى فرغ من صلاته المأموم
 دونه ولا ائمة وهو من الحسن الفاحه او يلحق فيها بليل المعنى لا ارت
 ولادى عذر مستمر لا مسلم ولا حتى أو أمارا بغير النساء وقتل الأ
 في التراجع وتكون رافهم ولا عاجز عن إن مطيعه إلا الراتب على
 جالس العذر لم يطرأ فيتعونه ولو كان لود صرح وقيل لا والمتهم
 الموقوف قال أم صبي بالغاني فرض أو فعل أو متفعل مفردا أو مخالفة
 بعين لا عدد أو أوقف أو فاسد ولو باعقاد فردا به وتكون من فناء
 ومنام ونساء بجانب بلا رجل وهو يكفونه **فصل**
 يفتي الواحد المذكور عن مبيته وعنه خلفه وعليه الرجال

لا يجوز
 في الجهر

ولا يجوز
 في الجهر

ثم العبيان ثم الخاني ثم النساء فان وصوا قدامة أو غنيان أو مفرد
 خلفه أو مع كافرا أو محدث يعلمه أو أئمة أو صبي وعنه في الغرض لم يصح
 وتكون مصافه المراه للرجال وفي صلاه من يليها وجه وامام العزاه
 كالمرأه بالنساء وسطا ومن عدم فرجه وقف عن مبيته أو نية من يفتي
 معه لا يجذب فان كبده فدا ولو لم يكن ثم دخل الصف أو وقف معه
 آخر قبل سجوده صح وعنه ان جعل الذي وكرة ان يصلي طاق القبلة
 بلا حجه وعلوه عنهم بكثير وقيل لا يصح مع علوه فان لم يكن وراء
 امامه وسمع التكبير وعنه في غير المسجد وكان بينهم طريق يسير
 الاتصال أو نهر ليس لم يصح وبذلك الامام قليلا لم ينقل فيتنقل
 ناحية **فصل** يعذر في ترك الجمعة والجماعة مرض ومطر وحمل
 ورشح وظلمه ليلا وعليه تعاض وجوع وخوف ظالم أو حبس غرم
 ظلما أو فوت رفعة أو عايله أو رفيقه أو موت قريبه وصل العاجز
 عن القيام قاعدا متربعا ويغني رجله لسجوده ثم على جنبه الأيمن ثم
 مستلقيا بالاعاء متوجها فاما بطرقه والعاجز عن الركوع والسجود
 يومئذيهما ومن قدر في ان يركب اسقلا ويصلي مستلقيا القبل فداؤه
 بقول طيب عالم وراكا لمطر وحمل والمرض رواه لاني السفيه
 جالساً مل طاق والقيام **فصل** للشافعي غير معصية بدو اهل

لا يجوز
 في الجهر

لا يجوز
 في الجهر

ستة عشر في تحاقف الرباعية ركعتين اذا حاورت قومه وهما افضل
 ولولاك البعدي له اذكر منسبته في سفر اخر في وجهه ادنوي المقامه
 دول اربعة ايام وعنه اثنين وعشرين صلاه فان وجد بعضها او دخل
 وقتها عليه في الحضر او اتيتم بمقيم او من يسكن في سفر او لم ينو القصر
 او اعاد ما نسي في هذه الصور اتم والمقيم لنساء حاجه او حرس سلطان
 لا يدرى مدتها بغير ابداء وتجمع بين الظهر والعصر ومن العشاء في
 وقت احدها لسفر قصر ومرض ومطر وقيل تختص بالعشاء ولو في
 بنية او لما شئت شقف ولو حل وريح بارده في وجهه ولتعتبر
 للمقدم بنية الجمع عند افتتاح الاولى او قبل فراغها والتمني
 وبقي العذر في افتتاح المائيه وان لا يوصل بينهما ولو بسببه في
 روايه وللخير منه قبل العصر الاولى والتمني وعدم الفصل في وجهه وقيل
 لا يفتقر العصر والجمع الى اتيه وتقع صلاه الخوف في القتال المباح لمن كثر
 عدوهم وخيف هجوم عدوهم على كل صنفه صح بها الحديث ومنها
 ان يفرهم فترتين فصل في بنية ركعة في المائيه ونسبتين في غيرها
 فاذا قام اتمت ما بقي وحفته الاخرى فصلت معه ما بقي له وبطل
 الشهد حتى يتم صلاتها وسلم بهم فان كان العدو قبله وان لم يكن
 لا يحرّم بهم جمعا ويسجد معه الصف الاول والاخر وحرس الاخر فاذا

باب

في بنية
 ركعة في
 المائيه
 ونسبتين
 في غيرها

صلاة ركعتين
 في بنية
 ركعة في
 المائيه
 ونسبتين
 في غيرها

في بنية
 ركعة في
 المائيه
 ونسبتين
 في غيرها

قام سجد الجرس فاذا سجد في المائيه حرس من سجد اولاً وسجد من حرس
 فاذا جلس للشهد سجد الجرس وحفوه فيشهد ويسلم بالجميع
 وتحتجب حمل سلاح لا شغل يدفع به وتصلح المائيه واجلادراكها
 ويكره بغيرها الاماء وتحرم متوجها ان قدر في روايه فانزال الخرافات
 كما من وان خاف فيها اتم تخايف وكذا ظهر سلاح من عدو او سيل او خوف
 فوته في روايه فان شئ بان انه ليس بعدو وان بينهما حايلا اعياد
فصل الحرم على الرجل لبس حرير غير حريم او حله او لصبي في
 روايه ومنسوج بذهب او موه به وفيما استحال لونه وجهه وليس
 ما فيه صورة جوارن يكن حشوا الجباب والفرس بالارسم وقيل الحرم
 وباح العلم الجرس لا يجاوز اربعة اصابع وقيل لو مذهبها وكذلك
 الرقاع ولبنه الجيب وشحف الفراء وما يجمع مع غيره ان كان اقل
 وفي المشاوي وجهه وليس ثوب من شعر طاهر لا يוכל لجمه وعنه حرم
 ويكره استعمال جلده مدبوغا لا الماشه دابته وباح لبس السواد وكره
 للرجل لبس الأحمر **فصل** في الجمع على كل مسلم مكلف ذكره
 بناء شمع النداء او على فرسخ ولو بعد في روايه ولكن المذود
 حضورها ونعقد به لا بالمسافر ولو صلى طهرتها قبلها كان وصحت وقيل
 لا ولهم للمنفوت فعل الظهر جماعة وتحرم شفرة قبلها وعنه بعد

باب

باب

باب

في بنية
 ركعة في
 المائيه
 ونسبتين
 في غيرها

الزوال عنه لغير الجهاد واعتبر لها الوقت من وقت العبد وقيل
 الخامسة الى اخر وقت الظهر فلو فات او ادرك اول ركعة ام طهرا
 ان رواه ويحيى بن يحيى وحضره ابن ميمون وعنه خمس وعنه ثلثة بقره
 ولو قرئت الابنية او غيرها ومن سجد به وخطبتان قبلها متطهرا
 ممن صلى في روايه فيه ما يحمد الله والصلاة على رسوله وقرأه آله والوصيه
 بتقوى الله فيرتقي علوا ويشتد اذا الخوف ويجلس للاذان والخطب
 بعده قائما فاصدا تلقاء وجهه معتمدا على سيف وخويع ويجلس ثم
 تخطب ثانيا وندعو المسلمين ثم نذكر وتقام فيصل ركعتين يقرأ فيهما
 جهرا بعد الفاتحة الجمعة والمنافون وعنه شبح ولا شرط لها ولا
 للعبد ان اذ الالامام ويجوز في موضعين للجهة وبدونها تبطل
 الثانية ان علمت والابطلتان لم تحققوا احدى منته فيقع هي ومن
 زعم عن السجود سجدا على ظهر انسان فان لم يمكنه سجدا ازال الركعتين
 الا ان خاف فوت المانية فيحتاج الالامام والثانية اولا فان
 جهله وسجد فادرك الالامام في المشهد قام بعد سلامه فاني
 ثانيا وسجد لهما وصحت جمعة وعنه ثم طهرا فان ترك متابعته
 عالما بطلت ويشتر الخلل لها بعد الفجر وقبله وعند واجه فصل
 والمبكر ما شيا متطبا في اخر شباه وقرأ الكهف ويدنو من

علمه
 والنا عليه

قوله
 (ب)

الالامام ويكثر الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلتها
 ويومها ونصبت الخطبة فان حكم المنامع لا الخطب لمصلحة اثم وعنه اوان
 سمعه ولا يخطب الناس الا الالامام فان راى رجلا خطا اليها في روايه ولا
 يقبل انسانا ويجلس موضعه الا من خطبه له والعايد الى مكانه احييه ولا
 يجلس على فراشه وقيل له رفعه والجلوس مكانه والداخل في
 الخطبة يصلي ركعتين ويؤجر واول سنتها ركعتان بعدها واكرها ست
 فان رفع في جمعة عيد خضرهما وان شاء خضر العبد وصلى طهرا **فصل**
 صلاة العبد في ركعتين فقيه ثلثون لركعتها وشرطها الاستيطان والعدد
 في روايه وسن في الصلوات لا الجامع لا عذر ولا باس بحضورها للنساء
 يغسل لها بعد الصبح وخرج ما شيا متطبا في اخر شباه والمعتكف في
 ثياب اعتكافه ووفتها من ارتفاع الشمس الى الزوال فان علم بالعيد
 بعده فمن الغد وباكر الماموم وشاخر الالامام حتى تحل يحضر ويجعل
 الاضحية ويؤخر الفطر صلى ركعتين ببدء الصلاة جامعة يكبر في الاولى
 بعد الاحرام والافتتاح ستارا فعايده يحمد الله وصلى على النبي صلى
 الله عليه وسلم يبين ثم يقرأ جهرا بعد التعوذ الحمد وشبح وفي الثانية
 خمسا بعد التيام وعنه بعد القراءة يا محمد والهاشمية ثم خطب خطبتين
 وهما سنة ينتبع الاولى بتسبع بكبرات والمانية بتسبع وحث على

صَدَقَهُ وَعَلَى الْأَخَصَّةِ فِي الْأَصْحَى وَسَبْرُ حَكْمِهَا وَلَا سَنُ الشُّكْلِ قَلْبُهَا وَلَا
 بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِهَا الْمُسَبُّوقِ دَرَكُ فِي الشَّهْدِ نَعْلُهَا بِصِفَتِهَا وَبَعْدَهَا
 نَعْيُهَا بِأَعْدَا خَطْبِهِ رَكْعَتَيْنِ بِصِفَتِهَا وَعَنْهُ أَرْبَعًا وَعَنْهُ تُحِيدُ وَرَجْعُ فِي
 غَيْرِ طَرَفِهِ ذِكْرُ شُعْبَا فِي الْفِطْرِ لَيْلَتُهُ وَالْإِقْدَاؤُ الْخَطْبَةُ وَفِي جَمْعِ
 الْحَشْرِ وَفِي الْأَصْحَى فِي دَابَّارِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَقِيلَ صَلَاةُ الْعِيدِ وَعَنْهُ
 فِي الْجَمَاعَةِ مِنْ فَرَعِ عَرَفَةَ لِلْحَجِّ وَالْحَرَمِ مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ الْفَتْحِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ الشَّهْرِ
 وَنَعْيُهُ مَا لَمْ يَحْدِثْ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ **فصل** وَالْمُسْتَوْبَى لِسَبَبِ
الاستسقاء لاجْتِنَاءِ النَّظَرِ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي رَوَاةٍ فَيُحْظَرُ النَّاسُ قَبْلَهُ
 وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ مِنَ الْمَظَالِمِ وَالْأَتَابَةِ وَيَعْدُهُمْ يَوْمًا خَرَجَ فِيهِ مَوَاضِعًا
 مَخْصُوعًا مُتَّصِرًا الشُّبُوحَ وَالْقَبِيلَ مُنْطَبِحًا غَيْرَ مُنْطَبِحٍ فَيُصَلِّي الْعِيدَ
 فِي صِفَتِهَا وَتَوْضِعُهَا ثُمَّ يَخْطُبُ فِي الْأَصْحَى وَاحِدَةً كَأُولَى الْعِيدِ وَعَنْهُ
 قَبْلَهَا وَيَدْعُو وَاسْتَعْفَرَ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فِي أُنْيَانِهِ وَتُحُولُ مَلَا عَلَى
 مَيْتِهِ مِنْ رَدَائِهِ إِلَى شَارِكٍ وَبِالْعَكْسِ لَا أَعْلَاهُ اسْقَلَهُ فَإِنْ سَقَوُا لَأَعَادُوا
 ثَانِيًا وَالثَّلَاثُ وَخَرَجَ رَجُلُهُ وَشَابَهُ لَيْتَالُهَا الْمَطَرُ وَسَوْضًا مِنْ شَيْبِهِ
 وَأَنْ خِفَتْ مِنْ زَيْدٍ دَعَا اللَّهَ لِمَصْرَفِهِ جَيْتُ شَاءَ **وَكُنُوتُ الْبُيُوتِ**
 وَالزَّلْزَلَةُ لَا لِلصَّوَاغِقِ وَالرَّيحِ الشَّدِيدِ وَخَضِرًا وَشَفَرًا أَلْحَاؤًا أَوْ أَدَى أَوْ
 جَمَاعَةً فِي الْجَامِعِ فِي عَرَفَاتٍ نَهَى رَوَاهُ بِنْدَاءُ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً رَكْعَتَيْنِ

في الصلاة

في الاستسقاء

في العید

لَكَبْرُكُمْ تَقَرُّوا جَهْلًا الْفَاعَةِ وَسُورَةُ طُولُهُ كَالْبَعْرِ ثُمَّ رَكَعَ فَيُسَبِّحُ وَيُطِيلُ ثُمَّ
 يَرْفَعُ فَيَقْرَأُ الْحَمْدَ وَسُورَةَ طُولُهُ دُونَ الْأُولَى كَالْعِمْرَانِ ثُمَّ رَكَعَ فَيُسَبِّحُ
 وَيُطِيلُ دُونَ الْأُولَى ثُمَّ يَرْفَعُ فَيُسَبِّحُ وَيُسَبِّحُ بِسُجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ وَعَنْهُ بَعْدُ
 أَرْبَعُ رُلُوعَاتٍ ثُمَّ يَقُومُ فَيَفْعَلُ ذَلِكَ وَتَشْهَدُ وَتُسَلِّمُ فَإِنْ أَخْلَى أَوْ غَابَ
 بَقِيَ لَمْ يُصَلِّ وَمِنْهَا خُفِّقَ وَإِنْ وَجَعَ فِي وَجْهِ صَلَاةٍ بَدَأَ بِالْخَوْفِ مِمَّا فِي بَارِئِ الْأَلَا
 بِالْأَرْمِ مَا قَدَّمَ عَلَى الْوُتْرِ وَقِيلَ هُوَ ٥

في الصلاة

كتاب الجنائز

لِسُنَنِ عِيَادَةِ الْمَرْفُوقِ وَذِكْرِ الْمَرْفُوقِ بِهِ التَّوْبَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَتُوجَّهَ الْمُخَضَّرُ
 عَلَى طَهْرِهِ وَتُعَاهَدُ لِحُلُقِهِ وَتُدْنَى شَقِيَّتُهُ وَلَمَعَةُ الشَّهَادَةِ بِلَطْفِ
 وَلَا تَرُدُّ عَلَى لِسَانِ إِلَّا أَنْ يَكْلَمَ بَعْدَ نَعْيِهِ وَقَرَأَ عِنْدَ شَيْءٍ فَإِنْ أَيْقَرَ مَوْتَهُ
 بَعْلَامَةً أَعْمَصَهُ وَشَدَّ حَبِيئَهُ وَلَزِمَ مَفَاصِلَهُ وَزَوَّجَ شَابَهُ وَنَجَّاهُ ثَوْبَ
 وَجَعَلَ عَلَى بَطْنِهِ حَرْدَةً وَبَادَرَ بِمَضَاوِدِنِهِ وَتَجَمَّعَ وَغَسَلَ فَرَضَ
 كِفَاةً فَيَضَعُهُ عَلَى مَفْسَلَتِهِ مُوجِّهًا مَضُوبًا لِحَوْجِلِيَّةٍ وَشَرَفَ عَنِ السَّمَاءِ
 وَالْعِيُونَ فَإِنْ أَمَكَرَ غَسَلَهُ فِي تَحْرِيقِ الْأَجْرَدَةِ وَشَرَفَ عَوْرَتَهُ وَقَالَ هَذَا
 أَفْضَلُ وَتُشَجِّبُ خَضْبُ رَأْسِهَا وَلِحْيَتُهُ بِالْحَنَاءِ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَرِيبًا مِنْ
 الْجُلُوسِ وَتَعَصَّرُ بَطْنُهُ بِرَفْعِ يَدَيْهِ تَحْقِيقًا وَحَرَمٌ مِنْ فَرْجِهِ وَسُورَةُ غَسَلِهِ
 رُفُوضُهُ فَيَدْخُلُ أَصْبَعَهُ بِلَوْلِهِ فِي نَفْسِهِ وَأَنْفِهِ يَنْطَفِئُهَا وَيَقْلَمُ أَظْفَانَهُ وَخُفِّقَ

في الجنائز

شَارِبَهُ وَزَلُّ عَانِهِ وَلَا حَتْنَهُ ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ مَاءً وَسِدْرٍ
 وَأَنْ تَحْتَ حَرْجٍ كَنْ وَلَا يَسْرُحُ شَعْرَهُ ثُمَّ سَائِجِدَ وَسَدَّ بِمَا مِنْهُ
 ثُمَّ يَغْسِلُهُ بِأَمَّا زَالًا بِمَا فِيهِ سِدْرٌ يَسِيرٌ لَا يَغِيرُهُ وَقِيلَ مَاءً فَعَطَّ وَفِي
 الْأَخِيرِ كَأَنَّهُ يَنْشِفُهُ بِقُوبٍ وَيُعِيدُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ قَبْلَ سَكِينِهِ وَتَرَا
 لِلسَّابِغِ وَقِيلَ زَالُ الْبَخَاشِ وَتَوْضِئُ يَدَيْهِ بِنُظَرٍ وَالْأَبْطِيطِيرُ وَعَلَيْهِ غُضْرُ
 بَصَرٍ وَسُتْرٌ مَا تَشِينُهُ وَفَرْصُهُ النِّيَّةُ وَالسَّمِيَّةُ فِي رَوَاهِ وَغَسَلَهُ الْمَاءُ
 وَأَوَّلَى الْمَنَاسِبِ أَقْرَبُ الرِّجَالِ الرِّجُلُ وَالنِّسَاءُ الْمَرْأَةُ وَلَوْ مَاتَ رَجُلٌ
 بِنِسَاءٍ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ حَتَّى يَمُوتَ مِنْ تَعَدَّرَ غَسَلَهُ وَعَنْهُ غَسَلُ فِي قِيَصٍ
 وَغَسْلُ رَجُلَةٍ وَأَمَّا وَلَدٌ فِي الْأَصَحِّ كَقِي وَهَذَا غَسْلُ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ سَبْعَ وَلَا
 تَوَلَّى غَسْلَ قَرْبِهِ الْكَافِرُ وَلَا دَفَنَهُ وَقِيلَ عَنْهُ عَلَى ثُمَّ يَكْفِنُهُ وَالْكَفْنُ مَا لَمْ يَنْقَلِ
 كُلُّ حَقْنَانٍ لَمْ يَكُنْ كَفْنًا إِلَّا الزَّوْجُ ثُمَّ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَالْوَلَجُ تَوْبُ شَاوَرُ
 وَالْمُسْتَقْبَلُ لَكَ لِفَافٍ يَضُرُّ وَخَيْبَتُهَا وَتَزِيدُ الْأَشْيَاءَ قِيَصًا وَمِنْ زَادِ بَحْرٍ
 وَيُطْبِئُهُ وَيَجْعَلُ فَاخِلَ طَبْعِهِ عَلَى مَنَافِدٍ وَأَعْضَاءٍ سَجُودِهِ وَيُدْرَجُ فِي كِفَانِهِ
 فَيُجْعَلُ طَرَفُ كُلِّ لِفَافَةٍ الْأَمْسُ عَلَى شِقِّهِ الْأَمْسُ ثُمَّ يَرُدُّ الْأَخْرَجَ عَلَى الْأَيْمَنِ وَمَا
 عِنْدَ رَأْسِهِ أَكْثَرُ مَا عَدِمَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ يَجْمَعُهُمَا وَيُرْدُهُمَا عَلَى وَجْهِهِ وَرِجْلَيْهِ
 بِلَا عَقْدٍ فَإِنْ عَقِدَ حَلَجَهُ عَلَى الْقَبْرِ وَالْحَرَمِ جُنْحَتْ بِحُظُورِهِ ثُمَّ
 يُحْمَلُ إِلَى الْمَصْرُوفِ الرَّبِيعِ أَفْضَلُ سَدًّا يَوْضِعُ مُقَدِّمَتَهُ الْيَسْرَى عَلَى الْكِفِّ ثُمَّ الْمَنْحَى

رَأْسُهُ
 وَتَرَا

ثُمَّ مُؤَخَّرَتُهُ الْيَسْرَى وَفَدَامَهَا الْمَنَاسِبُ وَخَلْفَهَا الْمَرَاكِبُ وَلَا يَجْلِسُ مَنْ
 مَعَهَا حَتَّى تَوْضِعَ وَلَا يَقُومَ لَهَا مَنْ سَبَقَ ثُمَّ يُصَلِّي عَلَيْهِ وَهُوَ فَرَضُ كَهَانِهِ وَلَوْ
 مِنْ نِسَاءٍ حَضَرَتْهُ بِلَا رَجُلٍ وَالْأَوَّلَى بِهَا وَصْنُهُ بِهَا ثُمَّ الْأَمْسُ ثُمَّ اقْرَبَ عَصْبَتِهِ
 وَعَنْهُ الزَّوْجُ ثُمَّ الْعَصْبَةُ الْأَمْسُ وَقِيلَ كَالْأَمَامَةِ ثُمَّ الْفَارُغُ فَيَقُومُ عِنْدَ
 صَدْرِهِ وَوَسْطُهَا وَيُقَدِّمُ إِلَيْهِ أَنْ يَجْتَمِعُوا الْحَرَمُ الْعَدَمُ الصَّبِيُّ وَعَنْهُ الْعَبْدُ
 ثُمَّ الْعَدَمُ الْحَتْنُ ثُمَّ الْمَرْأَةُ وَقِيلَ الْمَرْأَةُ ثُمَّ الصَّبِيُّ وَيَجْعَلُ صَدْرُهُ عِنْدَ وَسْطِهَا
 وَقِيلَ سِوَاهُ ثُمَّ يَكْبِتُ وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ بِكَبِيرٍ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَالشَّهَادَةِ بِكَبِيرٍ أَلَا لَيْتَهُ وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمُطَلَّقِ وَلِلْمَيِّتِ
 ثُمَّ يَرُدُّ ثُمَّ يَكْبِتُ الرَّابِعَةَ وَيَقِفُ قَلِيلًا وَيُسَلِّمُ وَاحِدًا عَنْ مَنْسَةِ وَرَنَعَ
 يَدَيْهِ مَعَ الْكَبِيرِ وَلَا يَتْبَاعُ عَلَى الْمَشْرِقِ رُبْعٌ وَعَنْهُ خَمْسٌ وَعَنْهُ سَبْعٌ
 وَالْوَلَجُ فِيهِ النِّيَّةُ وَالْكِبَرَاتُ وَالْمَرْأَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَدْنَى دُعَاءٍ لَمَيِّتٍ وَالسَّلَامُ وَالْمَنْبِيُّ وَالْعُضَى الْغَائِثُ رَوَاهُ
 بِصَفِيهِ فَإِنْ خَافَ شَبَّهَهَا فَتَابِعًا وَيُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ لِشَهْرِ وَعَلَى الْغَائِبِ
 وَلَوْ فِي أَحَدِ جَانِبِي الْبَلَدِ فِي وَجْهِهِ وَالْمُسْتَبِيحُ بِالنِّيَّةِ وَلَوْ جَدَّ بَعْضُ وَعَنْهُ وَلَوْ
 عَصَا أَصْلَى عَلَيْهِ الْأَشْهَادُ مَعَهُ
 وَبَعَثَهُ أَدْنَى ظِلْمًا وَلَا يَصِلُ إِمَامٌ غَائِبٌ أَوْ قَاتِلٌ نَفْسِهِ وَنَسْرُ
 تَعْبِيقُ الْقَبْرِ وَسَلُّهُ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْهِ وَنَجِيَّةُ قَبْرِهَا دُونَهُ وَيَضَعُهُ فِي جَدِّ

رَأْسُهُ
 وَتَرَا

رَأْسُهُ
 وَتَرَا

رَأْسُهُ
 وَتَرَا

رَأْسُهُ
 وَتَرَا

عَلَى مَنِّهِ مَوْجِعًا وَتَوَسُّدُ لَبِنَةٍ وَالْأَدْرَابُ غَاسِلُهُ وَقَوْلُكَ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى
 مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَجْعَلُ مَعَهُ خَشَبًا وَلَا مَاسِيَّةً نَارًا ثُمَّ يَسْرُجُهُ
 بِلِزْنٍ وَتَحْتُو عَلَيْهِ لَشَامٌ هَالِكٌ عَلَيْهِ وَيَرْفَعُهُ فَيَدْسُهُ سُرُجًا وَيَرْشُهُ
 بِالْمَاءِ وَيَجْعَلُ لَهُ الْخَصْبَاءَ ثُمَّ يُلْقِيهِ وَلَا يَدْفَنِيهِ إِنَّمَا الْأَلْحَاجِيهِ
 وَأَنْصَلُمَا قَبْلَهُ فَإِنْ دُفِنَ بَعْدَ غَسَلِهِ أَوْ كُنْ أَوْ غَرَّ مَوْجِعًا أَوْ قَعَّ فِيهِ مَالَةٌ
 قَبْلَهُ يَنْشُرُ ذَلِكَ نَافِلًا بَلْعَ مَالٍ غَدِيرٍ أَوْ كُنْ يَعْصِبُ عَنْ مَنِّهِ وَقِيلَ
 يَنْشُرُ وَيُسْجِفُهُ كَمَا قِيلَ فِي شَوْجَعٍ فَمَا لِلْوَلَدِ مَعَ ظَنِّ حَيَاتِهِ وَكَفَرِ الدَّمَةِ
 الْجَامِلُ مُسْلِمٌ مُفْرَدَةٌ وَظَهَرُهَا قَبْلَهُ وَتَكَرَّرَ زِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ وَالْقِرَاءُ
 عَلَيْهَا فِي رَوَايَةٍ فِيهِمَا وَالنِّسَاءُ وَالْأَسْتِنَادُ إِلَيْهَا وَالْمَشْيُ بِهَا بِالْعِلِّ
 وَبُحَاكُ الْبُكَاءِ وَيَكُنُ النَّدْبُ وَالنِّيَاحَةُ وَخَشْيُ الرَّجُلِ وَشَقُّ الْجَنْبِ
 وَالْحَقِّي وَقِيلَ حُرْمٌ وَسُنُّ نَفْسِهِ الْمُسْلِمِ وَعَنْهُ جُوزُ لَدَمِي كَهَيَاذِهِ
 وَكُنُ الْجُلُوسُ لَهَا وَيُسْتَحَبُّ إِصْلَاحُ طَعَامِ لَاهِلِهِ لَا هُمْ لَيْعُهُمْ
 وَإِي قُرْبِهِ تَعْلَمُ وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِمَيْتَتِهِ الْمُسْلِمِ نَعْمَهُ ٥

كِتَابُ الزَّكَاةِ

٤٠
 حَبَّ عَلَى كُلِّ مَسْلُومٍ يَأْتِي الْمَلِكُ مَلِكٌ نَصَابًا بَحْرًا وَلَوْ دَنَا عَلَى مَلِيٍّ أَوْ
 صَدَاقًا أَوْ عَوَضَ خَلْعٍ أَوْ اجْعَلَ قَبْلَ الْقَبْضِ نَزْكُهُ إِذَا قَبِضَهُ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ
 عَلَى مُعْشَرٍ أَوْ مُطَاطِلٍ أَوْ جَلِيدٍ أَوْ غَاصِبٍ أَوْ صَاحِبٍ فِي رَوَايَةٍ وَمَنْعَهَا الدِّينُ

وَيُحِبُّهَا

وَعَنْهُ فِي الْبَاطِنَةِ وَقَبْلَ الْمَذْرُوعَةِ وَالْكَهَانَةِ وَبَيْعُهُ وَنَفْسُهُ قَبْلَ الْحَرْبِ لَيْعُهُ
 الْفَارِ لَا يَمُوتُ أَوْ لَقِيَهُ بَعْدَهُ وَلَا ابْدَالُهُ بَخْسِهِ فِي الْأَصْحِ وَتَحِبُّ فِي عَيْنِ الْمَالِ
 فَتَعْلُو بِقَدْرِهَا مِنْهُ فَيَنْفَعُ بِهِ النَّصَابُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْهُ وَقِيلَ بِالزَّمَةِ وَلَا
 يَنْفَعُ يَدُونَهُ وَلَهُ بَيْعُهُ عَلَيْهِمَا **فصل** فَيَحِبُّ فِي السَّاعَةِ فِي الْأَرْضِ أَنْهَا
 ٤١
 مِنْ عَشْرِ عَشْرٍ شَاهِدٌ جَدُّ أَوْ بَنِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ لَا يَجْرِي عَنْهَا بَعْدُ إِلَّا عَشْرُونَ
 فَيَحِبُّ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَهَا سَنَةٌ أَوْ جَدٌّ وَلَوْ بَشَرًا وَلَا فَا بِنْتُ لَبُونٍ وَلَهُ سَنَتَانِ
 لَأَسْتِ وَلَمْ يَنْفَعِ بِنْتُ لَبُونٍ لَأَسْتِ وَارْبَعِينَ فَيَحِبُّ حَقَّهُ وَلَهَا ثَلَاثُ
 إِلَى أَحَدِي وَسِتِّينَ فَيَحِبُّ حَقَّهُ وَلَهَا أَرْبَعُ إِلَى سِتِّ وَسَبْعِينَ فَيَحِبُّ بِنْتُ
 لَبُونٍ إِلَى أَحَدِي وَتَسْعِينَ فَيَحِبُّ حَقَّتَانِ لِعَشْرِينَ وَمَا هَذَا إِذَا زَادَتْ
 وَاحِدَةً وَعَنْهُ عَشْرًا فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ فِي كُلِّ خَمْسِينَ عَقَّةً وَإِذَا
 انقضى الْفَرَضَانِ جَبَا لِأَنْفُلِ نَفْسِهِ وَقَبْلَ تَخْيِيرٍ وَإِذَا أُجِبَ سَرَّ لَبُونٍ عِنْدَ
 اخْتِدَاسِ بُلُوغِهِ نَفَقَةٌ وَجَبَتْ لَهُ بِالْخَيْرِ مِنْ شَأْنِ أَوْ عَشْرِينَ دَرَاهِمًا أَوْ دُونَهُ
 وَجَبَتْ لَهُ بِأَحَدِهِمَا وَلَا جَبْرَانِ فِي غَيْرِ الْأَرْبَعَةِ وَمِنْهَا الْجَوَامِيزُ رَعْنُ
 وَالْوَحْشِيَّةُ فِي بُلُوغِهِ لَمْ تُولَدْ لَهَا وَمَا جَلِبُهَا مِنْ كَثْرَتِهَا تَبْعٌ وَلَهُ سَنَةٌ
 إِلَى أَرْبَعِينَ مَسْنَةً وَلَهَا سَنَتَانِ وَعَلَى هَذَا فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ بَيْعٌ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
 مَسْنَةً وَفِي الْغَنَمِ وَشَاةٍ مِنْ أَرْبَعِينَ نَفْسًا شَاهِدًا إِلَى أَحَدِي وَعَشْرِينَ وَمَا هِيَ
 فَيَحِبُّ شَاةً إِلَى وَاحِدٍ وَمَا يَنْفَعُ ثَلَاثُ وَعَنْهُ فِي وَاحِدَةٍ وَلَهَا مِائَةُ أَرْبَعِ

وَيُحِبُّهَا

ثم في كل ما به شاة والوقص عنوز لا يجمع بين مفروق عا مسافة قصر وقيل
 بلى أو يوحى عن الصغار صغير وعن المراض مرضه وعنه كالأصحية وفي
 مخطوطها كبد سليمة بضمه كتحليل النوع وقيل هنا نحن الساعي
 فان كانت كها ذكرنا في الغنم وفي الآخر حيث تيمت وجه
 وحك النتاج حول الأمتات الاما تمل نتاجه فالجميع من حين
 الكمال وعنه من ملك الأمتات ويمتد أخذ الزباء والحامل والوطوق
 والفحل والراعي والهرم والمعييب والعمى في الأظهر والمخلطة من أهلها
 باتحاد المزاج والشرح والجلب والمشرب والراعي والفحل وقيل يبيتها
 بجعل المائل المقترن كالواحد المشترك قال خلطوا في بعض قولهما أو انفرد
 أحدهما ببعض حول أديا أو المنفرد في الحول الأول منفرد وخلطه
 لما بعد كل حوله كاختلاف الملكين قال لم يغير المانيها هنا القرض فلا
 شريك وقيل لا يجب منفرد وقيل ينسبطه وينقطع في الاربعين يوم بعينه
 في اتاناه وقيل انفرده لم يخلطوا وقيل هنا لعين وما أخذ الساعي
 حق من أحدهما رجع على شركه والقول قول المرجوع عليه في قيمته
 ولا اثر لها في غير الماشية وعنه بلى **فصل** ونجس في كل حب وتمر
 يكاك ويدخر في الزئور والقطر والزعفران رواه وفي الورش والعصفر
 وجه وعنه تنقص الخلطة والشعر والتمر والزبيب نجس فيما بلغ بعد

في
 في
 في

في
 في
 في

المصفه والجفاف وعنه التمر عنباً ورطباً خمسة أو ستة والوسق ستون
 صاعاً والصاع خمسة أرطال وثلث عراقية إلا الأرز والخلث عشرة
 أو ستة بقرته وقيل الزئور والقطر والزعفران والعصفر ما تبلغ قيمته
 نصاب من أدنى كوي وقيل العصفري ربع قرطبه العشران سقي بالتماء
 أو السيوح ونصفه بالفتح وفيما سقي بماء يساه ونصف ثم السه ولو
 في بلد لا الجيوب في الدارات ونجس بأشجار الحلب وصلاح التمر فلو
 قطعه قبله لغرض صحيح كاله خلا لا أو خفيف فلا والقول قوله في
 الجاهية بلامين وستين بخيار في الجزر نصفها وأخرج الحية صفى والتمر
 ما بستان قطعه قبل كماله لأخرج ما بسا وقيل خبز الساعي من قيمته
 لذلك وبنوعيه ونسب الخضر وترك المثلث أو الربع قال في الكلبين
 ولم يحتسب به وفي العسل العشر إذا بلغ عشرة أفراف والفر وستون
 رطلاً وقيل ستة وثلثون وقيل ستة عشر وجميع العشر والخراج في
 العنق وان اشترى أرضاً عشرة جاز ولا عشرة وعنه لا فان خالف الزمة
 عشران يسقط أحدهما باسلامه كعقلى ولا عشرة على موح **فصل**
 ونجس في المقدز بالحول على نصاب وهو عشرة ومقالاً ذهباً أو ما يادلهم
 فضة أو منهما في رواه بالاجزاء لا القيمة وان نصحجه أو جنت وعنه أو
 دالماً أو دانتين ربع عشر لآخر في رواه والرايد بحسابه ولو

في
 في
 في

في
 في
 في

شك في منشور شيك أو استظهر زاده ولا يجب في حياض معدي
 لا ينعم بال لا كرى وخو وهو النساء ما جرت عادتهن بلبسه وإن كثر
 وقتل دون الف مثقال وللرجال ما ذكر وعنه حب فيعتد بوزنه وقيل
 بعمته. وحب في نصاب يمه عروص بحال ملكة بفعله وعنه مطلقا بنية
 حوكا وتقوم بلحظ المقدن للفقراء وتقدم زكاتها على الصوم وصورة
 النصاب على القيمة فالأشهر مثله أو نقد يفي بحوله وتسايف
 بالسائمة فالأشهر أرضا للبحار فزرعها أو حلافا بجر فالقيمة فيها
 وقيل الأصل وفرع العشر حوك الماء حوك أصله لما لكة وعامل
 المضارب من ظهور قلزمه الأخراج بقبضه لا قبله إلا أن يشاء ولو
 أخرج الشريك من معاينة أو أفاقتا آخر نصيب صاحبه. وإذا
 أخرج الأهل من معدن نصابا بمصطفى أو قيمته ولو في دفعات بلا إهمال
 فقيمة الزكاة من وقتها وفي الخبر وخو رواء وفي الزكاة وهو ما وجد
 من ذفر الجاهلية في موات أو مجهول المالك أو لحزب بنفسه الخمس من
 وقته وإن قل لأهله وعنه كالزكاة وإن عرف ما لها فله أن اعترف
 به ولا يقر قبله وما عليه علامة الإسلام أو بعضه **فصل**
 وحب التطوع عن كل مسلم أدرك آخر جرم من رمضان ولو مكاتب
 صاع من غنمه أنفقها التمر ثم الوهب ثم البرم الشعر ولو دقيا أو

في حياض معدي
 لا ينعم بال لا كرى

وعنه أو مثله

سويقا لأخبراً ثم الأقط وعنه لعدمها كغيرها من قوتهم عن نفسه ومن مونه
 ولو رمضان لا ياشترى وجهه إذا فضل عنه عن قوته وقوت أهله ليلة
 العيد وتومه صاع وعنه أو بعضه فيبدأ بنفسه كالمفقه ثم بزوجته
 ثم برقيقه ثم بولد ثم بأمه ثم بآبيه ثم بالأقرب كالميراث وفي الشقص
 بقدر وعنه صاع وإذا أعتق الزوج بها زوجها أو شديها واستحب عن
 الجيز وقيل عنه حب وإن أخرج عن نفسه بلا إذن من لزمته توجهات
 وإذا علم حياه غايب تلزمه فطرته أخرج ولو لستين وأخرجها يوم
 العيد قبل صلاته أفضل ويجوز قبله يوم أو يومين وما ثم المخرج ونصفي
فصل يجب على النور وكفر الجوردها فوخذ منه وقيل فإن منعها
 لحظاً ونهاؤها أخذت منه وعزراً فإن غيبه أو قائل عليه استتيب لثا
 لم ترك الصيام والحج تھاو نأفان تاب ولا قتل وأخذت من ماله وقيل
 يكفر بذلك فإن كتمه أخذت منه وعزراً وقيل وشرط ماله أن علم حرمة
 وله تعطلها عن من ظهرت ومال في ملكه لحام وعنه وأكثر فإن
 تلف قبل الحول لم يرجع على المسكين وقتلها وإن استغنى الفقير
 أو مات قبله أجزأ ولو كان غنياً فافقر أو عداً فعصى أو كان كافراً أو
 عبداً أو هاشمياً وعنه لا غنياً لم يرجع وبطل قوله في الحول والمالك
 وأبداً لا يمين لا يخرجها بنفسه أفضل وقيل لأمام العادل

سويقا
 لآخبراً

ولدها وتطعم معه عن كل يوم مسكيناً ومن لم يكنه النساء قنات
قبله اطعم عنه ولا يصام ولو اخذ في رمضان فضي بعد اطعم ولو
مات قبله فاطعمين ولا يبيع ولجه الابنية مبيته جاربه به فلو
تردد بطل لا في المصانه في رواه معينه لكل يوم وعنه تجوز لرمضان
نيه واحده ولا يجزيه الفرضيه وقيل لا يبيع النفل منه من النهار
وقبل قبل الزوال وتوابه من اقله ولو اكل شاكاً في الغروب لا الفجر
او اعتقد لا لا خالف فضي تجوز لاسير ومجهز ان رافعه او بعده
فصل متى ادخل عامداً الى جوفه او دماغه شياً او احجم واستقاء
او اسقى او لم يذوق ذاك الصومه عالماً بالتحريم او نوى الفطر فسند
صومه فمسيك لواجبه ونقض ولو اغشى عليه او جرح كفه لا يعضه
بطل فنقض لا الجحون في الاصح ولو نام كفه او دخل حلقة غيار
او ذناب او ماء فمضيه ونحوها لا لمبالغة في رجه او قطر في ذكره
او اصبح جنباً او في منه شيء فلفظه او اترك ينكر في وجهه فلا فان
جامع صائم في نهار رمضان في فرج ولو لهيمه او ناسيا او مكرها
في رواه فسند صومهما وكفرهما الا مع العذر كالمرأه والبهمه في
وجه وعنه والمطاوعه وان باشر ذول الفرج او قبل او لم يركب
نظر فامس فضي ولزمه رواه من استدام وقد طلع الفجر وان زرع في

قوله
قوله
قوله

قوله
قوله

قوله

وجهه ومن مضى او جرح بعد اواكل قبله او لم يثبت به وتكررت تكرره ان
كفر الا ذلك والا فلو جرح في اليوم وقيل في اليومين وهي من شبه عتور رقبه والا
فصيام شهرين متتابعين والا فاطعام ستين مسكيناً وعنه خيره وتكره
المسكه وان لم تحرك شهوته في رواه وذو الطعام فان وجد طعمه في حلقه
افطر كالخلف فحلقه مضغه وجمع رقبه وابتلاعه ونظيره في وجهه وبين
عن كذب وغيبه وسب وشتم يحل فطره شراً وماءً وقول ما
ورد واخير تجوز **فصل** اذا نذر صوم شهر لعينه فتركه لا
لجنون فضي وكفر وعنه غير المعذور ولعن من لم يذم مطلقه متتابعاً وقيل لا
كلين يوماً وان نذر صوم يوم فقدم فلان فقدم وهو مسيك آثمه وعنه
ونقض وكفر من اكل وعنه لا لزمهما وان قدم في رمضان فضي وقيل لا
وصوم العيد حرام باطل فان نذر فضي وكفر وعنه كفر نجس وعنه
يصح كايام المشرق في رواه وينفع عن الميت نذر من صوم وجمع اصله
في الشهر **فصل** وشتم اباغ رمضان يثبت من شوال ولو شتمه
وصوم العشر والكن الزوجه وعنه لعين الحاج وصوم عشر الحرم واكن
تاسوعاء وعاشوراء وايام البيض والسنن والحسين وصوم داود غيباً
ويكفر صوم الدهر باذخالي نوى العذر والمشرق والوصال واستعسال
رمضان يوم او يومين واذا رجب والجمعه والميت والسيرور

قوله

وَأَكْرَبَانِ وَتَوْمِ الشَّكِّ الْإِعَادَةِ وَلَا يَحُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ فَرَضُ الطَّوْعِ بِهِ رَوَاهُ
 وَشَجَّهَتْ أَمَامَهُ كَالْعَدْلَاءِ وَلَا يَجِبُ قَضَاؤُهُمَا خِلَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي
 رَوَاهُ وَلِلَّهِ الْقَدْرُ فِي رَمَضَانَ وَأَفْرَادُ عَشْرِ الْآخِرِ أَوْ كَدُّ شَيْعٍ وَعَشْرُونَ
 أَرْجَى **وَالْإِعْتِكَافُ** سَنَةٌ وَجِبَتْ بِالْمَذَرِ وَشَرْطُهُ الْمَنَةُ وَمُسْجِدُ جَمَاعَةٍ
 لَهَا مَلَأُهَا وَاجْمَعُ أَفْضَلَ أَنْ تَحْلُلْتَهُ جُمُعَةً لَا الصَّوْمَ فِي الْأَمْعِ فَيَصِحَّ لَيْلُهُ
 وَيَعُضُّ يَوْمَهُ وَلَوْ نَذَرَهُ أَوْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ فَلَهُ فَعَلُهُ فِي أَفْضَلِ مَنَةٍ لَا أَدْنَى
 وَأَفْضَلُهَا الْحَرَامُ ثُمَّ الْمَدِينَةُ ثُمَّ الْأَقْصَى ثُمَّ سَائِرُهَا وَلَوْ نَذَرَ سَائِرَهَا لَمْ يَنْتَهِ
 يَدْخُلُ قِتْلُ الْغُرُوبِ وَخُرُجُ بَعْدَهُ أَوْ ثَلَاثِينَ مُتَابِعًا كَالْمَعْتَنِ خِلَافَ ثَلَاثِينَ
 يَوْمًا وَلَوْ نَذَرَ يَوْمَيْنِ أَوْ لَيْلَتَيْنِ لَزِمَتِ اللَّيْلَةُ أَوْ الْيَوْمُ الْمُتَخَلِّلُ فَلَوْ حَجَّ لَمَّا
 لَمْ يَنْتَهِ بِدُعَايِهِ وَخَانَ بِالشَّرْطِ فِي الْمَعْتَنِ اسْتَأْنَفَ كَالْمَتَابِعِ وَقِيلَ
 بَنَى كَمَنْ خَرَجَ لِحُدُودٍ وَيَكْفُرُ وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ بَعْدَ يَوْمٍ يَدْفَعُهُ
 فِيهِ اعْتَكَفَ مَكِينَتُهُ وَإِنْ قَدِمَ لِلْأَفْلَاوُسَةِ الْوُطَى فِي الْفَرَجِ وَبَدُونِهَا
 انْتَقَى وَيَكْفُرُ النَّاذِرُ فِي رَوَاهُ بِالْفَرَجِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقِيلَ مَنْ وَشَتْغَلَ
 بِالْعَرَبِ وَتَجَنَّبَ مَا لَا يَنْبَغِيهِ لَا أَقْرَأَ قُرْآنًا وَتَدْرِسُ عِلْمًا وَلَوْ تَصَدَّقَ
 الْفَرَسَ فِي وَجْعٍ وَلَا يَحْتَرِفُ وَلَا يَتَجَرَّ وَلَا يَمُتُّ وَلَا تَصَلَّى غَيْرَ الْمَكَاتِبِ
 إِذِنْ شَيْئَهُ وَلَوْ حَصَّهُ بِأَمْنَاهُ أَوْ رُجَّ وَلَيْسَ مَنْ إِذِنْ خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الْوَلَجِ
كِتَابُ الْحَجِّ

في
 النذر
 والاعتكاف

في
 النذر
 والاعتكاف

حَجَّ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَنْ فِي الْعُمْرَةِ عَلَى النُّورِ عَلَى كَسْبِهِ مَكْفَرٌ حَسْبُ طَبْعٍ زَادَ وَالطَّبْعُ
 لَمْ يَلْعَبْ بِلَعْبِهِ شَيْئًا غَيْرَ مُحْتَجٍّ وَمَحْرَمٌ لَهَا رُوحُهَا أَوْ مَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ ابْتِدَاءُ
 وَعَنْهُ أَوْ بَدَلُهَا وَعَنْهُ الْحَرَمُ مِنْ شَرِيطَةِ الْأَدَاءِ وَلَوْ فِي الْقَصِيرِ رَوَاهُ
 فَأَصْلُهُ عَنْ تَفَقُّهِهِ وَأَهْلِهِ دَائِمًا وَأَمَّا الطُّرُقُ وَالْعَاجِزُ نَفْسُهُ لِكِبَرِهِ أَوْ مَرَضِهِ لَا
 يَرْجُو رُؤُودَ مَالِهِ تَسْتَيْبُ وَلَيْسَ لِعَنْ الْأَبَافِلَةِ فِي رَوَاهُ وَلَيْتَ قَبْلَهُ
 يُسْتَنْابُ مِنْ رُؤُودِهِ وَيَعُضُّ مِنْ عَيْدٍ وَصَبِيٍّ وَجُحُومًا عَنْ الْقُرْصِ أَنْ يَبْلُغَ
 قَبْلَ الْوُفُوفِ أَوْ طَوَافِ الْعُمْرَةِ وَمَحْرَمٌ الْمَيْتَرُ بِأَذْرُؤَلَتِهِ وَغَيْرُ حَرَمٍ عَنْهُ
 وَلَعَمَلُ مَا لَيْحُهُ وَتَفَقُّهُ وَكَفَارَتُهُ فِي مَالِهِ وَعَنْهُ مَالُ الْوَلِيِّ وَمَدَاغُ الْقُرْصِ
 ثُمَّ بَضَائِهِ ثُمَّ بِالْمَذَرِ ثُمَّ بِالْمَنْفَعِ وَحَجَّ الصُّرُورِ عَرِيدُهُ أَوْ عَنْ نَفْسٍ أَسْفَعْدَ
 الْأَمْعِ وَيَتَبَعُ عَنْ فُرْصَةٍ وَعَنْهُ الْمَنُورُ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَحْرُمَ حَجَّ قَبْلَ أَشْرِهِ
 وَهِيَ مِنْ سُؤَالِ الْيَوْمِ الْغُرِّ وَالْأَنْشَاكُ ثَلَاثَةٌ أَفْضَلُهَا الْمَنَعُ وَهُوَ الْحَرَمُ
 بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْرِ الْحَجِّ وَحَجَّ فِي شَيْئِهِ بِأَحْرَامٍ مِنْ مَنَةٍ بَعْدَهَا نَوَالُهُ فِي ابْتِدَاءِ
 الْعُمْرَةِ أَوْ فِي أَسَائِعِهَا ثُمَّ الْأَفْرَادُ وَهُوَ الْحَرَمُ الْحَجَّ وَجَدَهُ مِنَ الْمَقَاتِمِ
 الْبَرِّ وَهُوَ الْحَرَمُ بِهَا مِنَ الْمَقَاتِمِ أَوْ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ قَبْلَ
 طَوَائِفِهَا وَعَنْهُ الْبَرُّ لِمَسَاقِ الْهَدْيِ أَفْضَلُهَا وَلَقَارِزُ أَوْ مُفْرَدٌ أَوْ مُتَقَرَّبٌ
 تَنْفَخَ حِجَّتُهُ إِلَى عُمْرَةٍ قَبْلَ الْوُفُوفِ لَا أَدْخَالَهَا عَلَيْهِ وَلِالْمَقَاتِمِ مَنْ مَرَّ بِهِ أَوْ
 حَادَاهُ مِنْ غَيْرِهِ مُرِيدًا لِلنَّسَبِ أَوْ مَكَّةَ لِحَاجَةٍ لَا تَنْكَرُ غَيْرَ مَقَاتِلِ سَبَاحِ

في
 النذر
 والاعتكاف

بِلَمْ يَلْمَ الْيَمَانِي وَقَالَ لِنَفْسِهِ إِنَّهُ لَأَحَمُّ إِلَى اللَّهِ فِي الْحَجَّةِ لِلشَّامِ وَدَا خَلِيفَةً
لِلدِّي وَشَرُّهُ لَابْتَلُهُ فَمِنْ جَاوَزَهُ قَاصِدًا لِنَفْسِكَ قَبْلَهُ رَجَعَ فَأَحْرَمَ
مِنْهُ قَالَ احْرَمَ قَبْلَهُ فَمَا وَلَوْ رَجَعَ إِلَيْهِ وَلَا يَمْنُ مَوْضِعَ نَوَاهُ لَمْ يَمْنُ لَهُ
دُونَهُ فَيَجْرُدُ وَيُغْتَسِلُ وَيُطْبِئُ بَدَنَهُ ثُمَّ يَلْبَسُ إِذَا رَأَى وَرَدَاءَ ابْنَيْ
نُطْقَيْنِ لِحَرِّمْ بَعْدَ مَكُونِهِ أَوْ يَنْزِلُ هَوَانُ نَوَاهُ بَعْلِيهِ وَلَعَيْنُ نَفْسِكَ فَلَوْ
أُطْلِقَ خَيْرٌ أَوْ نَفْسِيهِ نَعْمٌ وَقِيلَ خَيْرٌ وَالْحَرَمُ لِحَجَّتِهِ أَوْ عَمْرٍَا نَصَرَتْ
لِلْأَحَدِ هُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِ نَفْسَيْنِ نَعْمَ نَفْسُهُ وَقِيلَ أَحَدُهُمَا تَعْبِيدُهُ وَنَصَحُ
مِثْلُ نَفْسِكَ فَلَا يَنْفَعُ قَالُوا لَمْ يَعْرِفْهُ أَوْ لَمْ يَحْجْ فَكَانَ لِنَاسٍ يَشْتَرِطُ فَيَقُولُ إِنْ
حَسْبُكَ بَيْتٌ فَحُجَّ حَيْثُ حَسْبُكَ وَلَهُ شَرْطُهُ إِنْ نَوَيْتَ أَوْ حَصِرَ وَتَشْتَرِ
أَلَيْبِيهِ عِنْدَ اسْتِوَاءِهِ رَاكِبًا أَوْ عِنْدَ سَيْبِهِ وَكُلَّمَا عَلَا شَرْطًا أَوْ
هَبَطَ وَإِدْمَا أَوْ لَمْ يَرْفَعْهُ وَبَكَرَ وَعَشِيَّتُهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ وَالْحَاجُّ
لَا ابْتِدَاءَ أَلَمْ يَمْشِ وَالْمَرْءُ كَالرَّجُلِ الْأَيْ التَّجْرُدُ وَرَفَعَ الصُّلْبَ بِالْيَكْبِيَةِ وَلَا
تُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُ الْيَكْبِيَةِ وَلَا أَظْهَارُهَا فِي الْحِلِّ **فصل** وَمِنْ خُطُورَاتِهِ
عَشْرٌ **١** لَنْ يَخْطُرَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَمْنَعَ عَمَّ إِنْ رَأَى الْبَشْرَ أَوْ لَمْ يَخْطُرَ
وَلَعَلَّهَا فِي رَوَاهُ وَلَمْ يَخْطُرْ الْهَيْبَانُ أَنْ لَمْ يَثْبُتْ بِدُونِهِ لَا الْمَنْطِقَةَ
وَرَكَّ الْبَتَا عَلَى كَتِفِيهِ فِي وَجْهِهِ وَلَا يَدْخُلُ يَدَيْهِ فِي كَيْسِهِ وَعَقْدُ الْأَرَارِ
وَالنُّشْخُ بِالْبَيْتِ لَعَقْدُ كَالْوَدَاءِ **٢** وَنُطْقِيهِ رَأْسَهُ وَعَنْهُ وَوَجْهَهُ

بِلَمْ يَلْمَ الْيَمَانِي
وَقَالَ لِنَفْسِهِ
إِنَّهُ لَأَحَمُّ
إِلَى اللَّهِ فِي
الْحَجَّةِ لِلشَّامِ
وَدَا خَلِيفَةً
لِلدِّي وَشَرُّهُ
لَابْتَلُهُ

فَمِنْ جَاوَزَهُ
قَاصِدًا لِنَفْسِكَ
قَبْلَهُ رَجَعَ
فَأَحْرَمَ مِنْهُ

وَلَوْ خَنَاءٌ وَخَوٌّ وَلَهُ أَنْ تَسْتَظِلَّ خَنَمَهُ وَخَوَّهَا لَا يَحِلُّ فِي رَوَاهُ وَعَنْهُ كَدْرًا
وَلَيْسَ لِلرَّأْسِ شَرٌّ وَجْهَهَا مَا بَابُ شَرٍّ وَلَا يَدِيهَا **٣** وَحَلَّ شَعْرَهُ وَفَضَّ ظَهْرَهُ وَفِي
تِلْكَ مِنْهَا وَعَنْهُ أَرْبَعٌ لِمَا زَادَ الْفَدْيَةُ وَهِيَ دُمٌّ أَوْ طَعَامٌ سِتَّةٌ مَسَامِينُ
كَالْكُفَّارَةِ أَوْ صِيَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَعَنْهُ تَغْيِيلُ الدَّمِّ كَعَبْرَةِ الْمَعْدُورِ وَفِي الْحِلِّ
مِمَّا دُونَهَا مَذْبُورٌ أَوْ بَقْعَةٌ طَعَامٍ أَوْ دِرْهَمٌ رَوَاهُ وَأَمَّا وَلَا يَتَعَدَّدُ جَزَاؤُهُ
بِتَعَدُّ مَوْضِعِهِ وَعَنْهُ ثَلَاثٌ فَإِنْ حَلَّقَهُ غَيْرُهُ مَكْرَهًا أَوْ نَامًا فَعَلَى الْحَالِاقِ
وَأَنْ يَخْرُجَ فِي عَيْنِهِ شَعْرًا أَوْ يَزُولَ عَلَيْهَا أَوْ أَنْ يَكْشُرَ ظَهْرَهُ نَقَصَهُ أَوْ قَلَعَ جِلْدًا
بِشَعْرِهِ نَهَدَرٌ **٤** وَالطَّبُّ فِي دَنَدْنَةٍ وَتَوْبَةٍ وَشَمَّةٍ وَأَكْلُ طَبِّ يَطْفُرُ لَشَمِّ
عُودٍ وَفَالِهَةٍ وَرَحَانٍ وَعَنْهُ بَرِيٌّ **٥** وَالْأَذْهَانُ فِي رَوَاهُ قَالَ إِذَا مَنَ
أَوْ لَيْسَ الْحَيْطُ أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ أَوْ نَطَّبَ فَالْفَدْيَةُ كَالْحَلْقِ وَصَيْدُ الْبَيْتِ
مِنْ وَحْشِيٍّ مَا كَوَّلَ أَوْ مَحْلَكَةٍ فِيهِ وَيَصْنَعُ الْإِلْجَرَادُ فِي رَوَاهُ وَنَفْسُ
بِالْمَلَاةِ وَلَوْ بِسَبَبٍ كَالْأَدَمِيِّ كَالصَّيَالِ أَوْ يَخْلِيصُهُ مِنْ شَبَكِهِ أَوْ شَيْعٍ
فِي وَجْهِهِ وَرَسُولُهُ وَمِلْكُهُ مُسِيرٌ وَلَا يَلِكُهُ بِمَمْلُوكٍ وَفِي الْأَرَاثِ
وَجَمْعُهُ وَلَا يَأْكُلُ مَا صَادَهُ أَوْ صَيْدَهُ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ وَلَوْ بِأَشَانٍ فَإِنْ دَخَلَ
فَمَيْتَةً وَلَوْ أَمْسَكَهُ حَتَّى حَلَّ دَخَلَ نَوْجَهُ وَلَهُ مِثْلُ كُلِّ نَضْرَةٍ كَيْفِهِ
وَعَقْرَبٍ وَشَبْعٍ وَخَوَّهَا وَالْحَشْرَاتِ وَالْجَوَارِحِ وَعَنْهُ وَالْقَمَلُ وَالنَّكَاحُ
نَبْطَلُ وَلَوْ لَعَيْنِهِ فِي رَوَاهُ لَا الرَّجْعَةُ فِي الْأَصْحَ وَتَكُنُ الْخَطِيئَةُ وَشَهَادَتُهُ

بِلَمْ يَلْمَ الْيَمَانِي
وَقَالَ لِنَفْسِهِ
إِنَّهُ لَأَحَمُّ
إِلَى اللَّهِ فِي
الْحَجَّةِ لِلشَّامِ
وَدَا خَلِيفَةً
لِلدِّي وَشَرُّهُ
لَابْتَلُهُ

وَالْوُطْئُ فِي الْفَرْجِ وَلَوَاسِيًا فَيُشَدُّ بِهِ الشَّكُّ وَقِيلَ مَنْ أَدْحَى فَالْحُجَّ قَبْلَ
الْقَلْبِ الْأَوَّلِ فَجَبَّ الْمَغْنِيُّ بِهِ وَالْعَضَاءُ عَلَى الْغَوْرِ مِنْ بَعْدِ الْمِيقَاتَيْنِ
وَالْتَقَرُّ فِيهِمْ مِنْ تَوَضُّعِهِ وَقِيلَ سَنَنْ وَعَلَيْهِ يَدُهُ وَعَنْهُ وَعَلَيْهَا وَالْمَكْرَهُ
يَحِلُّهَا الزَّوْجُ كَقَفِّهِ الْعَضَاءُ وَبَعِيَّتُهُ الْأَحْرَامُ بَعْدَ فَيْحَرُمُ مِنَ الْحَلَالِ لِيَتِمَّ
حُجَّهٌ وَعَلَيْهِ يَدُهُ وَعَنْهُ شَاهُ كَافْتَادِ الْمُعْتَمِرِ وَلَوْ كَرِهَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ
وَلَوْ لَحْدَهُ كَالْفَارِزِ وَقِيلَ إِنْ لَزِمَهُ طَوَافَانِ فَبَدَنَهُ وَشَاهُ. وَدَوَاعِي الشَّهْوَةِ
مِنْ الْوُطْئِ دُونَهُ وَالْقُبْلَةُ وَالْمَسُّ وَهُوَ مَعَ الْأَنْزَالِ كَالْفَرْجِ الْأَنفِي فَتَنَادِيهِ
فِي رَوَاهُ وَبَدُونِ تَجَبُّدِ الْكَاهِنِ كَالْأَنْزَالِ بِالْغُظْرِ لَا بِالْفِكَرِ يَدُهُ وَعَنْهُ
شَاهُ كَالْمَذْيِ بِالْغُظْرِ وَلَهُ لَبْسُ الْمُعْصَمِ وَالْحَلْيُ وَالْحِضَابُ بِالْحَنَاءِ وَالْمُظَرُّ
فِي الْمَرْأَةِ وَغَسْلُ رَأْسِهِ بِالسَّنْدَرِ وَالْخِطْمِيُّ وَعَنْهُ لَا وَلَهَا لَبْسُ الْقَمِيصِ
وَالشَّرَاوِيلُ وَالْحَقِيقُ وَالْخِمَارُ دُونَ الْقَفَازِ وَالْمِقَابِ **فصل**
لِمَنْ مَنَعَ وَالْفَارِزُ مَنْ غَدِرَ حَاضِرُهُ وَهُمُ أَهْلُ مَلِكَةٍ وَمَنْ حَوَّلَهَا لِدُونِ
مَسَافَةٍ الْقَصْرِ بِطُلُوعِ بَخْرِ الْخَيْرِ وَعَنْهُ بِأَحْرَامِ الْحَجِّ دَمٌ فَإِنْ لَمْ يَحْزَنْصَامُ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَخْرَجَهَا نَوْمُ عَرَفَةَ أَوْ بَعْدَ أَيَّامِ الْبَحْرِ لَا أَيَّامَ مَنَى فَجَزَائِعُ
وَسَبْعُهُ إِذَا رَجَعَ وَلَوْ شَرَعَ فِيهِ ثُمَّ أَبْشَرَ تَقَلَّ أَرْشَاءُ وَقِيلَ تَعَيَّنَ
رَوَاهُ وَلَوْ أَخْرَجَ الْهَدْيَ الْوَاجِبَ فَضَيَّ عَنْهُ وَدَمٌ لِغَيْرِ الْهَدْيِ وَكَالْقَوْمِ
فِي وَجْهِهِ وَالْمَحْصَرُ بِالْأَشْطَرِ دَمٌ أَوْ صَوْمُ عَشْرِ أَيَّامٍ لَتَعْدَنَ ثُمَّ يَحُلُّ وَمَنْ عَدِمَ

الْبَدَنَ فَعَدِمَ وَأَنْ عَدِمَ مَا فَسَّخَ شَيْئًا فَإِنْ عَدِمَ أَخْرَجَ بِقَدْرِ قَتْمِهَا طَعَامًا
فَإِنْ عَدِمَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ حَنَظُهُ أَوْ نَصَفَ صَاعٍ ثَمَرًا وَشَعِيرَةً وَقِيلَ
تَخَيَّرَ بَيْنَهَا **وجزاؤه الصيد** مُعْتَبَرًا بِالمِثْلِ فِي المِثْلِ بِمَا لِلْعَامَةِ يَدَنُهُ
وَحِمَارُ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ كَالْأَيْلِ وَخَوِزْجُهُ وَعَنْهُ يَدُهُ وَفِي الصَّيْعِ كَثْرَتُهُ فِي الْغَزَالِ
وَالشَّعْبِ عَنْزٌ وَالْأَرْبَعُ عَنَاءٌ وَهِيَ قَبْلُ الْجَذَاعِهَا وَالْبُرُوعُ جَفَةٌ جَدَى
قَطِيرٌ وَالضَّبُّ جَدَى كَالْوَبْرِ وَقِيلَ شَاهُ وَالْجَزَاءُ بِصَفَةِ الْخَيْرِ وَالْمُخَضَّرُ
مِثْلُهُ وَفِي الْحَمَامَةِ وَهِيَ مَاعِبَتٌ وَهَدَرُ شَاهُ وَبِالْقَمَةِ فِي غَيْرِهِ أَمَا بَقَرُ
الْعَجَابَةِ أَوْ عَدَلَنَ وَفِي الْخَرِيقِ طُهُمُهُ وَالْإِعَانَةُ شَيْءٌ شَرُّهُ وَعَلَى الشَّرِّ لِكَيْلِ
جَزَاؤُهَا وَعَنْهُ جَزَاءُ أَنْ عَلَى شَرِّكَ الْحَلَالِ الْجَزَاءُ وَفِي شَفِّ رِيشَةٍ
وَجَرَحِهِ جَزَاؤُهُ إِذَا أُنْذِمَ لَمْ يَحْزَنْ مَمْنَعٌ وَلَا فَارَشُهُ فَإِنْ شَكَّ فِيهِ فَالْأَرْشُ
وَهُوَ يُخَيَّرُ فِي أَخْرَاجِ الْجَزَاءِ أَوْ يَقُومُ بِطَعَامٍ وَالصَّدَقَةُ بِهِ أَوْ الصِّيَامُ
وَتَعْدَدُ الْجَزَاءُ تَعْدُدُهُ وَعَنْهُ لَا وَعَنْهُ إِنْ اخْتَلَفَ وَالْعَدُّ وَالذِّكْرُ
شَرْطٌ فِي الْجَزَاءِ وَالْقَدِيرُ وَعَنْهُ لَا وَكُلُّ هَدْيٍ وَدَمٍ وَاجِبٌ لِمَنْ خَصَّ
دَحْنَهُ وَفَرَقَهُ لِحِمَى بِالْحَرَمِ كَالطَّعَامِ فِيهِ الْأَفْدَةُ الْأَذَى وَالْمَحْظُورُ
فَيَمْرُضُ سَبِيحَهُ كَالْحَصَارِ فِي الْأَمْعِ وَقِيلَ الْكَلْبُ بِالْحَرَمِ إِلَّا الْأَذَى وَلَا
يَأْكُلُ مِنْ وَاجِبِ الْهَدْيِ الْمَنْعِ وَالْقُرْآنُ عَنْهُ الْأَمْنُ النَّذْرُ وَجَزَاءُ
الصَّيْدِ وَالْبَدَنَةِ كَعَفْرِهَا وَقِيلَ سَبْعُ طَائِفَاتٍ أَكَلَ مِنْهُ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ فَمِنْهُ

يَمْشِي لِحِمَا **فصل** صيد الحرم وعنه غدر النمل وشجره ونباته
 الرطب النبات بنفسه إلا إذا خر على المحل كالحرم في الأشجار والجزء
 وإن أدخله من الحل ويغلب الموجب في الأشهر فلو قتل من الحل صيدا
 في الحرم بطلب أو سهم أو على غصبه أصله في الحل أو العكس ضمن وإن لم
 يقصده وقتل بهيمة ويقبل الشجرة البكر بعمره والصغرى بمشاه
 والعص أصله في الحرم لا عكسه في وجهه نقصه والحشيش الرطب
 بقصه ولو عاد أو رعاه في وجهه • وحرم صيد المدينة وشجرها من ثور
 إلى غير شجر عنه ولا جزاء فيه وعنه سلبه لا جزاء وحماها اثنا عشر
 ميلا **فصل** بين دخول مكة من أعلامها والخيل والمسيح من
 باب نقيشبه ورفع يده لروحه البيت قايلا ما ورد جهر في طوف
 لقدمه ونوبه المعتمر لعمرته مضطجعا ببدء بالحجر فيستلمه
 بيده ويقله أو ينير إليه وكلما جازاه وجعل البيت على يساره
 ويرمل لثقه أشواط ويمشي أربعين منه إليه ويستلم الأمانى ولا يقله
 ويقلد ويدعو ما أحب ولا رمل ولا اضطباع على مكي ولا أمراه
 وما شيا أفضل فإن حل العذر جاز وبدونه في الأصح وهو له دون
 حامله ولو تواتر ولو ترك بعضه أو نكسه أو طاف على جدار الحجر
 أو الشاذروان أو لم ينو لم ينع وفي الطهارة والشر والأتان لم يصل

٢٤

ركعتين وحلف المقام أفضل ثم يستلم الحجر ويخرج إلى الصفا من باب فرقاه
 ويستقبل القبلة فيكبر ويدعو ثم يركع فيمشي إلى العلم ثم يسعى إلى العلم
 ثم يمشي إلى المروة فيركع عليها ويدعو كالصفا ثم يركع فيمشي في موضع
 مشيه وسعى في موضع شيعه لتعل ذلك سبعاً ببدء بالصفا ونحوه
 بالمروة وإن بدا بالمروة لم يجز شوطه ولا سعي المراه والموااة شرط
 في الطواف والسعي وقيل ستة ثم المعتمر يحل أو يقصر ثم حل إلا للمتع
 معه هدي فلا يحل حتى يحج والحج من مكة ثم يخرج من بها
 للحج يوم الترويه إلى منى فيصلي بها الظهر والعصر إن أمكنه وببيت ثم يسير
 بعد طوعها لعرفة معتسلاً فينزل بمنى وقيل عرفه ويخطب الإمام
 بعد الزوال فيعلمهم الوثوق والمناسك ثم يجمع بالناس الصلابة إذا كان
 وأما من جمع المتأخر وحده والجاضر يتم رفقه إن شاء من عرفه
 لا بطن عرفه وعندا القضاة وحل الرحمة وراكبا أفضل وقيل لأجل
 وقيل سواء وجهه في الدعاء ووقته بنجوى عرفه والفجر ويدرك
 بنجوى منه وتوفت خروجه متأخرا ولو بعدوا أو خطاه وحده ثم
 سيدع بعد الغروب بكنيته ويسرع لحلقها إلى المزدلفة بطريق
 المازن فيجمع بها بين العشاين قبل الخط رحله وإن صلى المغرب في
 طريقه اجزاء وأخذ حصي الجمار سبعين من إن شاء بن الحجر والبدر

(الركعة)

وَسُئِلَ فِي رَوَايَةٍ وَبَيَّتَ بِهَا أَنْ دَفَعَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ لِأَبَدَةِ لَزْمَةٍ
 دَمٌ نَصَبَهُ كَمَنْ جَاءَهَا بَعْدَ الْبُحْرِ وَقِيلَ رَوَاتَانِ وَالْمُسْتَحَبُّ إِلَى الْبُحْرِ فَيَقْلُسُ
 بِهَا وَيُرْتَفَعُ فَرَحٌ أَوْ يَفُتْ عِنْدَهُ فَيَكْبُرُ وَيَدْعُو ثُمَّ يَشِيرُ قَبْلَ طُلُوعِهَا إِلَى
 مَنْ وَنَسْرُجٍ بِمَجْزِيٍّ شَيْئًا فَإِذَا أَيْ مَنِ رَمَى عَمْرٍ الْعَقِبَةَ سَبْعَ لَا غَيْرِ
 الْخَصَاءُ لَا تَرْمِي بِهِ حَوَاصِلَ مَكْتَبَرٍ أَرَاغَائِدِهِ وَالْأَوَّلَى لِحَالًا ثُمَّ تَحْرُ
 هَدِيَّةً وَحَلَّوْا الرِّجْلَ أَوْ يَقْبِرُ كَأَمْرٍ جَمِيعَ شَعْرِهِ وَعَنْهُ بَعْضُهُ وَهُوَ
 نَشْكٌ وَعَنْهُ إِطْلَاقٌ مِنْ مَخْطُورٍ وَلَوْ قَدَّمَهُ عَلَى الرَّمِي أَوْ النَّحْرَ عَالِمًا
 مُخَالَفَةً لِلشَّيْءِ أَوْ آخَرَ عَنْ إِيَّامٍ مِنْ فِدَا فِي رَوَايَةٍ ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ
 شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَعَنْهُ لَا الْوُطَى فِي الْفَرَجِ ثُمَّ يَنْقُصُ إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ
 لِلزَّيْبَارَةِ وَلَهُ تَلْحِينُهُ إِلَى بَعْدِ أَيَّامٍ مِنْهُ ثُمَّ يَتَعَبَى أَنْ يَكُنْ شَيْئًا
 قَبْلَ الْحَجَّةِ وَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ يَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ زَمَرَمَ مَا حَبَّ وَتَضَلَعُ
 ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنْ فَبَيَّتَ بِهَا لَمَّا أَيَّامَ الشَّرْقِ أَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ السَّقَايَةِ
 وَالرَّعَاءِ رَمَى الْجِمَارَ فِي غَدَاةٍ كُلِّ لَيْلَةٍ بَعْدَ لَزْوَالِ سَبْعٍ مُكْبَرًا جَعَلَ
 الْأَوَّلَى عَزَّ سَنَانٌ وَتَوَجَّهَ وَيَرْمِي وَيَتَعَبَى بِتَقِيقٍ وَيَدْعُو وَالْوَسْطَى عَنْ
 مَيْمَنِهِ وَتَوَجَّهَ وَيَرْمِي وَيَتَعَبَى وَيَدْعُو وَالْعَقِبَةَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ
 عِنْدَهَا وَالْتِمَتُ شَرْطُ الْعَدَدِ فَإِنْ خَلَّ الْخَصَاءَ مِنْ وَاحِدٍ لَمْ يَصِحَّ
 الْمَانَةُ وَأَنْ جَعَلَ مَوْضِعَهَا فَالْقَبْرُ وَلَوْ آخَرَ كُلَّهُ لَا الْمَالِكِ جَانِ

ط
١٩١

كَالسَّقَاةِ وَالرَّعَاءِ وَالْمَالِكِ بِلَزْمَةِ دَمٍ وَبَحْصَاءِ دَمٍ أَوْ كَالشَّعْرِ أَوْ نِصْفِ
 دَرَاهِمٍ أَوْ لَأَشَى أَرْبَعِ رَوَايَاتٍ كَبَيْتٍ لَيْلَةٍ وَخَطْبَةٍ فِي بَيْنِهَا وَيَذْكُرُ حَكْمَ
 التَّجَلُّلِ وَاللَّحِيرِ وَلَهُ أَنْ تَعْمَلَ فِي يَوْمٍ مِنْ فِدَا حَقَّ الْمَالِكِ فَإِنْ غَمَّتْ
 تَمْسُ الْمَالِي وَهُوَ بِهَا لَزْمَةُ الْمَيْتِ وَرَمَى الْمَالِكِ ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ فَيَطُوفُ الْوُدَاعِ
 آخِرُ كُلِّ شَيْءٍ إِنْ كَانَ قَدْ طَافَ الزَّوَانَ وَالْأَطَافَةَ لَهَا وَدَعَا الْمَلَزِمَ وَنَحَلَ
 عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْحَافِظُ يَقِفُ بَابَ الْمَسْجِدِ وَيَدْعُو ثُمَّ يَخْرُجُ
 مِنْ اسْفَلِ مَكَّةَ وَلَوْ آخِرَ الْخُرُوجِ أَعَادَ الْوُدَاعَ وَالْقَارِئُ كَالْمَقْرَدِ يَأْتِي بِأَفْعَالِ
 الْحَجِّ عَنْهَا دَعَا عَنْ عَمْرِو الْأَسْلَامِ وَعَنْهُ لَا حَيْثُ يَلْتَمِسُ بِمَنْفَرَةٍ فَيَحْذِرُ
 لَهَا مِنَ الْمَقَاتِ وَإِنْ كَانَ مَكَّةَ مِنْ الْحِلِّ وَأَفْضَلُ النِّعَمِ وَالْجَوْرِ يُسَبِّحُهَا وَيَعْتَدُ
 ثُمَّ يَدْخُلُ فَيَطُوفُ وَيَسْعَى ثُمَّ يَحْلِقُ أَوْ يَقْصُرُ وَقَدْ حَلَّ وَلَوْ فَعَلَ مَخْطُورًا
 قَبْلَهُ فَعَلِيهِ الْغَدَاةُ فِي رَوَايَةٍ كَثَرَتْ لَهَا وَالْجَاوِرُ يَمْكُ مَسْجِدَهُ وَيَسْتَحِبُّ
 لِمَنْ لَمْ يَدْرَ زَانَ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّيْهِ **فَضْلٌ**
 أَرْكَانُ الْحَجِّ الْأَحْرَامُ وَالْكَوْتُوفُ وَطَوَافُ الزَّوَانَ وَالشَّعْرُ وَعَنْهُ أَنَّهُ
 سُنَّةٌ وَقَدْ تَجِدُهُ الدَّمُ وَقَدْ حَلَّ عَنْهُ الْكَوْتُوفُ وَطَوَافُ الزَّوَانَ فَيَكُونُ
 الْأَحْرَامُ شَرْطًا وَوَلَجَاتُهُ الْأَحْرَامُ مِنَ الْمَقَاتِ وَالْكَوْتُوفُ إِلَى اللَّيْلِ
 وَالْمَيْتِ يَجْمَعُ وَمَنْ لَغِيَ الرِّعَاءَ وَالسَّقَاةَ وَالْحِلَّ وَالْوُدَاعَ وَأَرْكَانَ
 الْعَمْرِ الْأَحْرَامَ وَالطَّوَافَ وَالشَّعْرَ فِي رَوَايَةٍ وَوَلَجَاتُ الْحِلِّ وَالْوُدَاعَ

الاحرام من العبادات

وما سوى ذلك سنة وترك الركن بطلان الواجب بحجر الدم والموت
 ولو بعد وتخلل بينه وبين ان لم يشترط وتقتضي العرض
 من قابل وعنه والفعل وهذا في الاصح مع النساء ان وجب والاني
 سنة والمحصن عن البسب ان لم يشترط بخبر هذه وعنه ايام
 البحر ويصوم ثم يحلق في روايه وتخلل فان تخلل مطلقا لزمه دم
 وبوت المحرم لا يحصرها ونحو اذ هاب بغيره ارضا لا يفتي
 محرم ما حتى يقدّر وليس له منع زوجته عن الفرض ولا تحليها ولا عبدا
 عما حرما به الا فلا لم ياذن فيه في روايه **فصل** افضل الهدى
 والاضحية الايل ثم البقر ثم الغنم ثم الثب ثم الصفر ثم السوء
 والذكر كالاثني ولا تحزى فيها ذون جدي ضان وثني غير سنة للغير
 وسنن البقر وتحمل الايل البدنة والبقر عن شيعه ولو في شركه
 مرد اللحم والشاة لو احده هي افضل من الشيع وشن اشعار البدن
 وتقلد الغنم وبحر موجه مطلقا شاة وقرة عن بدنه وتختل
 هذه هدى وقيل بالنيه وقيل مع اشعار وتقلد وله ابداله
 بخير منه ويحبه وقيل لا فيضح ولو تعيب ولو عن الواجب
 فشر وقيل ذبحه او تعيب او تلف قبله ونحوه اذا عطي يصنع
 صفته بدنه وتحليه للفقراء ولو دحه غير بلا اذنه اجزا ولم

سنة من قبل
 سنة من قبل

سنة من قبل

سنة من قبل
 سنة من قبل

يعمن ولا يتباع جلودها ولا جلاها وصعد ولا يحزى عيب بمقتضى
 اللحم كالعيب والجسم في وجه والجفت غير المتقي والعرج والمرض البنز
 وكه المقابلة والمدابرة والخرفا والشفاء وزمنه بغير من بعد صلاه
 العيد الى ثاني مني ليللا وهارا والافضل ماشاء الدخ والاشاهدة
 ونحو الايل فامه معقوله اليسرى وذئخ غيرها ولا يعطى الجار منها
 باجره ولو تاخر عن وقته فالواجب قضاء وعنه صدقة لم **الاضحية**
 سنة وعنه تجب مع الغني ولو ليتيم والصدقة والهدية والاكل منها
 الا اذا قال انها كلها ضمن الثلث وهي كالهدي في احكامه ولو دحها
 كاني فرواها ولا ياخذ مرد الضحية في المشي شيئا من شعره وبشره وقيل لحم
والضحية شطا الا انه يجوز بيع جلدها والصدقة به نصه عن الغلام
 شامان واجاربه شاة يوم سابعه ثم رابع عشره ثم جادي عشره وتطبخ
 اجدا ولا يكسر عظمتها وتطعم الناس وحلق راسه ويصعد ونوزنه
 ورفا ونسني وكه العتيد وهي في رجب والفرقة وهي اول ولدا الناقة
كتاب الجهاد
 وهو فرض كفاية لكل حر مسلم مكلف ذكر قادر باذن الامام والابو
 المسلمين او غيره الا ان تعين لحضوره او لجاء وعدو وليس له الهرب
 من ضعفه الا لمقتضى لقتال او متعين وله من اكثر وقيل لا

سنة من قبل

سنة من قبل

سنة من قبل

مع طينة الأشرعة وهو أفضل التقويات مع كل بر وفاجر وأقله من في
 السنة الإلحاح إلى الأخير ورباط الشغل أفضل من الحمار وبمكة لا
 الضلوة بها وتمامه أربعون وأقله ساعة ولا ينزل نعله أهله إليه ويسن
 بشيخ الغاري ذو ثلثيه وتجب الحج من دارهم على الحاج عن الطهار
 دينه وتسبغ لغيره ويغسل الكافي والمجوس حتى يسلم أو يعطى
 الجنة وعن حتى يسلم في الأظهر ولا تقابل من لم تبلغه الدعوة حتى
 يدعى ويلزم الأمر عند سيده بعاهد الخيل والرجال ومنع من
 لا يصلح من صبي وأمره غير مسته خدمه ومحمد ومريم
 وتخير من أظهروا وحرس ثوبهم ويرزق من لا ديوان
 له من الفتي ولا يميل مع أحد وتقوى نفوسهم ما خيل لهم من أسباب
 الظفر ويشاورهم ويعد الصاب بالنفل والأجر ومنعهم من المشاغل
 بجان وخوفها وبعث العيز واليمن ويصف الجيش ورب في
 كل حنبه لغوا ويجعل لكل طائفة شعارا يتداعون به ويعقد
 الألوية والرايات بأي لون شاء وببداء بالاهم فالاهم وتقابل
 كل قوم من بينهم ولا يقتل من لا يصلح للحرب الا قتالا أو داراي
 وله تبنيهم وريهم بالمعيق ونحوه لا بالينار والهدم ان قدر
 عليهم يدونه وليركبنوا يفعلونه بنا ومتى تنمو ابنياء وصبيان

تصد المقابلة وكذلك بأشاري المسلمين انخفوا فان أصيب مسلم
 فالكفان وعنه كالحظاء وان حاصر حصنا صابن حتى تسلوا أو
 ينزلوا على حكم مسلم خذ ذكرك عبدك بحكم بالاصح من من أو فداء أو قتل
 أو استرقا أو فلو حكم باليمن لنم وقيل لا ولو حكم بقتل أو سبي فاسلموا
 عصموا النفس لا المال وفي الاسترقاق وجه أو يوادعوه على ما
 أمأجله أو خراجا في كل سنة أو يسأوا الهدنة إلى مدة ولو نجاشا
 لمصلحة في وجه والنساء والذرية من الشئ وتبع الطفل سائبة في
 اسلامه ولو شئ مع احدا بونه في روايه وله اختيار الاصل في النار
 من المز والنساء والقتل والاسترقاق ولو غير كفاي في روايه قال اسلموا
 عين الاسترقاق ومن استرق لم يجز بيعه من الميركة في الاظهر
 والنك للقاتل اذا قتل حال الحرب منهم كما عليه عند متغير
 مفر انفسه فان شاركه اخر فغنمه وقيل لهما ومنه فسه في روايه
 لا قيمه ورحله ولا يقتل غير الامير اشيرا الا ان تنبع من الامير
 وقيل ولو لعذر وتنقل في البداءه الربع بعد الخمس والرجعه الملك
 بعده ولو خسر الحدود الى دار الاسلام وله بذلك جعل لمن دله على
 حصن أو طريق أو مصلحة ولو محمولا من غريبت المال وان كان جاره
 منها سلمت اليه ان فتح عنه ولم تكن سلمت قبله ولا قيمتها كما

تسبغ

او اعطى

تسبغ

لَوِ اسْلَمْتُ بَعْدَهُ وَهُوَ مُشْرِكٌ اَوْ فَتَحْتُ صُلْحًا وَلَمْ تُشْرَطْ وَاِنْ اُسْتُرْطَتْ
 فَانَا وَاسْلَيْمُهَا رَامَتْنَعُ هُوَ مِنْ اَحَدِ الْقِمَمَةِ فَسُخَّ الصُّلْحُ وَلَوْ مَاتَ فَلَاسِي لَهُ
فصل لَزِمَ الْجِسْ طَاعَتَهُ وَنُصْحَهُ وَالصَّبْرُ مَعَهُ وَالرِّضَا بِسَمِيَّتِهِ
 وَبِأَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِ مِنْ نَصْلِهِ وَلَا يَتَعَلَّفُ أَحَدٌ وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْعَسْكَرِ
 وَلَا يَحْدِثُ أَمْرًا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَلَمْ يَنْتَسِبْ الْقُوَّةَ مَبَارَكَةً مِنْ شَأْلِهَا بِإِذْنِهِ
 فَإِنْ شَرَطَ الْمُشْرِكُ أَنْ لَا يَمْلِكُهُ عَنْهُ فَلَهُ شَرْطُهُ لَكِنْ إِنْ هَرَبَ أَوْ اخْرَجَ
 دَفَعَ عَنْهُ وَمَنْ فَخَلَ لَا مَنَعَهُ لَهُ دَارُ الْحَرْبِ إِلَّا إِنْ هَرَبَ مِمَّا اخَذَهُ فِي رُفْ
 وَعَنْهُ غَنِيمَةٌ وَعَنْهُ لَهُ عَتَرُ مُمْسِرٍ وَالْبَعِيرُ وَالْفَرَسُ الشَّارِدُ وَالْحَبْدُ
 إِلَّا بَيْنَهُمْ مَنْ اخَذَهُ وَعَنْهُ فِي **فصل** وَيَصِحُّ أَمَانُ الْمُسْلِمِ الْعَاقِلِ
 وَلَوْ عَدُوًّا أَوْ مُمِيزًا وَقِيلَ فِيهِ رَوَاةٌ لَوْ أَحَدٍ وَجَمَاعَةٍ لَا لِلْكَلِّ إِلَّا الْأَمِيرُ
 فَلَوْ أَمِنَ هُوَ وَاحِدًا فَاذْعَى كُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ هُوَ حَرَمَ قَتْلَهُمْ وَرَقْمَهُمْ وَقِيلَ
 يَنْزِعُ نَفْسُهُ عَنْهُ وَلَوْ قَاتَلَ لَهُ نَفَقٌ أَوْ السَّلَاحُ فَاَمَانَ كَأَمْنِكَ
 أَوْ اجْرِيكَ وَلَوْ ادَّعَى أَمَانًا اسْمُهُ قَالَتُكَ لِلْأَسْرِ فِي الظَّاهِرِ وَالثَّانِي
 مَنْ الظَّاهِرُ مَعَهُ وَلَوْ أَطْلَقَتْهُ عَلَى أَنْ يَتِيمَ عِنْدَهُمْ مَدَّ يَدَهُ فِي أَمَانٍ
 مِنْهُ لَا مُطْلَقًا أَوْ بِشَرَطِ الرِّقِّ وَعَلَى مَالٍ يَبْعَثُهُ إِلَيْهِمْ أَوْ لَعُدَّ لَكُمْ مَعَهُ
 الْوَقَاءُ وَعَنْهُ إِلَّا بِالْعَوْدِ لِلْعَجْزِ كَالْمُرَاهِ وَلَوْ أَوْدَعَ الْمُسْتَأْذِنُ مَالَهُ أَوْ
 اقْرَضَهُ ثُمَّ عَادَ بِطَلَبِهِ فِي مَالِهِ وَجِهَهُ فَإِنْ اسْلَمَ عَبْدًا فَاسْرَ سَيِّدَهُ

قوله

قوله

قوله

وَإِذَا مَا لَهُ وَذُرَّتْهُ ثُمَّ جَاءَ مَا فَهَوَّ حُرَّ وَالْمَالُ وَالْمَنْشِيُّ لَهُ وَإِنْ أَمَامَهُ قَوْمٌ عَلَى
 رِقَبِهِ **فصل** الْغَنِيمَةُ مَا اخَذَ مِنْ مَالِهِمْ بِالْقِتَالِ وَمُلْكُ مَا اخَذَ وَهِيَ
 مَنَقُولٌ وَإِنْ أَخَذَ مِنْهُمْ الْمَنَقُولَ وَلَوْ شَاءَ بَدَأَ الْحَرْبَ بِقَبِيلٍ أَوْ بِأَسْلَابٍ
 ثُمَّ مَوْنَتْهَا مِنْ أَجَرٍ حَفِظَهَا وَإِحْرَازَهَا وَغَيْرِ ثُمَّ بِالْخَمْسِ يَفْصِمُهُ عَلَى خَمْسَةِ
 أَسْهُمٍ سَهْمٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ لِلصَّالِحِ كَالْفِي وَعَنْهُ لَخَصَّ أَهْلُ الدِّيَارِ وَعَنْهُ فِي
 الْكِرَاعِ وَالْإِسْلَاحِ وَسَهْمٌ لِدَوَى الْقَرْبَةِ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ غَنِيمَتُهُمْ وَغَيْرُهُمْ
 إِنْ كَانُوا كَالْمِيرَاثِ وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى وَسَهْمٌ لِلْمَسْكِينِ وَسَهْمٌ لِبَنَاتِ الشَّيْلِ
 ثُمَّ الْمَنَقُولُ ثُمَّ الرِّضْعُ لِعَبْدٍ وَصَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَكَبَابِيٍّ أَوْ بَنٍ فِي رَوَاةٍ فَإِنْ عَتَقَ
 الْعَبْدُ وَبَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ اسْلَمَ الْكَافِرُ أَوْ لَحِقَ الْمُدَّدُ أَوْ هَرَبَ الْأَسِيرُ
 قَبْلَ تَقْضِي الْحَرْبِ اسْتَمَّ لَهُمْ ثُمَّ الْبَاقِي لِمَنْ شَهِدَ أَوْ نَعَى مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ
 وَلَوْ تَاجِرًا أَوْ أَحْبَبًا لِلرَّجُلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ عِنْدَ تَقْضِي الْحَرْبِ سَهْمٌ لَهُ
 وَسَهْمٌ لِلْفَرَسِ وَعَنْهُ الْعَرَبُ وَالْأَنْثَى وَلَا يَسْتَمُّ لَأَكْثَرِ مِنْ قَرْنَيْنِ وَلَا
 لَضَعِيفٍ فِي وَجْهِهِ وَلِلْبَعِيرِ وَالْفِيلِ سَهْمٌ وَقِيلَ كَالْفَرَسِ وَقِيلَ لَا شَيْءَ وَلَا تَفَرُّقُ
 بَيْنَ ذَيْنِ حِمٍّ مُحَرَّمٍ وَسَهْمٌ لِلْمَيْتِ لَوَارِثِهِ وَغَنِيمَةُ الْجَيْشِ وَالْمَشْرِيقِ بَيْنَهُمَا
 وَمَا اخَذَ مِنْ مَنَاجِدٍ وَدَارِهِمْ وَسِلَاحٍ وَهَدْيٍ لَا يَمِيرُ فَعَنِيمَةٌ وَلَهُ أَكْلُ مَا
 يَخْتِجُ إِلَيْهِ وَأَعْتَلَقَهُ وَعَنْهُ وَرُكُوبُ الْفَرَسِ وَرَدُّ مَا فَضَّلَ وَلَا يَمْلِكُونَ
 مَالًا مُسْلِمًا قَهْرًا فَلَوْ أَدْرَكَهُ قَبْلَ تَقْضِيهِ أَوْ اخَذَ سَرَقَةً أَوْ هَبَهُ هُوَ أَوْ لَحِقَ بِهِ

بكره ان يملك ما اخذ من اهل الحرب

وَقِيلَ عَنْهُ مَمْلُوكَةٌ فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا الْوَقْتُ وَالْجَزْرُ مَنْ عَمِلَ أَوْ اسْتَوْلَدَ
مِنْهُ يُعَمُّ عَلَيْهِ وَلَهُ وَلَدُهُ وَالْوَلَدُ قَبْلَ وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ وَمَنْ عَمِلَ جَرِيرَةً
إِلَّا لِحَيَوَانٍ أَوْ لِلنَّحْلِ وَالْمَصْفِ وَالْأَرْضِ عَنْهُ نَسَمٌ كَالْمُنْقَلَاتِ
وَلَا خَرَجَ عَلَيْهَا وَعَنْهُ وَفَتْ بِالْفَتْحِ كَأَرْضِ الْجَالِيَةِ وَعَنْهُ خَدُّ الْأَمَامِ
فَإِذَا وَقَفَتْ لَمْ يَجْزِ يَغْفُهَا وَلَا رَهْنُهَا وَلَا تَمْلِكُهَا وَتَضْرِبُ عَلَيْهَا
خَرَجًا لَوْ خَدَّتْ لَمْ تَقْرَأْ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَلَهُ إِنْ طَاعَ مَا شَاءَ مِنْهَا
وَصُلِحَ عَلَى الْخَرَجِ أَنْ شَرِطَ مِلْكُهُ لَنَا وَقَفْتُ لَا يَنْقِلُ وَلَا يَسْتَقْطُ
خَرَجُهُ إِلَّا بِإِسْلَامٍ وَلَنَا إِنْ أَرَاهُمْ فِيهَا ابْتِغَاءً بِذَلِكَ الْجَزْءِ فَإِنْ نَعَوْهَا لَمْ
يَقْرَأْ سَنَةً أَوْ لَمْ يَسْتَقْلِ خَرَجُهُ فِي الْأَصَحِّ كَالْجَزْءِ وَقَدْ رُوِيَ الْأَمَامُ
بِالْمَحْتَمَلِ عَنْهُ بِتَوْطِيفِ عُمَرَ وَاصْطَحَى عَلَى جَرْبِ الزَّرْعِ دَرَاهِمَ وَقَدْ رُوِيَ ثَمَانَةَ
أَرْطَالٍ وَقِيلَ بِالْمَلِكِيِّ يَكُونُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا وَقِيلَ ثَلَاثُونَ رَطْلًا وَعَلَى جَرْبِ
الْخَلِّ ثَمَانِيَّةَ دَرَاهِمَ وَالْكَرْمِ عَشْرَةٌ وَالرَّطْبِ سِتَّةٌ وَعَنْهُ جَوَارُ الزِّيَادَةِ
لَا الْقَصْرِ وَلَمْ يَنْزَعُ الْجَامِرُ أَنْ يَزْرَعَ لَا الْغَامِرُ وَهُوَ مَا لَا نَالَهُ الْمَلِكُ
بِرَوَاهِ وَمَا لَا يَزْرَعُ الْأَغْبَا فَيَضْفُهُ وَهُوَ كَالَّذِينَ يَجْتَرِبُ الْمَوْسِمَ يُنْطَرِقُهُ
الْمَعْشَرُ لِلْأَمَامِ وَضَعَهُ عَنْهُ لِمَصْلَحَةٍ وَجُبَّيرُ الْعَاجِرِ عَلَى إِجَارَتِهَا أَوْ
رَفَعَ يَدَهُ لَمْ يَعْزَمْهَا وَلَا يَلْزَمُ مُسْتَأْجَرُهَا الْأَصَحُّ وَمَا ظَلِمَ فِيهِ لِحُسْنِيَّةِ
مَنْ الْعَشْرِ عَنْهُ لَا يَصْحَقُ كَالْفِي وَخَوْرُ الرِّشْوَةِ لِدَعِ الظُّلْمِ وَحَرَّمَ عَلَى

وَرَوَاهُ

بِالْمَلِكِيِّ

وَرَوَاهُ

الْأَخِيذِ وَجُوزُ الْعَمَلِ مَعَ السُّلْطَانِ يَقُولُ جَوَانِفُ **فصل** وَالْفِي مَا
أَخَذَ مِنْهُ بَعْدَ قِتَالِ الْجَزْءِ وَعَشْرُ مَالِ جَالِيَةٍ وَنَحْوُ بَدْءِ عَنْهُ وَعَنْهُ
بَعْدَ الْحُسْنِ بِالْأَهَمِّ قَالَهُمْ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ كَشِدِّ الْغُورِ وَالْبُتُورِ وَكَرْبِ
الْأَنْهَارِ وَارْزَاقِ الْخَيْدِ وَالْقَضَاءِ وَعَنْهُمْ وَشَاوِ الْمَصَالِحِ ثُمَّ نَسَمُ الْفَاضِلِ
بَيْنَ أَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ وَلَهُ الْفَضِيلُ فِي الْأَظْهَرِ وَبَدْءُ الْمَاهِجَرِ نَسَمُ
الْأَقْرَبِ قَالُوا قَرِيبٌ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ بِالْأَنْصَارِ ثُمَّ سَائِرِ
النَّاسِ يُعْطُونَ فِي السَّنَةِ مَرَّةً وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ حُلُولِهِ فَلَوْ رُشِدَهُ وَتَقَرُّصُ الْبَيْتِ
لَا طُنْجَالِ حُنْدِي مَاتَ وَزَوْجُهُ حَتَّى يَنْزَوِيَ الْأَنَاثُ وَيَبْلُغَ الذَّلُورُ
فَإِنْ خَارُوا وَالْحَدِيثُ فَوْضُ لَهُمْ وَالْأَسْقَطُ **فصل** لِلْأَمَامِ عَقْدُ
هَذِهِ لِمَصْلَحَةِ مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ عَشْرَ سِنِينَ قَالَتْ رَوَاهِ وَأَشْرَاطُ تَحْلِيلِهِ
مَنْ جَانَا تَلَمَّا غَيْرَ صَبِيٍّ يَعْقِلُ أَمْرًا لَارِدِهِ وَأَمَّا رُسُولُ وَمُسْتَأْمِنُ
بِغَيْرِ جَزْءٍ مُدَّةِ الْهَدَنَةِ وَقِيلَ لَأَسَنَّهُ وَحُجَّتُهُمْ مِنْ سَلَمٍ وَذِمَّتِي لِأَحْرَقِي
فَإِنْ شَرِطَ تَنْصَهَا مَتَى شَاءَ أَوْ رَدَّ مِنْ لَارِدٍ أَوْ سَلَا حُجَّتَهُ أَوْ دَخَالَهُمْ
الْحَرَمَ فَصَانِدُ نَسَمُهُ فِي وَجْهِهِ وَمَنْ خَافَ غَدْرَهُمْ بَدَأَ لَهُمْ وَمَنْ
جَانَا أَمَانَ كَالْفَضْلِ وَمَنْ حَلَمَتِ الرِّبْعَ فَلَنْ لُحْدَهُ وَعَنْهُ فِي الْأَجْرِ
مَعْرُوفًا مَتَاعَ بَيْعِهِ وَالْعَادَةَ جَانِيَةً مَثَلُهُ عِنْدَهُمْ وَالْعَيْنُ كَالْأَسِيرِ
وَلَهُ عَقْدُ الزَّمَنَةِ لِأَهْلِ الْكَتَابِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ فِي أَضْلٍ دِينِهِمْ كَالسَّامِرِ

وَرَوَاهُ

بِالْمَلِكِيِّ

وَرَوَاهُ

وَرَوَاهُ

والصايه ولمن له شبهه كتاب كالجوس ومن لحد ابوه منهم في وجهه وعنه
لكل كافر غير ذنبي العرب ومن يد بشرط الاستسلام لنا ويدك الزكاه ممن
تقرر او تفود او يجن من العرب فتؤخذ من اموالهم الزكوة كالمسلمين
مضاعفا ومضروفا كالركاه وقيل كالف والجزء من غيرهم على الفقير
الحرف دينار مئة انا عشر درهما والمتوسط عادة وقيل من ملك نصا
وقيل مائة الف درهم ودونها الا عشر الف متوسط اربعة دنانير
وله الزيادة والمقصود عنه لا يكثر منه قوله بدله وعنه الزيادة لا
النفق يخذ في آخر الحول من بين وممن ونطاك قيامه وتجزيه
للاخذ ولا جزئه على من يتبع قتله من صبي وامراه وزمن ومجنون
فان بلغ او افاق في اثناء الحول احد بسط ما بلغ وكذلك لو كان
ينوب بعضه لقتل حوله من اقامه واخذ عنه وقيل يند راقا منه
ولا يقتل غير محترف وقيل لا فيؤخذ اذا ايسر ولا عبدا لا لذي
في وجهه وتسطع باسلامه بعد الحول لا موم في الاظهر ولا تدخل
ويكتب اسماءهم وحلافهم ودينهم ويعرف عليهم من حينه بحوالهم
ولو مات الامام او غلب اقرهم من بعد على شرطهم قال لم يعلمه
فتولهم فيما يشوع ويرجع مما كمو او قيل يستألف وياخذهم
باجسامنا من ضمن مال ونفس وعرض وجميع ما لهم من غير

بشرط
السلام

توليع

وقولنا ما خالف لونه بنيه بيلهم وزوار ظاهري رخرة في عمامته وخاتم
جديا وجليل في رقبته للحمام ومخالفه لون الخنث لها وبكل شرط عمدة
ومنعون من لبس الطيالة في وجهه وركوب الخيل لا حمارا او بخلا
يا كاف عرسا ولا يمشاء ولا يعز في روايه ولا يصدر ولا يبداء اسلام
ويرد وعليكم ولجاء الى مصابن الطريق ولا يعلى بيانه على مسلم وفي
مساواته وجهه فان ملكها عليه اقرت ولا يحدث بيعه ولا كبسه
وله ارم شعنها لا اعاده ماشطه في روايه ولا يطهر منكر من حجر وخنزير
وحجر كاهيه وضرب ناقوس وخو ولا يسم الجزار الا باذن التجاره
دون ثلث وقيل اربع قال كان له به دون وكل فيها قال مرض
فالي برئه ويدفون ان مات ولا يدخل الحرم حاله فان دخل عالما
منعوه عزرو ونخرج ان مرض ويشتر ان دفن ولا يدخل مسجد غيره
وعنه الا باذن مسلم ويجوز ان بشرط عليهم ضيافة المسلم الجزار
يوما وليله فاذا لعد معلومه مقدار الطعام والادام والعلف
ولا يذبحهم بدونه وقيل لا وعليه حفظهم واستنقاذ انبيهم ولو
بفداء بعد المسلمين يحكم بينهم ان شاء تحكيمنا اذا راعوا الينا
وان كان مع مسلم وجب ولا يعرض لابتداء عتدا وعموض
تقاضوا فيه ولو اشلوا بدونه يقتص ونرضى التلاح مهر المثل

وقيل ان لم يكن حاكمهم الزمهم به واذا اتفقد الفرائض او بالعكس لم يتل
 منه الا دونه او الاسلام ويقر المنقل عنهم لادنى اهل الكتاب لا
 غيره وقيل لا يسكن الا الاسلام قال اصر من تعذر اسلامه قتل بالخبر
 نجس وقيل قتل ويقتل مع تاجهم وان قتل وقيل عشره كذا نكره
 قاله في غير ذلك نصف عشره والجرعة عشره كما جاء في قوله
 السنة من كذا دمي اذا مات احد ابوي الطفل او اسلم حكم
 بالسلامة والصبي ان اسلم او ارتد وهو يعقله صح عنه الاسلام
 فقط وعنه لانهما ينقض باقتناعه من حر كمنع الجحيم
 فان زنى مسلمه او زوجه او جيس او قتل مسلما او قتلته عن ذنبه
 او قذفه او قطع طريقه او آوى عنها او ذكر الله او رسوله او كتابه
 يسوء انتقض عهده وعنه لا فيجده وان فعل شيئا مما شرط عليهم
 تركه انتقض وقيل لا ولا ينقض عهد نسيائه ولا لاديه منعت
 عهده

كتاب البيوع

انما بيع بيع كل عن مملوكه باح نفعه لا لا او ما لا يندور على تسليمها
 قابله للنقل معلومه برويه ولو تقدمت بر من لا يتغير فيه في روايه او
 صفه كفى في السلم ولا يبيع في الحر والحمر والميتة والكلب والخنزير

وإذا كان المملوك يبيع عن نفسه فله بيعه

وإذا كان المملوك يبيع عن نفسه فله بيعه

والحشرات والعدرة وسباع البهائم التي لا تصيد والابق والشارد
 والطير في الهواء والتمك في الماء واوقف والجيش الا اذا خرب وتعطل
 عنه ليقرت في مثله وام الولد في الاصح والماء العذب والملايح واللين
 في الصرع وكل جيش الا البغل والحمار وصايد الوحش والطير في روايه
 وان خشناها والذهن الجيش ان جاز استقبيلها ولا يهدم ولا ما فتح
 عنه كنوادير العرا وربع ملكه في روايه وعنه يكره لاشراءه كالمصنف
 فيما رجوز بيع دود الغز ويزرع والتحل يكره رايه ويدونها وفي لين
 الادمية وجه وله بيع مرتد ومجارب وجان وعنه مكاتب وهو حاله
 لا جرم كتابته ومذبر وعنه لدر وعنه هو لاهي وبعدن جامد
 وعنه اوجار ومباح في ارضيه وجرب من ضيعه لعلان جربا نكاحا
 لا ضيعه او صيد مجهوله الاجنبا او فقيرا ولا يبيع بيع المنابذ
 والملايه والحصاه ولا دين دين او مسلم من كافر ولو منع عليه
 وحرم ولا يبيع بيع عصير الخمر ونساج لفتنه او لخرجه او بعد نداء
 الجمعه لا مطلقا وقيل يبيع وفي غير البيع بعد النكاح وجه ولا يبيع منه
 لا كله كذا راي يكتا او صوما على ظهره وعنه لا بشرط جن في الحال
 او مترا بن ذى رحم محرم ولو بعد البلوغ في روايه وفي البيع على بيع
 اخيه والشرع عليه وجه ولو جمع بين ما يبيع وما لا يبيع بطل

في السلم

في السلم

فِيمَا وَعَنَهُ فَمَا لَا يَبِيعُ بِشَطِطِهِ وَيَبْطُلُ لِمَجْمَعِهِ يَعْتَنِي فِي بَيْعِهِ وَقِيلَ لَا
 أَوْ بَعَا وَصَرَفًا أَوْ جَانًا أَوْ كِتَابَةً وَقِيلَ لَا يَفْسُطُ الثَّمَنُ عَلَيْهِمَا وَلَوْ
 خَشِيَ امْتَلَقَى فَا لَمَغْبُورُ الْخِيَارِ وَعَنَهُ لَا يَبِيعُ كَبِيرُهُ لِبَادٍ فِي الْمَشْهُورِ إِذَا
 قَصَدَ وَهُوَ بِذَلِكَ يَبِيعُ بِسَعَرِ يَوْمِهِ وَهُوَ جَاهِلٌ بِهِ وَبِالْمُنَاسَرِ حَاجَةً إِلَيْهِ
 وَلَوْ بَاعَهُ بِشَرْطِ سَلَفٍ أَوْ قَرْضٍ صَحَّ فِي رَوَاهِ وَلَعَا الشَّرْطُ وَيَبْصَحُ شَرًّا
 عَلَوِيَّةً مَعْلُومٌ وَلَوْ كَانَ سَفَلُهُ غَيْرَ مَبْنِيٍّ وَعَلِمَ ارْتِنَاعُهُ أَوْ مَمْنٌ
 أَوْ مَوْضِعٌ بَابٍ فِي حَايِطٍ أَوْ بَرٍّ تَخَفَّرَهَا **فصل** وَالْمَا يَبِيعُ بِشَرْطِ
 خَمْسَةِ الْعِلْمِ الْعَوَظِينَ فَلَوْ بَاعَهُ بِرَقْمِهِ أَوْ بَعِثَ رَجُلًا ذَهَبًا وَفَضَّةً أَوْ دِرْهَمًا
 وَهَنَّاكَ نَوْدًا لَمْ يَبْصَحْ وَإِنْ كُنَ مِنْ مَالِكٍ جَانِ الْمَصْرَفِ أَوْ مِنْ يَقُومُ
 مَقَامَهُ فَلَوْ بَاعَ مَالِكٌ غَدِيرًا أَوْ اشْتَرَى بَعِيْنًا لَهُ شَيْئًا لَمْ يَبْصَحْ وَعَنَهُ يَبْصَحُ
 بِالْجَانِ كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ لَهُ ثَمَنٌ فِي الذَّمِّ وَأَجَابَ الْمَا يَبِيعُ بِقَوْلِهِ بَعْتُكَ
 أَوْ مَلَكَكَ وَقَبُولُ الْمَشْرَى يَبْصَحُ أَوْ ابْتِغَاءُكَ فَلَوْ هَدَمَ ابْتِغَاءُكَ
 بَعْضُ مَا لَمْ يَبْصَحْ أَوْ مَعَاطَةُ مَهْمَا وَقِيلَ فِي النِّبَرِ وَالرِّضَا مَهْمَا
 فَلَا يَبْصَحُ مِنْ مَلِكٍ عَلَيْهِ وَلَوْ أَرَادَ عَلَى قَرْضٍ مَالٍ فَبَاعَ لَهُ صَحَّ **فصل**
 إِذَا تَمَّ الْبَيْعُ وَالْخِيَارُ أَوْ لَفِضَتْ مُدَّتُهُ وَالْمَبِيعُ مُقَدَّرٌ فَلَمْ يَشْرَ
 الْمَصْرَفُ فِيهِ قَبْلَ قَضَائِهِ وَإِنْ لَفَ فَمَنْهُ كَالْمَنْزِلِ فَلَا يَبْصَحُ بِتَقْيِينِهِ
 عَلَى رَوَاهِ وَعَنَهُ الْقَبْضُ بِشَرْطِ فَلَا يَصْرَفُ قَبْلَهُ وَإِنْ قَبِضَ بَعْضُهُ صَحَّ

قِيلَ
 قِيلَ
 قِيلَ

فِيهِ وَتَلَفَهُ مِنَ الْمَا يَبِيعُ لَا يَبْطُلُ لِلْمَشْرَى الْخِيَارُ مِنَ النِّسْخِ وَالْإِنْصَاءِ وَبَعْضُ
 مُتَلَفِهِ وَقَبْضُ الْمَوْزُونِ وَزَيْدٍ وَالْمَكِيلِ كَمَلِهِ وَالْمَنْتَوَلِ بَقِيَّتُهُ وَمَا تَوَلَّى
 بِالْيَدِ سَأَلَهُ وَالْخَلِيَّةُ فِي غَيْرِهَا وَعَنَهُ بِالْخَلِيَّةِ مَعَ الْقَبْضِ فِي كُلِّ
 شَيْءٍ وَلَيْسَ لَهُ إِدْرَاكُ الثَّمَنِ الْمَنْعِيِّ لَعَبٍ وَلَوْ بَانَ مَقْصُودًا أَوْ مُسْتَحْقَابًا
فصل كُلُّ شَرْطٍ مِنْ مَتْنِ الْعَقْدِ وَمُطْلَقِهِ كَشَرْطِ الْقَابِضِ وَالْمَصْرَفِ
 وَشَقِي الثَّمَنِ وَتَبَعِيَّتُهُ لِلْمَا إِذَا دَارَ مَصْلَحَةُ الْعَاقِدِ كَالْخِيَارِ وَالرَّهْنِ
 وَالْأَجَلِ أَوْ لَا يَنَافِيهِ لِمَنْفَعَةِ الْمَبِيعِ مِنْ خَيْرِهِ وَرُؤْيٍ وَتَكْلِي مَعْلُومَةٍ
 أَوْ مَنَعَةٍ الْمَا يَبِيعُ بِخِيَاطَةِ الثَّوبِ وَحِزْوِ الْمَلْعَةِ فَصَحَّ كَالِشَّيْءِ جُلْدِ
 الْمَاكُولِ وَأَطْرَافِهِ وَقَبْلَ غَنَاهُ الْأَجْزَاءُ الرُّطْبَةُ عَلَى الْمَا يَبِيعُ فَتَارُ مَنَافِعِهِ
 مِثْلُهُ وَمَا عَدَاهُ مِمَّا لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ وَنَا فِي مَقْصَدِهِ نَحْوُ لَا يَصْرَفُ
 أَوْ لَا هُءُ أَنْ عَتَقَهُ أَوْ أَنْ بَاعَهُ فَهَوَّاهُ بِثَمَنِهِ وَإِنْ هُوَ وَالْإِثْمُ أَوْ
 دَرَكُ غَضَبِهِ أَوْ خُسَارِيَةٍ أَوْ رَهْنًا فَاسْتَدَّ أَوْ عَلَّمَهُ عَلَى رُضْوَانِهِ أَوْ
 رَجَعَهُ فَاسْتَدَّ مُبْطِلٌ فِي رَوَاهِ فَإِنْ شَرَّطَ عَتَقَهُ أَوْ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ
 وَعَلِمَهُ الْمَا يَبِيعُ فِي رَوَاهِ لَمْ يَبْصَحْ وَعَنَهُ بَلَى كَالْمَوْزُونِ نَصْبُهُ وَقِيلَ فِيهِ لَا
 فَإِنْ شَرَّطَ الدَّابَّةَ هَلْ لَاحَظَ وَهَدَّ صَبُودًا صَحَّ لَا الطَّيْرَ صَبُودًا أَوْ
 بَحِيٍّ مِنْ مَسَاقِهِ كَذَا وَتَبَعُ التَّوَلِيَّةِ وَالْمَوَاضِعِ وَالْمَرَاغَةِ أَنْصَارُهُ
 كَرَاهَتُهَا وَبَسْنَاهَا عَلَى الْأَمَانَةِ وَالْإِجَارِ بِالْجَالِ وَمَا زَادَ فِي

فِيهِ
 فِيهِ
 فِيهِ

قِيلَ

الثمن أو حط منه مدة الخيار فبینه ولو جنى عليه فالأرض منه كالأرض
 العيب وقيل لا كتمامه وفداء جانيته ولو اشتراه بثمن ثم باعه
 بالكرم اشتراه بأقل أو بمن ترد شهادته له أو موجلا أو عملا فيه
 بنفسه أو مع غيره بینه له لا تحصل على بكذا في وجهه فان كتمه وعلم
 المشتري فله الخيار وإن كان أنه زاد في المرحط الزيادة وقسطها
 ولزمه وعنه خيرة وقيل بولك البايع في غلطه وعنه أن عرفت
 بالصد وقيل لم المشتري رده أو أعطاه الزيادة وله تحليفه وعنه
 لا بطل ولو بينه إلا أن صدقة والآلة فسخ يتبعن على الثمن
 ولا وجب الشفعة ربيع قبل القبض ولا خنث به وعنه بيع متعكس
 إلا في الممنوع وجه **فصل** الخيار أنواع منها **خيار الطين**
 وبث في بيع ولجان وصح معاوضه وهبتها وفي الصرف والسلم
 رواه وفي المناقاة والحواله والسبب والرمي وجهه وبطل بالمفروق
 وشغفه في رواه **خيار الشريط** ولو لعن في المله الأول مدة معلومة
 أو لها العقد وقيل المفروق وعنه أو مجهولة فيبقى حتى يقطع ساه
 والغاية منه في رواه ومنعان من التصرف فيه شرذمة قال خالف
 لم يفسد وتصرفت البايع فسخ والمشتري رضاه في وجهه إلا العنق
 فيتمك من المالك **خيار** وهو المشتري في لا ظهر فيكرمه به الممن

٣٣
 ر. ٣
 ر. ٤

في خيار الجاهل بالذات

وعنه القيمة لفسخ البايع كلفه في يد وأوقف كالعقود قبل البيع ووطئ
 غير المالك بوجوب على العالم الجحد والمهر وولد رفق والجاهل المهر
 وقيمة الولد ولا بطل استخداها في رواه ولا يقبلها له الشهود
 وحتمه أن لم منعها ولا يتوقف الفسخ بمن هو له على رضاه
 كسركه ولا علمه وخرج بلى ولا يورث لخيار الشفعة بينهما احتمال
خيار حلف الفدية المقصودة كقصره نعم أو أمه أو دابة في
 وجهه وتدل ليس بكونه صانعا أو كاتباً أو بكراً أو مسلمة لا علمه مكانه
 وجهه أو خصماً أو مطلقاً فيمن خصماً أو هلالاً أو صوداً فيرد أن
 شاء ومع يحمله النعم عوض اللين صاع ثم أو قيمته موضع العقد
 لتعذر ولا يلزم البايع أخذ اللين وقيل لا ولا يقدر مدته إلا ما لم يرض
 وقيل ثلثه فان صار عادة أو زال العيب لم يرد كمن اشترى بزوج
 فطلقت **خيار العيب** ينقص كمرض وعي وعور وعرج وقعر وجون
 وجذام ومرض وعيب في النكاح وزنا مبرور وشبهة وأبقة وبوله في
 الفرائد رجل أمه لا دابة وخروج ثوب ونحوه ولا يرد وجهه حتى يبين
 وطشيره الخيار على التراخي غير قضاء ما لم يرضين أمساك الأرض
 أو الفسخ بغيره وعنه بما يرد ولو تيقن عند آخر بيعه أو شبه
 وعنه يتبعن هذا الأرض كما لو تعذر رده للثمن أو دقته

في خيار الجاهل بالذات

أَوْ غَنِيهِ وَعَنْهُ أَوْ نَقْلِهِ وَكَذَا لَوْ زَادَ بَعْسُ مِلْهِ
 وَعَنْهُ لَهُ الرَّدُّ فَيُشَارَكُ بِالْبَيْعِ سَادَهُ فَإِنْ كَانَ مَالًا
 يُطْلَعُ عَلَى عَيْبِهِ بَدُونِ كَيْفِهِ فَلَهُ رَدُّهُ مَعَ نَقْصِهِ وَقِلِّ تَعْيِينِ الْأَرْضِ وَعَنْهُ
 لَا الرَّدُّ وَلَا الْمَارُّ وَلَا تَنْتَهِجُ شَقِيصُهُ الرَّدُّ وَقِيلَ رَوَاتَانِ لَا يَنْفَرُ
 فِي الْأَظْهَرِ إِلَّا لِنَقْصِ التَّيَمُّنِ بِهِ أَوْ امْتِنَاعِهِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي تَيَمُّنِ التَّالِفِ
 قُدِّمَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي كَحُدُوثِهِ نِيْمًا حَقْلُهُ فِي الْأَظْهَرِ فَإِنْ لَمْ يَحْتَمَلْ
 الْأَقْوَلُ أَحَدُهُمَا قُدِّمَ قَوْلُ الْيَمِينِ **وَجَاءَ التَّالِفُ** فَذَا اخْتَلَفَا
 فِي قَدْرِ الْمَنْ وَالْمَبِيعِ قَامَ حَلَّتِ الْبَايَعُ ثُمَّ الْمُشْتَرِي عَلَى نَفْسِ مَا قَالَهُ
 الْآخَرُ وَابْتِثَاتُ قَوْلِهِ ثُمَّ أَنْ لَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الْآخَرِ أَنْشَخَ
 بَشْخِ وَقِيلَ بِالْمَضَاءِ بِهِ وَنَشِخُ ظَاهِرًا وَمَا طِنًا وَقِيلَ أَنْ لَمْ يَكُنْ
 الْبَايَعُ ظَالِمًا وَبَعْدَ تَلَفِهَا تَحَالَفَانِ وَخِيَرَةُ الْمُشْتَرِي مِنْ قَوْلِ
 الْبَايَعِ وَتَيَمُّنُهَا أَنْ عَلِمَتْ وَالْأَمَّا بِقَوْلِ الْمُشْتَرِي وَعَنْهُ يَقْدَمُ قَوْلُ
 الْمُشْتَرِي لَا تَحَالَفٍ فَالْخِلْفَانِ فِي صِفَتِهِ فَقَدْ جَلَدَ الْبَلَدُ وَأَنْ نَعْدَدَتْ
 فَالْوَسْطُ وَقِيلَ تَحَالَفَانِ يُنْقَضُ عَلَى النَّاسِ فِي بِلْحَلِهِ أَوْ رَهْنِ أَوْ ضَمْنِ
 أَوْ جَارٍ أَوْ شَرْطٍ مُعْتَبَرٍ تَحَالَفَا وَعَنْهُ يَقْدَمُ النَّاسُ فِي كَيْفِيَّتِهِ وَفِي الْقَبْرِ
 وَالْعَتَّةِ وَجِهُهُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ تَحَالَفَا فِي قَدْرِ الْقَوْلِ
 لِلْبَايَعِ كَالْمَنْ الْمُتَبَوِّضَ بَعْدَ النِّشْخِ وَوَرَثَهُمَا كَهُمَا فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي

في قوله
 لا يفرقه

التَّسْلِيمِ وَالْمَنْ عَمْرٍ نَصَبَ عَدْلُ تَبَضُّضُهُمَا وَتُسَلِّمُ الْهَمَا وَإِنْ كَانَ
 فِي الدِّمَةِ أَجْبَرُ الْبَايَعُ عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَى التَّسْلِيمِ الْحَالِ
 وَلِلْبَايَعِ الْفَسْخُ لِعَدْوِهِ وَعَيْبَتُهُ مَسَافَةُ الْقَصْرِ وَفِي دُونِهَا وَجْهُهُ
وَجَاءَ الْفَسْخُ لِمُشْتَرِيهِمَا لَا يُغَايِرُهُ عَمَادَةٌ وَقِيلَ إِنَّهُ وَقِيلَ
 بِالْأَشَدِّ **فَصَلَّ** إِذَا بَاعَ أَرْضًا بِهَا غَرَسٌ أَوْ شَاءَ وَخَوَّ بِعَهَا
 أَنْ قَالَ يَخْفَوْنَهَا وَالْأَفْجَاهَانِ وَكَذَلِكَ الْقَرْيَةُ لِأَمْرٍ أَرْضًا وَنَبْعُ
 الدَّارِ أَرْضًا وَبَنَاءُهَا وَالْمُتَّصِلُ بِهَا مِنْ مَصَالِحِهَا وَالْمُنْفَصِلُ فِي وَجْهِ
 وَالزَّرْعُ وَالشَّرُّ وَالْوَرْدُ وَالْمَقْشُودُ الظَّاهِرُ لِلْبَايَعِ وَبَقِيَ الزَّرْعُ إِلَى
 حَصَادِهِ وَالشَّرُّ إِلَى حَرْثِهِ وَلَا تَنْفَعُ مِنْ سَقْمِهِ الْجَلْبَةُ وَمَا حَصَدَ
 أَوْ لَقِطَ مِنْهُ بَعْدَ حَرْثِهِ فَالظَّاهِرُ لَهُ الْحِنْ أَدْرَاكُهَا وَظَهَرُ الشَّرِّ
 يَتَشَقُّو طَلْعُهُ وَكَيْفِيَّتُهُ أَوْ تَنْفَعُ نَوْرُهُ فَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُهُ فَلَهُ مَا ظَهَرَ
 وَقِيلَ الْكُلُّ وَبَصُوحُ النَّقْطَةِ الظَّاهِرِ مِنَ الشَّوْخِ لَا زَرْعَ قَبْلَ
 اسْتِدَادِ حَبِّهِ الْأَمْرُ مَالِكُ الْأَرْضِ وَمَعَهَا أَوْ بِشَرْطِ التَّطْعِ فِي الْحَالِ
 وَكَذَلِكَ الشَّرُّ قَبْلَ بَدْوَ صِلَاحِهَا بَتَلَوْنِ الْخَلِّ وَتَمَوُّ الْعَبِ وَنُفْجُ
 عَمْرِهِمَا وَطَبِيبُ الْكَلِّ فَلَوْ بَعِثَ بِشَرْطِ التَّطْعِ فَتَرَلَهُ حَتَّى يَدَّ صِلَاحَهُ
 أَوْ حَدَّثَتْ مِنْهُ أُخْرَى أَنْشَخَ الْبَيْعُ وَعَنْهُ لَا الزِّيَادَةُ لَهَا وَعَنْهُ
 يَصَدَّقَانِ بِمَا وَدَّ وَالْخَلَّاجُ فِي بَعْضِ الْجِنْسِ صَلَاحُ الْجَمِيعِ وَعَنْهُ لَا إِلَّا

في قوله
 في الدمة

في قوله
 في الدمة

في قوله
 في الدمة

فِي الْخَلَّةِ أَوْ الشَّجَرِ وَإِنْ اسْتَقْبَلَتْ صُغًا مَعْلُومَةً لَمْ يَجْزِ إِلَّا خَلَّةٌ أَوْ
 شَجَرٌ يَعْنِيهَا وَعَنْهُ بَلَى وَبُحُورِيعُ الْبَاقِي وَالْجُوزُ وَنَحْوُهُ فِي قَسْرِهِ
 وَالْحَبِّ الْمَشْتَدِّ فِي سُبُلِهِ وَالْجَاعَةِ مِنْ ضَمَانِ الْبَايَعِ وَعَنْهُ أَنْ يُلْقَى
 الْمَلِكُ نَبِيَّهُ وَمِنْهَا إِجْرَاءُ اللَّصُوفِ وَنَهْيُ الْجَيْشِ فِي وَجْهِهِ وَفِعْلُ
 أَدْمِي تَخْتَارُ الْمُشْتَرَى مِنَ النِّسْخِ أَوْ تَقْضِي الْمَتْلَفَ **فصل** الرِّبَا
 مُحَرَّمٌ إِلَّا مَعَ مُحَارِبٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَيَحْرُمُ رِبَا النِّصْلِ فِي الْجَنَسِ الْوَاحِدِ
 بَعْلَهُ الْكَيْلَ أَوْ الْوِزْنَ فَنَعْمُ الْمُقْدِيرُ وَالْحَدِيدُ وَالرُّصَاصُ وَالْخَاسُ
 وَغَيْرُهُ وَكُلُّ مَكِيلٍ كَالْجُوزِ وَنَحْوِهَا وَعَنْهُ النِّسْبَةُ فِي الْمُقْدَرِ
 وَالطَّعْمُ فِي غَيْرِهِمَا وَعَنْهُ مَعَ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ فَخُورُ الْمَعْدُودِ كَالرَّامِ
 وَالْجُوزِ وَنَحْوِهَا وَرِبَا النِّسْبَةِ فِيمَا مَنَعَ الْمُنَافَضَةَ لَا تَحَادٍ عَلَيْهِ
 قَالَ لَمْ يَنْتَعِجْ جَارٌ وَعَنْهُ أَنْ يَخْلَفَ جَنْسُهُ وَعَنْهُ حَرْمٌ مُطْلَقًا وَلَا
 بَيْعٌ مَكِيلٍ لِنِسْبَتِهِ وَزَبَا وَلَا بَعْلَتِهِ وَمَرْدُ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ عُرْفُ الْحِجَازِ
 ثُمَّ الْأَشْبَهُ بِهِ وَقِيلَ يَوْضَعُهُ **فروع** **البيع** الْحُوزُوعُ لِلْجَيْشِ يَقْرَبُ
 جَنْسَهُ وَزَبَا وَيَكِلُ أَوْ جَرَأًا لَانِسْبَتِهِ بَعْدَ تَقْدِيرِهِ فِي رَوَاهِ وَقِيلَ الرُّبُوعُ
 كَثِيرٌ وَحَدِيدٌ كَرْدِيٌّ وَتَبَنٌ لِمَضْرُوبِهِ وَقَدِيمُهُ كَجَدِيدِهِ **الثالث**
 كَلَّوْهُ عَنْ شَرِّهِمْ كَأَنَّهُمْ خَاسِرُونَ فَجَنْسُ الْخَاسِرِ وَعَنْهُ الْخَاسِرُ أَرْبَعَةٌ
 نَعْمٌ وَطَيْرٌ وَحَشٌّ وَدَوَابٌّ مَاءٌ وَعَنْهُ كَأَصُولِهِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لِحَيَوَانِ

٣٥
 مِنْ جَنْسِهِ وَذِي غَيْرِهِ وَجْهٌ وَاللَّزْزَقَةُ وَاللِّمُّ وَالشَّمُّ وَالْجَدُّ الْخَاسِرُ
 وَخَلُّ الْعَنْبِ وَالْتِمُزُّجَانُ وَعَنْهُ وَاحِدٌ وَلَا تَصِحُّ الْجَائِلَةُ وَهِيَ الْحَبِّ
 فِي سُبُلِهِ بِكُلِّ مَعْلُومٍ مِنَ الطَّعَامِ وَلَا الْمَزَانَةِ وَهِيَ أَنْ يَبَاعَ رَطْبٌ مَرَّ
 بِبَاشٍ مِنْ جَنْسِهِ إِلَّا الْعَرَبُ فَإِنَّمَا دُونَ خَمْسَةٍ أَوْ شَوْخَرٌ صِهَابًا بَابَهُ وَعَنْهُ
 رَطْبُهُ لِحَاجَةِ الْأَكْهَارِ رَطْبًا وَلَا يَنْمَعُ وَمَنْ بَيْعَهُ الْفَارَاجُ وَجْهٌ وَلَا
 نَبِيَّهُ مَطْبُوحُهُ وَلَا خَالِصُهُ مَشْرُوبُهُ وَبُحُورِيعُ رَطْبُهُ وَدَقِيقُهُ
 بِدَقِيقِهِ وَكُلُّ حَبٍّ يَقْرَبُهُ فِي الْأَصَحِّ **الثالث** لَا يَصِحُّ بَيْعُ رُبُوعِي لِبَعْضِهِ
 بَعْضٌ مَعَ أَحَدِهِمَا أَوْ كُلِّهِمَا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ فِي الظَّاهِرِ وَشَلَّةٌ بَيْعُ نَوْعِي
 جَنْسٍ مَخْلُفٍ لِقِيَمَتِهِ بِنَوْعٍ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ الْخَلْطُ غَرَضًا فَقَدْ جَازَ
الرابع بَطْلُ الصَّرْفِ بِالْمَقْرُونِ قَبْلَ التَّفَاضُلِ بَطْلُ رَدِّهِ لِعَيْبٍ أَوْ
 لِبَعْضِهِ إِنْ لَمْ يَجْزِ تَزَوُّنُ الصَّفَقَةِ وَعَنْهُ لَا إِنْ اخْتَلَفَ الْبَدَلُ فِي مَجْلِسِ
 الرَّدِّ وَالْعَيْنَةُ مُحَرَّمَةٌ وَهِيَ شَرَاءُ مَا بَاعَ نَفْسَهُ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ قَبْلَ تَقْدِيرِ
 الثَّمَنِ فَإِنْ اشْتَرَاهُ بَعْدَ جَنْسِ الثَّمَنِ أَوْ اشْتَرَاهُ ابْنُهُ أَوْ ابْنَتُهُ لَا وَكَلَهُ جَازَ
فصل وَالتَّمْرِ بَيْعُ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمِّ إِلَى الْجَلِّ وَبَيْعُ بَلْفِطَةٍ وَنَظَرِ
 الْبَيْعِ وَالشَّلْفِ وَنَحْوِهِ فِي كُلِّ مَا لَا يَكُنْ ضَبْطُهُ بِصِفَةٍ كَالْمِثَارِ
 وَالْجُنُوبِ وَالْأَخْبَازِ وَالزَّقِيقِ وَالْحَيَوَانِ غَيْرِ الْحَامِلِ وَالْحَدِيدِ وَالرُّصَاصِ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا أَعْيَانٍ كَالْعَقَارِ وَالشَّجَرِ النَّابِتِ وَلَا جَوْهَرٍ وَآيَةٍ

خَلَفَ رُؤُسَهَا وَأَوْسَاطَهَا وَذِي خَلَطٍ مَقْصُودٍ غَيْرُ مُتَيَمَّرٍ وَفِي
 الْمُتَمَرِّ كَالْمَسْجُوعِ مِنْ جَنْبَيْنِ النَّسْتِ وَجِهَانِ **وَصَفَهُ** وَشَرَطَ الصَّحَّةَ **وَصَفَهُ**
 بِكُلِّ مَا خَلَفَ بِهِ الثَّمَرُ عِنْدَ أَهْلِهِ وَلَا يَمِيعُ أَجُودٌ وَفِي رَدِّي وَجْهٌ
وَصَفَهُ فَالْمِكَلُ بِالْمِكَلِ وَالْمُوزُونُ بِالْمُوزِنِ وَالْمَذْرُوعُ بِالذَّرْعِ وَالْحَدُودُ
 غَيْرُ الْمُخْلِفِ بِالْحَدِيدِ فَإِنْ خَلَفَ لَمْ يَمِيعْ وَعَنْهُ كَيْفَ شَرَطَهُ عَدَدًا
 وَقِيلَ فِي الْقَوْلِ رَجَحَها وَزَنَا فَإِنْ اسْلَمَ فِي الْمَكَلِ زَنَا لَمْ يَمِيعْ بِنَصِّهِ
 وَالْبَوْلَةُ بِشَلَّةٍ **وَأَجَبَهُ** مَدَّةً مَعْلُومَةً لَهَا وَقَعُ فِي كَمْنٍ لَا إِلَى الْحَادِ
 وَالْجَذَازِ فِي رِوَايَةٍ فَإِنْ اسْلَمَ كَالْأَوَّلِ أَجَلَ جَهْلٍ أَوْ سَبْرًا بَطَلَ
 إِلَّا فِي خَيْرٍ أَوْ لَحْمٍ يَأْخُذُ مِنْهُ كُلُّ يَوْمٍ ارْطَا لَا مَعْلُومَةً فَإِنْ اسْلَمَ فِي
 جَنْبِ الْأَجَلِ أَوْ جَنْبِ الْأَجَلِ صَحَّ **وَرَجَحَهُ** فِي مَجْلَعٍ غَالِبًا لَا
 نَادِرًا وَلَا فِي ثَمَرٍ يَسْتَأْنِ أَوْ يَنْجُو بِعَيْنِهِ أَوْ لَوْ تَعَدَّرَ أَوْ بَعْضُهُ فِي مَجْلَعٍ
 خَيْرٌ بِالصَّبْرِ أَوْ النَّسْخِ وَقِيلَ يَنْفَعُ بِنَفْسِ التَّعَدُّرِ وَلَوْ أَحْضَرَهُ
 قَبْلَهُ بِالْأَخْرِ لَزِمَ بَقُولُهُ **وَقَبَضَ** رَأْسَ مَالِهِ فِي مَجْلَعِهِ مَعْلُومًا قَدَرًا
 وَصَفَهُ فَإِنْ اسْلَمَ فِي جَنْبَيْنِ عَنِ ثَمَرٍ كُلِّ جَنْبٍ وَلَوْ رَدَّهَ بَعْبٌ أَوْ
 بَعْضُهُ فَكَمُوضُ الصَّرِيفِ وَإِنْ جَهَلَ بَعْضُهُ أَوْ أَقَالَهُ فِيهِ أَوْ لَمْ يَنْبُضْ
 أَوْ رَدَّهَ لَعَيْبٌ وَبَطَلَ فِي الْكُلِّ وَعَنْهُ فِي ذَلِكَ الْبَعْضُ إِذَا ادَّعَى
 الْمُسْلِمُ غُلَطًا فَمَا بَقِضَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ وَقِيلَ لَا يَمِيعُ بَقِضُهُ بِكُلِّ أَوْ

وَرَأَى عِنْدَهُ

3

وَزَنٌ لَا يَجُوزُ لَخَدِّ رَهْنٍ وَلَا كِفِيلٍ بِهِ وَعَنْهُ كَيْفَ لَا يَمِيعُ بَعْدَهُ وَالشَّرْكَ
 وَالتَّوَلِيَّةُ وَالْحَوْلُ لَهُ بِهِ قَبْلَ بَقِضِهِ وَلَا يَشْرُطُ ذِكْرُ مَكَانٍ إِلَّا إِنَاءٌ وَهُوَ
 بِمُطْلَقِهِ مَوْضِعُ الْعَقْدَانِ صَحَّ لَهُ فَإِنْ شَرَطَ بغيره بَطَلَ فِي رِوَايَةٍ
 وَلَوْ أَحْضَرَهُ بِصِفَتِهِ أَوْ أَجُودَ لَا أَرَدَى لَزِمَ بَقُولُهُ فَإِنْ طَلَبَ ارْشَى
 الْأَجُودَ لَمْ يَجُزْ **فَضَّلَ** الْقَرْضَ مَذْرُوبٌ وَلَا يَمِيعُ إِلَّا بِمَا يَمِيعُ
 السَّلَامُ فِيهِ إِلَّا الرَّقِيقُ وَالْجَوَاهِرُ فِي وَجْهِهِ وَمَلَكَ بِالْقَبْضِ وَرَدُّ شَيْءٍ فِي
 الْمِثْلِ وَالْأَقِيمَتُهُ وَقِيلَ مِنْ جَنْبِهِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَ بِعَيْنِهِ فَلَزِمَ بَقُولُهُ
 إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ أَوْ خَرَمَهُ السُّلْطَانُ فَيَرْجِعُ إِلَى أَقِيمَتِهِ وَفِي الْقَرْضِ
 فَإِنْ طَلَبَهُ بِلَدٍّ أَخْرَزَمَهُ مِثْلُ الْأَمَانِ وَتَمَمَّ عَنْهَا لَا الْمِثْلُ كَالْقَبْضِ
 وَلَهُ التَّوَلُّقُ وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ أَجَلٍ وَلَا نَصْبُهُ كَسَلَكِي فَإِنْ أَوْجُودَ
 أَوْ سَفَقَ فِي وَجْهِهِ إِلَّا أَنْ يَبْدَأَ الْمُقْرِضُ بِهِ رَدَّ هَدِيَّةٍ بَعْدَ
 الْوَفَاءِ وَالزَّيَادَةُ بِالْمَوْطَاطَةِ رِوَايَةٌ

بَابُ الرِّهْنِ

وَهُوَ لَا يَزِمُ فِي حَقِّ الرِّهْنِ جَارٍ فِي حَقِّ الْمَرْهُونِ يَمِيعُ سَفَرًا وَحَضَرًا
 مَعَ الْحَوَازِ عَدَّةً وَقَبْلَهُ فِي وَجْهِهِ وَلَزِمَ بَوَاجُوهُ وَكُلُّ جَارٍ يُعْبَازُ رَهْنَهُ
 حَقُّ الْمَشَاعِ وَمَا يَنْبَغِي إِلَيْهِ الْفَسَادُ فَيُبَاعُ وَرَهْنُ مَنْهُ إِلَّا الْجَانِي فِي
 وَجْهِهِ وَالْمَكَاتِبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ بَعْدَهُ أَوْ اشْتَرَطَ دَوَامَ قَبْضِهِ وَمَا لَا فَلَ

وَالْمَكَاتِبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ بَعْدَهُ أَوْ اشْتَرَطَ دَوَامَ قَبْضِهِ وَمَا لَا فَلَ

لو لم يرد

الا الزرع قبل اشتداده والشره قبل كيد صلاحها والمغضوب من
عاصيه فيصح ونزول ضمان غصبيه والعبد المسلم من كافر تحت
يد مسلم والمبيع المعين على منته في وجهه وماء الرهن واكسابه
ويجوز كتابته ومهرها يتبعه ويلزم في المعين بالعقد فيجوز على
تسليمه وفي غيره باقياضه وعنه بالتقصر فيما فبطل بائناعه
ويكون في الرهن او من انقضا عليه مع الشرك في المشاع والافانين
الحال وهو كالوكيل لهما ولا ينفرد احدهما ولا الحال ينقله
عنه فان اراد هو ذلك جاز عليهما وبيع باذنهما ينقل الملك
او يجلس الدين ان عتدت والا باجهاده ولو تلفت في يد من الراهن
ولا يقبل قوله في دفع الميز الى المرتهن الا ببيته فرجع المرتهن
على الراهن وهو عليه وقيل لا فلا رجوع وقيل بطلان اسقاط
الضمان عن نفسه لا عن غيره ولو رد المقبوض الى رايه بالخيار
او غمر العصير رالك لزومه فان عاد فقبضه او خلل عاد لزومه
وتضمن بعد اذن المرتهن باطلا لا غنى المورس برهن منه وفي
المعسر وجه ولذا روي المرهونه يبع والمرهونه متبعة من وطها وقيل
باطل وادى بطل ولو باحاله او اعان منه او من غيره وجه الا
في بيعه بعد الجلاء للوفاء او بشرط رهن منه فيصح والتمس رهنه

في الرهن

ولا يسقط الدين تلقفه ولا تنكس منه الا بالوفاء ولو عتد او مرهونه
وراد في الرهن لادنيه وعليه الوفاء عند الجلاء فان عتد من غيره
الرهن ببيعه وجلس عليه فان له باعه الحاكم ولو باعه بشرط رهن
فان تسليمه او خرج مبيعاً فلباع فسخه والقول للراهن في قدم الجيب
وفي قدر الدين او المرهون كالمرد في الامح وموته الرهن على
الراهن ولا ينفع منه المرتهن الا ركوب او جلب بعد نفقته وعنه
واستخدام العبد بها ولو انفق باذنه او بدونه لعدوه وعنه ما يرجع
وان استهدمت فغيرها فلا وكل شرط يتا في متصاه كان لا يبيعه
عند الجلاء وان لم يات به يحقه عند محله فالرهن باطل مبطل في
روايه وان جنى فقبل قودا او باعه سته او سلمه بطل وان فداه
فيجاء له فان لم تستغره الجناية بيع منه بقدرها وقيل جميعه وباقيه
او قبيته الثمن رهن وله فداؤه وان لم يرض الراهن رجعه ان فداه في
وجه ودلى الجناية عليه سيده وله التود وعنه باذن المرتهن فان
اقتصر او عفا عن جنايته خطاء او عتد او جلب احد شيئين او كل شيئين
فتله الورثة رهن قيمته فان اقر الراهن بعقده او رهنه او بيعه او
غصبه او جانيته قبله وصدقه وليها لم يقبل على المرتهن وقيل يقبل
من المورس رهن قيمته واذا وطى المرتهن المرهونه باذن سيدها وشله

في الرهن

الزينة

بجمل الخرمه وادعاه فلاخذ ولا مهر وولد حرمجانا ولا لزمه
الجحد والمهر وولد رقيق

باب الحواله والضمان

الحاله انقل الحق من ذمه المحيل الى ذمه المحال عليه بشرط رضى
المحيل وحده واتحاد الدين حشا وصحة وزمنا والعلم بالدين
واستقوان فلا يصح على من قبل الميسر ولا دين كتابه ونحوه ولا
ابال درهم وجه وملاءه المحال عليه فلو ظنهما فلم تكن رجع ما لم يكن
رضى به ولو احيل من مبيع فاستحق ان رد بعيب يسلا الا قبل
قبضه في وجهه ولو قال اخلتني فذاك وكلت يد المحيل ويمل
هو وعكسه بعكسه فيهما وبراء ذمه المتبوض منه فيما **فصل**
بشرط رضى الضامن وحده واهلته وفي المميز اذن رواه ويصح من
مخجور فليس يتبع به بعد فكه وسفه في وجهه ومن عهده اذن
سيده فتعلق بزمه السيد وقيل برقبته وبلا اذنه في وجهه فيتعلق
بذمته ولا تعتبر معرفه الحق ولا وجوبه فيصح ما تعطل فلا نفعل
ولا المضمون عنه وقيل ولا المضمون له وهو ضم ذمه الى ذمه فله
مطالبه من شاء منهما ويصح ضمان الحالك موقفا لا عكسه في وجهه
ودن الميت المفلت وبراء ذمته في رواه وضمن العهد وكل

الزينة

عن مضمون لا امانه وفي السلم والكاية رواه واذا قضى بدينه رجع بالامل
بما ادى او الدين وكذا بخبر اذنه بنسبه الرجوع وعنه ان كان ضمن
ماذنه وبراء براءه اصيله لا العكس فان ادعى المضاء واعرف المضمون له
رجع في الاصح وان انكره طالب من شاء منهما ورجع الضامن بما يؤخذ
منه الان وقول رب برئت الى من الدين اقرار قبضه وبدون
الى وجهه **فصل** ويصح الكفالة بدين معين عليه حتى يملك احد
ونحوه ونحوه شائع وبوجهه لا عضو غيره في وجهه وبالايمان
المضمون برضا صاحب الحق لا المكفول في وجهه وعليه احضان
بطلبه فان امتنع او غاب انظر به مدة ممكن احضانه فيها
ولزمه الحضور معه ان طلب او كفلا باذنه فان تخذر لزمه ما
عليه وبراء براءه اصيله او تسليمه نفسه او احضانه او العن ولو
قبل الجله بلا ضرر وبطل بنيه في الاصح وتلفه لا ينقل اذني وفي
التعليق وجهه ولا براء بتسليم احد المكفولين ولا احد المقتولين ببراءه
الاخر ولو فعل من اثنين ببراءه براء واحد او تسليمه اليه ولو كل ذمى
ذميا الحر فاسلم المكفول له براءا وفي اسلام المكفول وجهه

باب الضمان

وهو ذلك مال لا سقاط الدعوى وهو في المال معاوضة بغير جهتها

صرفت في الامان وبيع في غيرها وحطيطه باقل بيع الا بشرط نقد
الباقى فان لجله في الحالك نوايه وبه في المير فعتبر في كل شرطه
ونبت له حكمه الا في حق غير المقر فانه اقتداء لا اثر له في الملك
من جهة وبيع الا في حق المطلق باطنا ممن يبيع بصره ولو عن غيره
ورجع عليه ان اذن ودونه بنسبه في وجه فان صالحه مصدق
لدعواه لا غير لتكون المطالبه له صح واما الفسخ للمير عن استنقاده
ومن المكاتب والمادون عن ذلها على منكر لا يبيعه به ولا يبيع
عن شلف بالكم من دينه او قتمه من جلتها الا دم الترد ولا فيما
لا يبيع التعوض عنه كالانقار حق اوز وجيه اوراق واسقاط
سفعه او حد فدي او ترك شهاده حق او رفع جان السلطان
ويبيع عن المجهول وقيل ان صح الابرأ منه ولا يبيع الا بعوض
معلوم يبيع مبرا ولو منفعه وهو كالايجار بطل بثلثها فيرجع
مقابل المير او الدعوى في الانكار او بقتطه ولو صالح عن عيب
قوال رجع بما اخذ منه ولو كان تزوج نفسها فبارسه ولو ادعى
عليه بيتا فاقر له ثم صالحه على بناء غير عليه او شكاه مد لم تجز
فصل ليس له ان يخرج لاطر تونا في جناحا ولا ميرايا ولا
غيره ولا غير فداو ملك انسان الا باذن اهله وماله فان

في
النفه

في
النفه

في
النفه

صالح المالك عنه جائز وجه لا غصن تدلى اليه وله ازاله ان لم
يزله وتلك ياه الى اذل الدرب لا اخره وفتح باب فيه لم يكن لغير
الاستطراق دون رضا الجيران ووضع خشبه على جدار جان او
شركه لضرره يدور اذنه ان لم يضرو عنه في المسجد لا فضايله لا
فتح باب او طاقه او ضرب وتد فيه او اجر او ما في ارضه او سطحه
ولجوز ضلحه عنه اذا علم ولا يتصرف في ملكه بغير جان او ملكه
ويجوز على العمان مع شركه في الامح ولو امتنع فبناه باليه عاد مشركا
وبغيرها له خاصه ولا ينفع شركه الا باداء حقهم من قيمه البناء
ان اختلف الباني الا نقضه ليشركه بنيه وان استهدم حائطه
اجبر على قسمه عرصه طولا لا عرضا متنع البناء فيه

باب الحجر

وهو ضربان حجر لحق الغير وهو المنلن لحق الغرماء فمن لم ينف ماله بدنه
حجر عليه فيه يتوال غرماءه وشحبا اظهاه والاشهاد به فلم ينف
تصرفه فيه دون ذمته وعنه الابالعتوش وعلق حو الغرماء ماله وكا
يشار لهم ما اقر به واستدانه بعد الاجتنابه على نفس او مال المخل
ان حل عاروايه ويترك له حلقه من سكن حاد ومثاب وما تجوز ان
لم يكن صاعا ونفع اهله الى فراغ قسمته ثم باع الباقي بخصه مع غرماءه

كل شيء في سوقه وسدء ما يبتدئ تركه ثم بالجوان ثم الاما ثم العقار
 بتدليله ثم بغير دينه واجه المئادى من بيت المال والآمنه ويعد
 حواله من فيه وولى اجابه الرقبة رقبته وسقط معوزها والمره
 غرم معوزها والمال يحل عن ماله عند حواله من براء من بعض منه بمحله
 وصفيه لم يتعلق به حواله اخذ ولو ناقصا بغير اذن وبيان او
 زائدا ولو متصله منه وقيل تنفع الزيادة له وقيل المتصلة ولو غرس
 او بنى رجع ان شاء ولم يفسد وغرم ما بالقلع ونقص الارض في ماله
 قال ابو قله دفع القيمة ومملكه فان كانه فلا رجوع وقيل رجع ثم ان
 الفوق على البيع والا اجر المستع كالشوب اذا صبغة وامنع
 من ادائه الصنع وقيل لا يبيع لامع الارض ثم يسمى الباعة
 بن الغرماء بالخصص ولو ظهر غرم بعد رجوع عليهم فان حجر عليه
 ثانيا شاركهم الاول بياقيم ولا يجبر المحترف على الكسب
 لوفاء دينه وعنه بلى فان كان له حق شاهد فالى ان يحلف معه لم
 يحلف غرماءه ومن لم ينفق دينه امر بتضامه لجله فان كان
 حلس عليه فان اصر قضا الحاكم منه ومن زاد شرفه على اجل دينه
 منع الا بكتل والافروا ثمان بحسب مدعى الحسرة ان عرف ماله حتى
 ثبت تلفه ولا حلف وحل وحال بينه وبين غرماءه كما لو

ولا

ثبت عشرته وتسمع بينته بما قبل الجس وبعد. والعبد الحق
 سيد فان اذن له اختراقه رالمادون في جنبه ونوعه كاقاره
 عليه وسكوت سيد ليس باذن ولا بطلان باق ودينه بشيها
 تتعلق بدينه سيد وعنه برقبته وغرم برقبته كجنايتهما وعنه بدينه
 كما لو اقر بقود نصه وان باع متاعه منه لم يبع وقيل اذا كان
 عليه دين مثا قيمته وله هديه الماكول واعان الدابة والصدقة لا
 التبرع وغيره يبيسر من قوته لا يضره وعنه لا. والما لجورجها
 في رواه نمازاد على ملك ما لها كصدقتها من بيته بلا اذن **فصل**
 ومحجور الحق نفسه وهو الصو والمعتو والسفيه فيمنع تصرفه ولو في
 دينه حتى يبلغ ويعقل ورشد فيزول جحون وقيل الحاكم ويختد
 قبل بلوغه وعنه بعد كونه بالاذن في تصرف يعلم منه حال
 مثله فيصح تصرفه فيه واقرانه عليه فان اذ شر رشده وهو ان يكون
 مضلح الماله دفع اليه ماله وعنه في الجاه اذا تزوجت ونفى عليها عند
 سنة والبلوغ محجور او كمال خمس عشرة سنة او اثبات الشعر الحشن
 حول قبله وبالخص والحمل فيها ولا يه مال الصبي والمعتو
 للاب ثم وصيته في الجاه لا غدرهم بما فيه الخط فلو ان زيادة
 على المعروف او باع بدون من المثل او صالح من لا بينه له ضمن

خامس

وله زوج اما بهما ومكاتبه رقيقهما واخراج زكاه المال والمضاربة
والشركة وبيعته نساء وفرضه اذا وثق واخذ بالشفعة وسراة
العقار وبنائه بما يرى من اجرة وغيره مراعاة لغيرته في ذلك
ولا يبيعه الا بالحاجة او غبطة ويقدم قوله فيه وفي النفقة والملف
ودفع المال بعد بلوغه وياكل الولي الحجة بالمعروف بقدر
عمله ان قطعه عن حرقته وودا اذا ايسر على رايه وليس لغيره اب
الشركة لنفسه وان اجرا الولي الصق مد في اساقها لم يفسخ
ولذلك الحد اذا عتق ومن عاود الشقة اعيد جرحه ولا ينظر في
ماله الا الحالم ولا ينكح الا بحكمه وقيل بدونه ويصح
طلاقه وخلعه على مال قبضه الولي وتبدله ووصيته وعنه
وعقبة المختار وما اخذ ببيع وحقه فله الرجوع به وان
تلف فلا ران لم يد رجح ويؤخذ بخلافه في الحال الا المال اقران فعقد فله

في

ان لا يزوج
ولا يبيع
ولا يملك
ولا يقرض

باب الوكالة

وهي عقد جاز من الطرفين فيما قبل النيابة من حرة او لادني من
اهلن ولو عبد باذر شيك وقيل لا في شرا نفسه من سيد بكل ترك
يدك على الادن ولو علقا مستقبل وعنه بلفظه لا في كل قليل وكثير
او مما شئت وقيل نلى وحكما يدك على البتول ولو غل من اخ وطل

في

بالموت والجنون والحرج لشفه والنسوة فيما اعتبر له العدالة وعزل
الموكل وعنه ان يملك وعزله نفسه لا باعما او شرا وتعد في
الغيب بعد ما اراد وجهه وتخص بالمأذون ولا يصح اقران عليه الا باذنه
ولا يقرض مما اشرك فيه ولا يبيع من نفسه ولا يشرى الا باذن وعنه الا
يزاده في النداء ويوكل من يبيعه ولا من اياه او ابنته في وجه
وله اشتفاء حد القذف والنصاص وان غاب وعنه لادله التوكيل
الا فيما ياتر مثله بغير اذن في روايه ولا يبيع نساء ولا يغير نقد
البلدية ويحمل صحة ما باق في المضمر ويضمن نفسه عن المثل او
المندبر فان قال بعه بالف درهم فباعه بالفسخ لا بالف دينار في وجه
او بها نساء فباعه بهللا لا صح وقيل ان لم يتضرر خطه في الحال
ولو وكله في شرا شي دينار فاشراه بشاوه باقل او قال بعه بعشر
فما زاد فلك صح فان وكله في شرا او موصوف لم يحز الا سلما فلو
بان معيبا فله رده بلا عليه لانه المقتضى وجهه وبعه زيدا بكذا
او قوم كذا وبعين المشرع لا يفسد وكذا وله التقيض بالعقد لا
تواجه والخضومة بالتبض في وجهه لا عكسه فان وكله في بيع
فباع بعضه او يبيعه فاشد فباعه صحيحا لم يفسد ويتبع لموكله لاله
فلو وكل دينيا في شرا اخر لم يبيع وله التبض من رايه باقبضه

من قبله لانه وعهده البيع على الموكيل وهو أمين لا يضمن ما تلف
منه بالانقضاء وتقدم قوله في التلف والحفظ والرد ولو فعل نصه
وعدم التعدي والبيع وقبض الثمن في قدر الثمن وصفه من نقد او
نسيه نصه وقيل الموكيل كما في اصلها فان انكر دفع المالك ثم
ادعى التلف او الرد لم يقبل وقيل لا يثبت وان قال لا يستحق
قبل فان قال ركلتني ازوج لك فلانة فانكره وصدرته قبل
قوله بلا منبر ويغرم وكيله نصف المهر في روايه فان امره
بقضاء دينه او بالاداء ففعل بغير حصر ضمن ان لم يسهل في
المضار وحده ولو قال مات المالك وانا وارثه فانكره حلف
لنفي العلم والا لزمه الدفع فان قال انا وكيله لم يلزمه الدفع
ولو صدقه فلو دفع وانكر المالك ضمن الدافع الدين ومن شاء منهما
العين بثلثها ولا يرجع الضامن على الآخر وان قال احوالي
نصرت لزمه الدفع في وجهه فان انكره حلف وثبت على
غائب وكوبشاهد ومين في المال ٥

باب الشك

وهي ضمان ثلث المالك في معتز الشراء والارث ونحوهما وكل واحد
في نصيب الآخر كاجني فان نصرت بيع او عده فحق نصيبه وشركه

عقود من جاز العرف وهي غنم انواع وشركه عتاق بدنان على المهرامين
حاضر معلوم من غنمه او عرض بعينه ولا شرط خططهما فماتوا
بلحرمهما فلهما ولو تلف احدهما فلهما والارث بشرطه بالجهالة والوضيع
على المالك فلو شرط المساوي والمالك خلت بطل شرطه وقيل والعقد
فيقسم الارث والوضيعه على المالك ولكل واحد لجزءه على وجه
وكل واحد يضمن في نصيبه بملكه ونصيب صاحبه بالوكالة
بالحفظ فلو حالي او اقرض او اعتق على مال او روج ونحوه لا اذن لم
يجز وما استدان بدونه فمن ضمانه ورجحه له وان اشترى منها بطل وني
حشره على الاصح وعنه يبيع وتوكيل فيما سوي مثله وبيع نساء
ويضيع ويودع ويرهن ويرهن ويقال في وجهه ويلعب فيما باعه
فيها كالوكيل لا بد من عليهما الا ظهر فيلزم في حقه كالأبراء
ولا تجاوز ما حد له وتبطل بموت احدهما وجنونه وسفهه وعزله
لا اغمايه ولا يصح ان يقسم ما لهما في الذم في روايه وشك في الجاه
فما اخذ ان علمهما وكل واحد منهما وكيل في التصرف ضمان للثن
وحكمهما كالأولى والوضيعه على المالكين المشدودين بشرطهما
وقيل كالوضيعه وشك في البدان فمات يكتسبان بآدابهما من مباح او عمل
او عمل على اديتهما وان خلعت الضيعه في وجهه والارث بشرطهما
الا لجاه عين الدائنين فمات على اوجه

وَمَا تَقَالِيهِ وَاحِدُهُمَا أَوْلَيْتُ بِلَا تَعْدِلُ لَزِمَهُمَا وَمَنْ مَرَضَ أَقِيمْ عَوَضُهُ
بَطْلَبَ شَرْكُهُ **وَبَشْرُكُهُ** تَجْمَعُ الْأَنْوَاعَ الْمَقْدِمَةَ فِيْفَوْضُ
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخِرُ كُلُّ تَصْرِفٍ مَالِيٍّ أَوْ بَدَنِيٍّ مِنْ أَنْوَاعِ
الشَّرِكَةِ وَيَصِحُّ أَنْ لَمْ يُصَيِّفَا إِلَيْهَا أَكْثَابًا نَادِرَةً أَوْ مَا لَزِمَ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْ صِفَاتِ جَنَابِهِ وَتَلَفٍ وَغَضَبٍ فَيَبْطُلُ وَتُخَصُّ كُلُّ وَاحِدٍ مَالَهُ
وَرَبِّهِ وَاجِرٌ عَلَيْهِ وَمَا لَزِمَهُ **وَبَضَائِهِ** مَالٍ وَبَدَنٍ غَيْرَ الْخَرَجِ مَعْلُومٍ
مِنْ رَجْعِهِ بِشَرْطِهِ فَإِنْ قَالَ خُدُّهُ عَلَى أَنْ لَكَ ثَلَاثُ رَجْعِهِ صَحَّ لِأَنَّهُ وَجَّهَ
وَلَوْ قَالَ خُدُّهُ عَلَى الثَّلَاثِ وَأَخْلَفْنَا نَهَى الْعَامِلَ كَالثَلَاثِ فَإِنْ خُدُّهُ وَأَلْزَمَهُ
لِيَقْبَضَ رَجْعُهُ لَهُ أَوْ لَكَ فَقَرَضُ لِي فِي خُدُّهِ مُضَارَبَةً فَيَكُونُ مُضَارَبَةً
قَائِدَةً كَالْمُشْرُوطِ فِيهِ فَضْلٌ دَرَاهِمٍ أَوْ رَجْعٌ أَحَدُهُمَا أَوْ جَمْعُهُمَا أَوْ
لَاخِطِي أَوْ عَمَلُ الْمَالِكِ مَعَهُ أَوْ غَلَامِهِ فِي وَجْهِهِ وَفِي شَرْطِ صِفَاتِ الْمَالِ
أَوْ مُشَارَكَةٍ فِي الْخِشَاءِ أَوْ تَوَلِيَةٍ مَا خِجَارٌ مِنَ الْبَيْعِ أَوْ الْأَرْبَاقِ بِهَا
أَوْ بَقَايَاهُ أَوْ تَأْقِيتُهَا أَنْ فَسَدَ رَوَابِيهُ فَتَصَدَّدَ الْجَانُّ يَسْتَقْبَلُ
بِهَا أَجْرَ الْمَثَلِ وَالْزَعْمُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ وَلِلْمَالِكِ حُكْمُهُ فِي الْغَنَانِ فَيَصِحُّ
ضَارِبٌ بُوْدِيْعِيٍّ أَوْ مَا غَضِبَتْهُ مَتَى لَا يَدْنِي وَهِيَ كَثْرَتُهَا
فِيمَا فَعَلَ وَتَزَكُّ وَلَهُ الْبَيْعُ نِسَاءً وَالشَّرْهُ بِلَا إِذْنٍ فِي وَجْهِهِ وَبِأَشْرٍ
مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ فَإِنْ عَمِلَ عَنْهُ لِيَأْخُذَ أَجْرَهُ فِرَاقَانِ وَهُوَ

لَمْ

بِحَاكَمَتِهِ وَتَعْدِلُهُ غَضَبُ فَارْخِ لِلْمَالِكِ وَلَا أَجْرَ لَهُ وَعَنْهُ الْأَوَّلُ
مِنْ شَرْطِهِ وَاجِرٌ بِشَرْطِهِ وَعَنْهُ يَبْصُرُ فَإِنْ اشْتَرَى مِنْ تَقْوِيٍّ عَلَى الْمَالِكِ
صَحَّ وَعَمَّا وَضَعَهُ وَقِيلَ أَنْ لَمْ يَنْتَهَ عَنْهُ بِقِيَمَتِهِ وَلَوْ اشْتَرَى رُوْحَهُ
صَحَّ وَاسْتَخَّرَ كَأَحْيَا وَأَنْ اشْتَرَى مِنْ تَقْوِيٍّ عَلَيْهِ لَمْ يَعْتَرِ وَلَوْ ظَهَرَ رَجْعُ
وَلَمْ يَمْلِكْ بِهِ وَقِيلَ أَنَّ مَلِكًا دَعَا رُبَّ طَى الْأَمْرِ مِنْهَا وَقِيلَ لِحَدِّ قَبْلَهُ
وَلَوْ اشْتَرَاهَا لِذَلِكَ بَادِيَةً فَقَرَضَ وَلَا يُضَارِبُ لِأَخْرَاجِ ضَرَّةٍ فَإِنْ
فَعَلَ فَرَجْعُهُ بَيْنَهُمَا وَلَهُ التَّفَقُّهُ بِالْشَرْطِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ رَاهَا فَالْكَفَالَةُ
فَإِنْ أَخْلَفْنَا قَبَا الْغَنَانِ وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُ الْمَالِ قَبْلَ التَّصْرِفِ أَسْتَحَقَّ
فِيهِ وَبَعْدَهُ مِنَ الزَّعْمِ وَأَنْ اشْتَرَى فِي الزِّمَةِ فَتَلَفَ الْمَالُ قَبْلَ الْإِدَاءِ
قَالَ لَمْ يَلَمْ عَلَى الْمَالِكِ وَبَعْدَ التَّلَفِ عَلَى الْمَضَارِبِ وَعَنْهُ أَنْ لَمْ يَجْزِ
وَسَنَسَخْ بِمَا يَسَخُّ الْغَنَانُ فَإِنْ كَانَ ضَارِدَ الْمَالِ وَاقْتَسَمَا الرَّخَّ وَأَنْ
كَانَ عَرْضًا فَلِلْعَامِلِ بَيْعُهُ أَنْ كَانَ فِيهِ رَجْعٌ وَأَنْ لَمْ يَلَمْ الْمَالِكُ وَالْأَفَاكُ أَنْ
كَانَ دَيْنًا تَعَلَّى الْعَامِلُ تَقَاصِيْبَهُ وَالرَّخَّ فِي قَرَضٍ الْمَرْضَى مِنْ رَأْسِ الْمَالِ
وَلَوْ زَادَ عَلَى أَجْرِ مَثَلِهِ مَتَدًا عَلَى الْغَرْمَاءِ وَسَدَّمَ نَهْمًا سَدَّمَ فِيهِ الْوَكْلُ
لَا غَلَطٌ وَنِسْيَانٌ أَوْ رَدٌّ فِي الْمَنْصُورِ وَالْمَالِكُ فِي مَدْرَجَةِ الْمَشْرُوطِ
وَعَنْهُ الْعَامِلُ أَنْ ادَّعَى أَجْرَ شَيْءٍ أَوْ زَادَهُ يُتَعَبَّنُ شَيْئًا فَإِنْ مَاتَ
الْمَضَارِبُ وَجْهَكَ فَدَيْنُكَ كَسَائِرِ الْأَمَانَاتِ **فَصَلَّى** بَعْدَ الْمَقَامَةِ

وَأَشْرَاهَا

من اكل على شجر معين لم ينم ما كوك ولو طاهر في رواية لزيادة بحر معلوم
لا اصحا او خلاف بعينها ولو قال ان شقيقته شيخا فلك الرمح او نحو
قال لك فسند وقيل لا وتصح بالنظر او معناه لا الاحبار في وجه
وهي عقد جاز كالضارية فما بيع ونفسد ولم يمت ونسخ ولا يفسد الى
ضرب ملك وللعامل بالفسخ بعد الظهور نصيبه وقوله الاجرة
يفسخ المالك ولا يفسخه وقيل لا زمة فلا يفسخ ويجب ضرب الملك
ولو شرط مدة لا تتكامل فيها لم يفسخ وفي الاجر بعد الظهور وجه ولو
مات او هرب ثممه وارثه او استوجر عليه قال تعذر فليس يفسخ
وان اتمه رب المال بحال او اشهاد رجوع والا فلا ولم يمت ما
يعود عليه الثمر ونمايه وعلى المالك حفظ الاصل وبقرا الدواكب
والكس والجناد عليها وعنه على العامل كالحصاد وهو امن فان
خان ضمن اليه امن فان لم يمت كنهه حفظه استوجر عليه من يعمله
فان اختلف في الجزر المشروط ولا يبينه قدم المالك وان اقام
بتنن ندم العامل وقيل كالضارية **فصل** في بيع المزارعة بحر
معلوم من اصلها لا يفران معلومه والبذر على المالك فان كان شهما
او من العامل فسدت كاحياء بذره وعنه لان ساقاه على البحر وزارعه
على الارض صح وفي مشاقه شريكه ومن ارعته وجه فان كان الماء من

واحد والماتى من الآخر فوايه فان قال زارعتك هذه بكنا على ان ازارعتك
هذه بكنا او ما زارعتك من ر في لثه او شيعر في نصفه ونحوه لم يصح وفي
ان زارعتها وجهه ويصح كرا الارض بقدر وعرض لا يطعم من جنس زرعها
رواية والزرع في الفاسد لرب البذر وعليه اجرة الارض او العمل
باب الاجار ونحوها
وهي عقد بعوض على منعه اما في الدمة بخياطة ثوب وساء حائط وحمل
متاع فبكره الوفاء بشرطه كالسكن او في عين كالدرا للسكنى والداية
للركوب ونحوه فبكره الوفاء به مع بقاء العين وامكان الاستفاد وانما بيع
من جاز التفرق بلفظها او الكس لا البيع في وجه بشرط **الحق**
معرفة المنفعة اما بالعرف كالسكنى والخدمة او بالصفه ان ضبطته
لحمل زرع وزرعها لذو الاقارب او كرا الارض او كرا الارض
والاعطيه ومجها كالداية للركوب او حمل روه او صفه في الظاهر
وله خيار الرويه وليس له ابدان المعين للاستيفاء باقره وله مثله
او اخذت **الثاني** بتدريها اما مدة معتنه وان طالت كشهرا بعين او سنة
وان لم تنل العقد قال طلق لم يصح ولو قال كل شهر بكنا صح في رواية
وله النسخ فيما لم يتسري به ولو قال شهر بكنا وما زاد فبطلت او ان
رددتها عدا بكنا وبعد بكنا صح في الاول وفي الزاد وجه ولو اجرة

سَنَهُ قَالَهُمْ وَفِي آتَاءِ شَهْرِ سَتَوِي فِي بَقِيَّتِهِ وَاحِدَةً بِالْأَهْلَةِ
 وَتَمِيمُ الْاَوَّلُ مِنَ الْاَلِكِ عَشْرُ عَشْرٍ الْكُلُّ بِالْجَدِّ اَوْ بِالْكَعْلِ كِنَاءُ دَارٍ
 اَوْ حَاطِطٍ مَعْلُومٍ طَوْلًا وَعَرْضًا وَارْفَاعًا لِمَنْ اَوْعَدَ اَوْ بِالْمُسَانَةِ كَجَمَلٍ
 اَوْ كُوبٍ اِلَى كَذَا فَاِنْ عَنِ الْمَدَةِ وَالْعَمَلِ لَا يَصِحُّ **الثَّالِثُ** اِمَّا اَلِ الْمُسَاعَ
 مَعَ بَقَاءِ الْعَيْنِ فَلَا يَصِحُّ فِي اَرْضٍ لِلزَّرْعِ لَا نَبَتْ اَوْ لَا مَاءَ لَهَا وَلَوْ غُصِّلَ الْمَدَى
 اَوْ دَابَّةٌ رَمِيَتْ لِلرُّكُوبِ وَلَا فَنَاءٌ لَابْقَى مَعَ اسْتِعْمَالِهِ كَالْمَاكُولِ لِلشُّرْبِ
 وَالتَّمْعِ **الرَّابِعُ** اِبَاحَةُ الْمَنْفَعَةِ فَلَا يَصِحُّ عَلَى مُحَرَّمٍ كَفَنَاءٍ وَزِيرٍ وَدَارٍ
 لِكَيْفِيَّتِهِ اَوْ بَيْعٍ غَيْرِ وَحَمَلٍ مَتَّهِ اَوْ خَيْرٍ لَا يَأْخُذُ بِهَا اَوْ اَرَقِيهِ وَعَنْهُ يَصِحُّ
 فِي الْمَيْتَةِ وَالْمَرْكَازِ فَكَذَلِكَ اَكْلُ اجْرَتِهِ كَالْحَاجِمَةِ لِلْحَرَانِ صَحَّتْ
 وَجْهٌ وَآخِذٌ عَوْضَهَا فَلَا يَصِحُّ عَلَى قُرْبَاهِ كَالْاَذَانِ وَتَعْلِيمُ قُرْآنٍ وَفَتْحُهُ
 وَنَحْوُهُ وَفِي نَحْلِ الْفَرَابِ وَكَلْبٍ لَصِيدٍ وَصُحُفٍ لَا تَلْبَسُ عَلَيْهِ
 وَحُلِيِّ اجْرٍ مِنْ جَنْبِهِ وَجْهٌ وَيَصِحُّ اسْتِجَارُ زَوْجَتِهِ لِرَضَاعٍ وَلَدَيْهِ
 وَحَضَانَتِهِ وَلَدَيْهِ لِحُدُوثِهِ وَشَرْكُهُ لِحَيَاتِهِ ثَوْبٌ وَحَمَلٌ سَاعٍ وَالْمَقْدَرُ
 لِلزَّوْرِ فَلَا يَطْلُقُ فَقَطْلُ قَرْضٍ وَقَتْلُ لَهْ سَفَعَتُهُ كَوْنُهُ وَالتَّجَارَةُ وَالْاِصْطِقَاعُ
 وَالْاجْرُ عَلَى الْمُتَقَرِّبِ مِنْهُ **الْخَامِسُ** اِمَّا اَلِ السَّلَامِ فَلَا يَصِحُّ عَلَى اَتَى وَشَارِدٍ
 وَمَغْضُوبٍ يَمْنُ لَا يَتَدَرُّ عَلَى اسْتِنْقَاذِهِ اَوْ مَشَاعٍ اِغْيَرُ شَرْكُهُ فِي الْاَظْهَرِ
الْثَّانِي مَلِكُ الْمَنْفَعَةِ اَوْ التَّصَرُّفِ فِيهَا فَيَصِحُّ مِنْ مَالِكَ وَسُتَدْرَجُ

رُكْبَةٌ

حُجْرَةٌ

وَيُتَلَقَّى بِجَارِهَا لَا اِذَا دُعِيَ

وَلَوْ رَتَبًا اَوْ زِيَادَةً وَعَنْهُ لَعَيْنٌ بِأَدْنَى وَعَنْهُ اَجْرٌ دَفِيئًا مَا زِيدَ لِحُرَّتِهَا
 وَالْاَصَدُّ بِالزِّيَادَةِ وَمُسْتَعِيرٌ بِأَدْنَى الْمَدَةِ وَمَوْثُوقٌ عَلَيْهِ فَاِنْ
 مَاتَ لَمْ يَنْفَسَخْ بِاَنْقَالِهَا فِي وَجْهِهِ وَلَمْ يَجِدْ حَصَّتَهُ مِنَ الْاجْرِ فِي تَرْكِهِ
الْثَّانِي مَعْرِفَةُ الْاجْرِ كَالْعَيْنِ فِي الْمُسَاعَ وَالْعَرَفُ كَالْمَقْدَرِ فِي اجْرِ
 حَمَامٍ وَخِيَاطٍ وَشَفِينَةٍ وَلِسُومٍ وَطَعَامٍ اَجِيرٌ وَنَحْوُهُ فَاِنْ يَأْكُلُ اِنْ
 خَطَّتْهُ النَّوْمُ اَوْ كَذَا فَيَدْرِيهِمْ وَالْاَضْفَةُ صَحَّتْ لَهَا الْاَظْهَرُ **فَرْقٌ**
لَحَقًا مَلِكُ الْاجْرِ يَنْفَسَخُ الْعَقْدُ فَحَبَّ حَالُهُ اِنْ لَمْ يُوَجَّهْ مِنْ قَدَرِهِ
 الْمَشْرُوطِ وَالْاَقْدُ الْمَلِكُ وَتُسْتَعِيرُ بِبَقِيَّتِ الْمَدَةِ وَالْمُشْرَكَ بِالْعَمَلِ
 وَتُسَلِّمُهُ وَتَضْمَنُ لِحَصَّتِهِ عَلَى اجْرَتِهِ وَجَنَابِهِ يَدْعُ لَا تَلْفُهُ مِنْ حُرَّتِهِ
 فِي رَوَايَةٍ وَعَنْهُ الْاِبَارُ ظَاهِرٌ وَالْخَاصُّ بِنَفْسِهِ وَتَحَدُّهُ لاجْنَابِهِ
 يَدْعُ بِالْقَصْدِ فَاِنْ اَلْفَهُ مَعْمُولًا فَلَهُ تَقْفِيَّتُهُ غَيْرُ مَعْمُولٍ وَلَا اجْرُهُ اَوْ
 مَعْمُولًا وَدَفْعُ اجْرَتِهِ **الثَّانِي** هِيَ عَقْدٌ لَا يَزِمُ لَاسْنَخٍ يَنْفَسَخُ لِحَدِّهَا اَوْ
 اَوْ مَوْتِهِ اَوْ عَذْرِ الْمُسْتَأْجِرِ وَلَا يَشْرَاهُ لِهَلَاكِ وَجْهِهِ كَالاجْنَبِيِّ وَنَفْسُهُ
 بِالْاَلْفِ وَالْاَلْفَاتِ وَيَعْرِقُ الْاَرْضَ وَالْاَسْطِطَاعُ مَا يَبْهَوُ قِيلَ اَجْرُ الْمُسْتَأْجِرِ
 وَعَلَيْهِ اجْرُهُ مَا مَقِيَّ بِالْفَسْخِ كَمَا اَوْ عَلِمَ اَعْيَبَ اَوْ حَدَّثَ فِي الْمَدَةِ
 وَلَوْ هَرَبَ الْمُسْتَشْرِكُ فَكَذَلِكَ وَلَوْ صَبَرَ لِمَا عَوْدِهِ وَلَوْ غَضِبَ فَلَهُ
 الْمُسَخُ اَوْ الْاِمْقَاةُ وَيَطْلُبُ الْعَاصِبُ بِاجْرِ الْمَثَلِ وَقِيلَ اِنْ ضَمِنْتَ

مَسْأَلَةٌ

اَلْاَجْرُ

مَنَاعُ الْغَضَبِ وَالْأَسْتِخْ وَهُمَا النِّسْخُ لِحَرْفِ عَامٍ مَنَاعٍ مِنْ
 سُكْنَى أَوْ سُبُلًا تَخَارِصُ وَمَنْعُ الْمُوجِرِ مِنَ الْبَعْضِ لَا إِجْرَ لِلْمُسْتَوْفَى وَلَوْ
 امْتَنَعَ هُوَ لَزِمَ الْكُلُّ وَلَوْ زَادَ عَلَى الْمَشْرُوطِ لَزِمَ الْمُسْتَوْفَى لِجَهِّ الْمَثَلِ
 لِلزَّائِلِ وَقِيلَ لِلْجَمِيعِ وَإِنْ بَلَّغْتَ بِهِ وَلَيْسَتْ يَدُ رَبِّهَا ضَمَّتْهَا
 أَصَابًا بِالْعَمَّةِ وَالْإِصْنَمَةِ لَوَجْهٍ وَلَوْ ضَبَّ أَوْ كَبَّ بِالْحَادَةِ فَلَا
 كَالْمُؤَدَّبِ وَبَابِهِ **الثَّالِثُ** الْعَيْنُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ فَيَقْدُمُ قَوْلُهُ لَمْ يَنْفَى
 الْفَرْطُ وَالرَّدُّ فِي وَجْهِهِ كَمَا لَوْ قَالَ أَمَرَنِي بِقَطْعِهِ قَيْصًا وَفِي قَدْرِ
 الْأَجْرِ أَوَلَمْ يَخْلُفَانِ كَالْبَيْعِ وَرُجِعَ إِلَى إِجْرِهِ الْمَثَلُ وَمَوْتُ
 الْمُوجِرِ فِي أَبَاقِ الْعَدِّ وَشُرُودُ الدَّابَّةِ وَمَوْتُهُ فِي رَوَاهِ قَالَتْ بَقِيَ
 بَأَرْضِهِ زَرْعٌ أَحَدُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ تَرَكَهُ أَنْ فَرَطَ وَالْأُتْرُكُ بِأَجْدَرِهِ
الرَّابِعُ عَلَى الْمُوجِرِ مَا تَمْلِكُهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ مِنَ الْأَسْتِيفَاءِ كَحَنَامٍ وَزِمَامٍ
 وَرَحْلٍ وَشَيْلٍ وَحِطٍّ وَلَزُومَهَا لِلزُّكُوبِ وَالزُّوْلُ كَحَاجِهِ وَمِفْتَاحِ
 الدَّارِ وَمِخَارِطِهَا وَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ تَفْرِغُ الْبَالُوْعَةِ أَنْ تَسْلُمَهَا فَارْعَهُ
الخَامِسُ إِذَا مَاتَ الْجَمَّاكُ أَوْ هَرَبَ انْفَقَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِمَا مِنْ مَالِهِ أَوْ
 مِنْ قَاضِيهَا أَوْ إِذَا نَ عَلَى الْهَارِبِ فَإِنْ تَعَدَّرَ انْفَقَ الْمَلِكُ بِإِذْنِهِ
 وَرُجِعَ بِهِ فَإِنْ انْفَقَ بِنُوبِهِ لَمْ يَرْجَعْ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَالْأَرْجَعُ إِنْ
 أَشْهَدَ غَيْرُ مَلِكٍ وَالْمُتْرَكُ قَوْلُكَ الْمُسْفَقُ فَإِذَا انْقَضَى الْكِرَامُاعُ الْجَاكِرُ

في
الكتاب

مَا يَبَاعُ وَتَقَضَى دَيْنُهُ وَحَفَظَ الْبَلَدَ لَهُ أَوْ لَوْرَثَتِهِ **فصل** إِذَا قَالَ مَنْ يَبِيعُ
 أَسْتَيْعَانُ مِنْ رَدِّ عَدِيٍّ وَبَيَّحَ بَيْعَهُ لِمَنْ يَبِيعُ وَيَسْتَحْيِي الْعَامِلَ الْجُعْلَانُ تَعْدَرُ
 فَاجِرُ الْمَثَلِ وَلَوْ كَانَ إِجْمَاعُهُ وَبَيْعُهُ مَعَ جَمَاعَةٍ أَلَمْ يَكُنْ الْعَمَلُ لَا الْجُعْلُ
 وَلَا الْعَمَلُ فَتَحْتُمَا قَبْلَ الشُّرُوعِ وَبَعْدَهُ أَنْ يَنْفِي إِجْرَهُ مَعَ الْعَامِلِ مَحَانًا وَالْقَوْلُ تَوَلَّى
 الْمَالِكِ فِي الْعَمَلِ وَأَصْلُ الْجُعْلِ وَفِي قَدْرِهِ وَقِيلَ لَهَا فَإِنْ كَانَا لَجَا وَكَانَ الْمُسْتَبِيعُ
 الْإِلَافَةُ رَدُّ الْأَقْبَالِ بِالشُّرْعِ وَنَادَى أَوْ أَمَّا عَشْرُ رَهْمًا وَعَنْهُ مِنْ خَارِجِ الْمَصْرِ
 أَرْبَعُونَ وَلَهُ مَا اتَّقَى عَلَيْهِ وَلَوْ هَرَبَ مِنْهُ **فصل** لِحُوزِ الْمُنَاقَبَةِ فِي
 الْحَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالْمُنَاقَبَةِ بِالْإِسْهَامِ وَبَيَّحَ بَيْنَ مَخْرَجَيْنَا وَنَوْعَانِي
 وَجْهٍ وَهِيَ حَارَةٌ كَالْجَعَالَةِ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَتَحْتُمَا وَلَا تَمْلِكُ عَوَضًا لَهَا
 تَمَّ وَقِيلَ لَزِمَهُ كَالْإِجَانِ يَبْتِغِي عَلَى الْوَاحِدِ فَتَحْتُمَا وَتَمْلِكُ عَوَضًا بِالْعَقْدِ
 وَيُشْرَطُ فِي الْمُنَاقَبَةِ تَعْيِينَ الْمُرْكُوبِ وَالْمَدَى وَالْعِلْمُ بِالْعَوَضِ وَإِنْ يَكُونُ
 الْخَرَجُ أَحَدُهُمَا أَوْ غَيْرُهُمَا فَإِنْ أَخْرَجَا جَمِيعًا أَدْخَلَا مَحَلًّا مَكَافِيًا مِنْ
 سَبَبٍ مِنْهُمَا أَحَدُ الْكُلِّ وَكُسِبَ مَعَ وَاحِدٍ فَسَبَبُ الْآخَرِ مِنْهُمَا وَلَا شَيْءَ عَلَى مَنْ
 لَمْ يَخْرُجْ وَسَبَبُ الْخِيَارِ أَرَانِ وَتَخَلَّفَهُ الْغَيْرُ مِنْهَا وَالْإِبِلُ بِالْكَفِّ وَبَطْلُ
 بِشْرِهِ لِلصَّالِحِ كَالسَّابِقِ لِأَدْوَنِهِ وَأَطْعَامُ الشَّيْبِ وَجْهٌ وَلَمَفْ
 الْمُرْكُوبِ قَبْلَ الْخَايَةِ لَا إِلَاصَ بِمَنْعِ الْجَلْبِ وَالْجَنْبِ وَالْعَوَضِ
 فِي الْمُنَاقَبَةِ كَالْمُنَاقَبَةِ وَيُشْرَطُ بِعَهْدِ تَعْيِينَ الْمَاءِ وَكَرْجِ

في
الكتاب
والمراد
بالمصير
والمراد
بالمصير
والمراد
بالمصير

وَمَنْ لَمْ يَحْسَ لَمْ يَجِدْ فَغَدِرَ الْبَاؤُنْ مِنْ تَرْكِ شَيْلِهِ مِنَ الْآخِرِ وَالْفَسِيخِ
وَعَدِ الرُّشُورِ الْأَصَابَةِ وَجَسَّهَا حَوَائِي أَوْ حَوَائِرُ أَوْ حَوَائِرُ
خَوَارِقُ أَوْ حَوَائِلُ لَا تَوَارِقُ أَوْ خَوَارِمُ وَصِفِهِ الرَّمِي نَفَاضُهُ أَوْ مُحَاطُهُ
أَوْ مَادَرُهُ وَبَعْدُ الْغَرَضُ وَالتَّفَاعُلُ وَغَرَضُهُ وَتَمَكُّهُ وَالسُّنَّةُ
غَرَضَانِ نَسَاوَانِ الْمُبْتَدِي لَمْ يَرْمِ فَلَوْ أَطْلَقَ جَارِيَتُهُمَا بَعْدُ
وَأَنْ شَاوَا قَالَتْ لَرَعَهُ وَقِيلَ الْمَخْرَجُ وَبَطْلُ مَوْتِهِ لَا يَكْثُرُ قَوْسُهُ
وَأَقْطَاعُ وَتَرٍّ وَرَتْخٌ شَدِيدٌ تَرْدُهُ لَكِنَّهُ عَذْرٌ فَيُلْغَوُا وَمَا
أَعَانَهُ رَتْخٌ لِحْتَسِبَ بِهِ وَبِكَ لِحَاصِرِهِمْ مَدْحُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ

باب الورد بعد

يُشْرَطُ أَهْلِيَّتُهُمَا فَلَوْ أَخَذَهُمَا مِنْ صَوْنٍ رَدَّهَا لَوْلَا وَلِيُّهَا لَأَيُّمَنْ
هُوَ وَلَوْ فُطِرَ فِي الْإِلَافَةِ وَجَّهٌ وَلَوْ أَدْعَاهَا عَدُوٌّ فَالْمَقَامُ فِي قَسَمِهِ وَهِيَ
أَمَانَةُ لِمَنْ مَنَّهُ حَفَظُهَا خَرَزُ شَيْلِهَا وَمَنْ يَحْفَظُ مَا لَهُ كَزَجِّهِ وَأَمِيهِ لَا
أَجْنَفِي نَفْضَمُ دُونَهُ وَقِيلَ أَهْمًا شَاءَ أَوْ مَا عَيْنُهُ لَهُ فَلَوْ عَيْنُ لَهُ خَرَزًا
كَمَتِهِ فَخَالَفَ بِأَجْرٍ كَيْبِهِ وَقِيلَ أَوْ مِمَّا تَلَكَّدَ أَوْ لِحَافٍ لَمْ يَفْضَمْ
وَلَوْ نَهَا عَنْ أَخْرَاجِهَا فَأَخْرَجَهَا لِحَافٍ عَلَيْهَا لَمْ يَفْضَمْ وَأَنْ تَرْكَهَا
فَلَفَتْ بِهِ فَمِنْ الْأَنْتَكَ لَهُ وَأَنْ حَفَّتْ فَانْكَ لَا تَقْفَلُ وَكَانَتْ
عَلَيْهَا فَعَلْ لَمْ يَفْضَمْ رَفْضَمُ الْعَرِي بِرُؤُوبٍ أَوْ لَيْسَ تَرْكٌ يَلْفُ

نَافِلَةٌ

أَهْلِيَّتِهِ لَامَعَ نَهْمُهُ عَنْهُ وَالنَّفَقَةُ كَالْمُسْتَجَارِ رَفِغَ مَحْمُومٌ وَجَحِدٌ
وَحَلَطٌ بَعْدُهَا وَلَوْ تَمَيَّزَتْ رَوَاهُ وَأَخْرَاجُهَا لِيَنْفَقَهَا وَلَوْ رَدَّهَا
رَدَّهَا أَخَذَ بَعْضُهَا فَمِنْ الْكُلِّ وَعَنْهُ مَا أَخَذَ وَأَنْ شَاقِبَتْ وَرَدَّهَا
غَابَتْ صَحْبُهَا أَنْ كَانَ أَحَرَزَ وَالْأَسْلَمُ لَالِ الْجَاهِ أَوْ تَعِي فِي الْمَكْدِ
فِي وَجْهِهِ وَلَوْ دَفَنَهَا بِدَارِهِ وَأَعْلَمَ بِهَائِقَتِهِ يَشْكُنُهَا فَكَيْدًا عِيَهُ وَلَوْ
أَوْدَعَاهُ مَا يَنْقَسِمُ فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا تَصْيِيهِ لِمَنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ غَارِبًا
كَانَ شَرِيكُهُ أَوْ حَاصِرًا لَمْ يَأْذِنْ بَأَنْ يَلْفُ مِنْ مَالِهِ لَمْ يَفْضَمْ وَعَنْهُ
وَلَيْسَ لِمَنْ الْخَضْرَاءُ فِيهَا بَدُونٌ تَوَكَّلِيهِ وَفَكَتْ وَيُيَلُّ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ
وَالْتَلَفَ وَالْخُطْبُ وَالْأَمْرُ يَدْفَعُهَا إِلَى الْإِنْسَانِ وَلَوْ قَالَ لَا وَدَفَعْتُ لَكَ
عِنْدِي لَمْ أَوْدَعْنِي وَالْفَرْطُ دُونَ وَارِيهِ وَأَنْ يَلْفُ فِي يَدِ الْوَارِثِ
قَبْلَ امْكَانِ الرَّدِّ لَمْ يَفْضَمْ وَلَوْ تَدَاوَعَا هَاتَانِ فَأَقْرَبَ أَحَدُهُمَا لِحَافٍ لِلْآخَرِ
وَأَنْ أَقْرَبَ لَهَا بَيْنَهُمَا وَحَلَفَ لَهَا وَيَفْضَمُ لِكَوْلِهِ وَأَنْ أَقْرَبَ أَحَدُهُمَا
لَا يَعْينُهُ وَكَذِبَاهُ حَلَفَ لِنَفْيِ عِلْمِهِ وَأَقْرَبَ عَاكِمًا لَوْ صَدَّقَاهُ وَحَلَفَ
مَنْ رَفَعَ لَصَاحِبِهِ **فصل** وَالْعَارِيَّةُ هِيَ شَفْعُهُ مُبْلَحُهُ وَهِيَ نَدْبٌ
مِنْ أَمَلٍ لَا يَمْلِكُ مِنْهَا إِلَّا مَا يَفْضَلُ بِالْإِنْتِغَالِ فَلَا يَجُوزُ مُحَرَّمٌ لِيَفْضَمَ
وَيُسَلِّمَ لِكَافِرٍ وَصَيْدٌ مُحَرَّمٌ وَخَوْجٌ وَكَلَّ أَعَانَ أَمَهُ شَابَةُ الْخَيْتِ
وَأَبُوهُ لِلْخَدْمَةِ لَا دَوْلَةٍ وَتَسْتَوِي فِي الْمَنْفَعَةِ بِمِثَالِ الْخَدْمَةِ لَا يَزِيدُ

وَيُخَالَفُ وَيَرْجِعُ مَتَى شَاءَ مَا تَقَرَّرَ بِهِ كَلَوْحُ لِرَفْعِ بَعْضِهِ أَوْ حَاطِطٍ
 لِلطَّرْحِ أَوْ أَرْضٍ لَمْ تَقَرَّرْ أَوْ زُرْعٍ حَتَّى تَقَرَّرَ بِزَوَالِ الطَّرْحِ وَبَيْتِ الْمَيْتِ
 وَتَحْصِدَ الزَّرْعَ وَتَخْزِنَ الْقُضَيْلَ وَالْغَرْنَ وَالْبِنَاءَ يَكْرَهُهُ الْفَلَعُ وَتَسْوِيَهُ
 الْأَرْضَ بِسُطْرِهِ أَوْ بَعْدَ الرُّجُوعِ وَالْأَفَانُ ذَلِكَ لَهُ يَمِينُهُ غَرْبُهُ وَبَارِبُهُ أَوْ
 أَرْضُ نَفْسِهِ أَجْرٌ عَلَيْهِ وَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ التَّلَاعِ مِمَّا لَيْسَ لَهَا حَقٌّ وَتَقِفَ حَتَّى
 يَتَفَقَّأَ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ الدُّخُولُ لِاصْلَاحِ مَا لَهُ بِالْأَرْضِ الْآخِرُ لَا لِرَجْعِهِ
 وَخَوَافِهِ وَسِعَةِ وَلَهُ الْإِجْرَانُ مُنْذَرَجٌ وَيَقْضَى الْجَزْءُ وَإِنْ لَمْ يَنْفَرِطْ بَقِيَّتُهَا
 يَوْمَ تَلْقَاهَا وَفِيهِ بِالْشَّرْطِ رَوَايَةٌ وَفِي تَلْفٍ وَلِهَا وَجْزٌ مِنْهَا
 بِالْإِسْتِعْمَالِ وَجْهٌ فَإِنْ خَالَفَ فُضِّلَ الْبَاقِي فَتَلْقَاهَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ وَيَقْدَمُ
 تَوَلَّى الْحَبِيرَ فِي صِفَتِهَا وَرَدَّهَا لِأَعْصِبِهَا فِي وَجْهِهِ وَبَرَأُ بَرْدَهَا عَلَى
 رُوحِهِ لَا غَلَامِهِ وَاصْطَلَبَهُ عَلَيْهِ مَوْنُهُ رَدَّهَا وَإِذَا جَلَّ السِّلْبُ نَدَانَتْ
 بِأَرْضِ بَرْدِهِ مَنَى إِلَى الْحَصَادِ بِأَجْرِهِ إِنْ شَاءَ قَلْعُهُ وَقِيلَ لَهَا كَيْفَ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ

بَابُ الْعَصَبِ

وَهُوَ الْأَسْبَلَاءُ عَلَى مَا لَمْ يَدْرَ ظِلُّهَا وَلَوْ عَارًا فِي الْأَطْفَالِ فَلَوْ غَضِبَ حَرًّا أَوْ مَرْمًا
 أَوْ كَلْبًا أَوْ حِدْمَتَهُ فِي وَجْهِهِ أَوْ كَثَرَتْ لَهُ الْهَرَا وَصَلِيًّا لَمْ يَغْنَمْ فِي أَنْبِيهِ
 النُّقْدَ وَالْحَزْرَ وَانَّهُ قَالَ اشْتَعَلَ حَرًّا لَزِمَهُ أَجْرُهُ وَفِي جَنْبِهِ وَجْهٌ
 وَيَقِفُ بَيْنَ الْأَسْبَلَاءِ الْمَوْجُودِ بَرْدُهُ وَإِنْ تَقَرَّرَ مَا لَهُ كُفْلُهُ بِنَاهُ عَلَى

وَالْمَالُ مِنَ السُّلْطَةِ أَوْ الْقَهْرِ
 وَفِيهِ
 وَفِيهِ
 وَفِيهِ

شَاحِهِ غَيْرِهِ فَإِنْ تَقَرَّرَ بِهِ مُخْتَرِمٌ لِحَيْطِ خَاطِبِهِ جُرْحٌ أَدْنَى أَوْ حَيَوَالٍ حَتَّى
 مُخْتَرِمٌ أَوْ مَا كَوَّلَ لِحَيْطِهِ لَا لَهُ فِي وَجْهِهِ قِيمَتُهُ حَيًّا وَعَيْنُهُ مَيْتًا غَيْرُ
 أَدْنَى وَلَوْ رَفَعَ بَعْضُهُ فَمَتَّى تَرَى وَلَوْ اخْتَصَّتْ مَالُهُ فِي وَجْهِهِ وَيَقِفُ نَقْصُ
 قِيمَتِهِ لِزَوَالِ صِفَتِهِ لَا لِشَعْرِ وَلَوْ عَادَتْ فِي وَجْهِهِ وَالْمَالُ الْمِثْلُ
 مِثْلُهُ وَبَعِيَّتُهُ عِنْدَ تَقَرُّرِهِ وَقِيلَ لَا أَكْثَرُ مِنْ غَضَبِهِ الْيَوْمَ وَغَيْرُ الْمِثْلِ
 بِقِيمَتِهِ يَوْمَ تَلْقَاهُ وَقِيلَ غَضَبُهُ وَقِيلَ لَا أَكْثَرُ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَتَعْتَبِرُ
 بِقِيَّتِهِ بَلَدِهِ أَوْ غَالِيهِ إِنْ اخْتَلَفَ وَالنُّقْدُ بَوْرَتُهُ وَالزَّيَادَةُ لِقِيمَتِهِ بَصِيرَةً
 بِمَا لَهُ يَوْمَ يَنْفَقُ غَيْرُهُ وَتَلْعَوُ الْحَزْمَةُ فَإِنْ عَدَّ ~~كَيْفَ بَرْدُهَا~~
~~تَمَّ أَنْ يَدْرَ عَلَيْهِ بَرْدُهُ~~ وَاحِدًا وَلَوْ نَقَصَ جُزْءٌ مِنْهَا فَضَّلَ بَقِيَّتُهَا وَعَنْهُ
 فِي عِزِّ الدَّيَاةِ رُبْعُ قِيمَتِهَا وَالْجَدُّ فِي تَقَدُّرِ الْحَزْمَةِ نِسْبَتُهُ مِنَ الدَّيْمِ مِنْ
 يَمِينِهِ فَكَدُّ نِصْفِ قِيمَتِهِ وَفِيهَا كَالْهَافِ فَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ مَا نَقَصَهُ لَقَرَّةُ
 رَدِّ الْبَاقِي قِيمَتِهِ وَمَا بَقِيَ مِنْ قِيمَتِهَا وَقِيلَ بَرْدُهُ وَحَصَّهُ التَّالِفُ مِنْهَا
 وَنُفْعُ نِصْفِهِ الْمُغْضُوبِ تَلْفِهَا فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ لَمْ يَلَفْ فَلَهُ بَدَلُهُ أَوْ
 أَرْشُهُ إِذَا اسْتَقَرَّ فَنَادَهُ وَلَوْ طَحَنَهُ أَوْ نَجَّهَهُ وَخَوَّ فَلَزِمَهُ وَأَرْشُ نَفْسِهِ
 وَإِنْ رَادَّ فَإِلْزَامُهُ لَهَا وَعَنْهُ هُوَ بِالْقِيمَةِ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ وَلَوْ زَرَعَهُ
 أَوْ صَارَ فَرْخًا أَوْ تَجَرَّفَ فَهُوَ وَمَا دُرُّ لَرِيهِ وَلَوْ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ
 وَنَقَدَ فِي وَجْهِهِ وَلَوْ صَبَّغَهُ فَرَادَتْ قِيمَتُهُ قِيمَةً صَبَّغَهُ شَارَكَ بِهَا وَالْبَازَادَةُ

وَالْمَالُ مِنَ السُّلْطَةِ أَوْ الْقَهْرِ
 وَفِيهِ
 وَفِيهِ
 وَفِيهِ

وَإِنْ رَهْبَةً لَهُ لَزِمَ قَوْلُهُ وَقِيلَ لَا وَإِنْ بَصَّ ضَمِنَ وَلَهُ قَلْعُهُ إِنْ ضَمِنَ نَفْسَهُ
 وَعَنْهُ لَا كَالْمَالِكِ فِي الْأَصَحِّ وَلَزِمَتْهُ بَوَاطِنُ الْأَمَةِ مَهْرُهَا وَلَوْ مُطَاوَعَةً
 وَأَرَسَ بِكَارْتِهَا وَنَفَرُوا لَدَيْهَا وَالْحُدُودُ لَهَا إِنْ طَاوَعَتْهُ وَكَانَا عَامِلَيْنِ
 بِالْقَرَمِ وَالْوَلَدُ مَا لِكُلِّهَا فَإِنْ بَضَّهَا عَنْهُ بِصَبِّهِ أَوْ بَيْعٍ مِنْهُ أَسْنَدَ الصَّحَابُ
 عَلَيْهِ إِنْ عَمِلَ وَالْأَرْجَحُ أَنْ ضَمِنَ الْمَثْبُتُ بِمَا غَرِمَ وَالْمُشْتَرَى بِالْقَبْضِ وَمَا لَمْ
 يَلْتَزِمَ ضَمَانَهُ وَلَا اسْتَنْعَى بِهِ كَتَبَرُ وَلَا دَوِّهِ وَعَوِضُ وَلَدٍ فِي أَرْضِ
 الْبَكَاءِ وَالْأَجْرُ وَالْمَهْرُ رَوَاتَانِ وَإِنْ ضَمِنَ الْغَاصِبُ رَجَعَ الْأَمْلَا لَا
 يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ لَوْ ضَمِنَ وَتَقْدَرُ أَلَوْ كَلَّدَ لَيَقْتَضِيهِ عِدَاؤُهُ وَمَوْضِعُهُ وَعَنْهُ
 بَعْدَ مِلَّةٍ فِي ضَمْنِهِ تَقَرُّبًا وَقِيلَ فِي قِيَمَتِهِ فَإِنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَاعْتَقَهُ فَأَدْعَى
 أَخْرَانَهُ لَهُ غَضَبُهُ الْبَايَعُ مِنْهُ فَصَدَّقَهُ لَمْ يَقْبَلْ عَلَى الْعِدِّ وَلَوْ صَدَّقَهُ
 وَلَدَعِيَ مَطَالِبَهُ مِنْ شَاءَ مِنْهُمَا بِقِيَمَتِهِ وَيَرْجِعُ بِهِ الْبَايَعُ عَلَى الْمُشْتَرَى
 وَقِيلَ يَحْتَاطُ عَنْهُ بِمُقَدَّرَاتِهِمْ وَلَوْ خَطَطَهُ مِثْلُهُ وَلَمْ يَتَيَسَّرْ لَزِمَتْهُ
 يَقْدَرُ مِنْهُ وَقِيلَ مِنْ جَيْتٍ شَاءَ وَإِنْ كَانَ أَحْوَدُ أَوْ أَرْدَى مَعَ قِسْمٍ
 ثَمَنُهُ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ مِثْلُهُ وَمِمَّنْ لَزِمَتْهُ تَخْلِيصُهُ وَلَوْ غَرَسَ أَوْ بَنَى لَزِمَتْهُ قَلْعُهُ
 وَطَرُ الْجَفْرِ وَأَرَسَ الْمُقَصِّرُ لَجْرَ الْمِثْلِ وَإِنْ حَفَرَ فِيهَا بَيْرًا فَلَهُ طَمَسُهَا
 وَإِنْ لَمْ يَأْمَلِكْ وَقِيلَ لَا إِنْ أَرَاهُ الْمَالِكُ مِنْ ضَمَانٍ تَلَفَهَا وَإِنْ
 رَرَعَ فَلَمْ تَهْتِكْ لَهُ حَقَّ حَصْدٍ بِأَجْرَةٍ أَوْ أَخَذَ بِعَوِضِهِ وَهُوَ قِيَمَتُهُ

٢٩
 وَعَنْهُ نَفْسُهُ وَقِيلَ تَعْنِي الْأَجْرَ فَإِنْ عَصَبَ عَصِيرًا فَخَصَرَتْهُ وَإِنْ
 تَخَلَّلَ رَدَّهُ وَأَرَسَ نَفْسَهُ وَلَوْ غَصَبَ غَمًّا لَزِمَتْهُ رَدُّهَا وَلَا يَضْمَنُ تَلَفَهَا
 وَقِيلَ عَنْهُ بَلَى مِنْ مِثْلِهِ لِأَصْحَابِ وَلَا رَدَّ إِلَّا أَنْ يَخْلُكَ فَإِنْ أَطْعَمَهُ
 غَيْرَهُ فَضَمِنَ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْغَاصِبِ وَلَوْ غَرَهُ فِي وَجْهِهِ وَبَرَاءُ بَرَهْنِهِ
 مِنْ رَبِّهِ وَلِجَانَتِهِ وَأَعَارَتِهِ لَهُ وَاسْتِجَارَةُ لِحَنَاتِهِ وَقَصَارَتِهِ لَا
 بِأَطْعَامِهِ أَيْاهُ بَلَاءُ عَلَيْهِ وَتَضَرُّفَاتُ الْغَاصِبِ الْحَكِيمَةِ لَهَا بِأَطْلَعُ
 وَعَنْهُ تَصَحُّعُ عِبَادَةٍ كَانَتْ كَالصَّلَاةِ أَوْ عِنْدَ كَالْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَإِذَا
 اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْمُتَلَفِ قَالُوا لَوْلَا لِلْغَاصِبِ وَفِي ضَمْنِهِ وَرَدُّهُ لِلْمَالِكِ
 وَمِنْ غَيْرِهِ غُصُوبٌ لَا يَرْتَفِعُ بِهَا صَدَقَاتُهُمْ بِشَرْطِ الصَّحَابِ
 كَالْمَقْطَعِ **فصل** كل من أتلَفَ مَا لَا يَحْتَرِمُ أَعْرَضَ ضَمْنُهُ وَلَوْ مَتَسَبَّبًا
 لَمْ يَفْتَحْ نَقْصًا عَنْ طَائِرٍ أَوْ حَلٍّ قَبْدٍ عَدِيٍّ وَبِأَطْفَرٍ فَشَدَّ أَوْ دَكَءَ
 مَا بَعِثَ أَوْ جَامِدٍ فَأَخْلَلَ شَمْسًا وَأَنْدَقًا وَلَوْ رَخَّ فِي وَجْهِهِ أَوْ انْشَرَفَتْ
 مَاءً أَوْ نَارًا وَشَدَّ دَابَّةً بِطَرُونٍ أَوْ أَخْرَجَ إِلَيْهَا جَنَاحًا وَخَوَّ أَوْ
 حَفَرَ بِنَائِلَهُ وَلَوْ بَنِيَاءَهُ بِبِرِّ التَّفْعَةِ لَا تَنْفَعُ عَامٌّ فِي الْأَصَحِّ قَتَلَتْ
 بِهِ شَيْءٌ ضَمِنَ وَلَوْ مَالًا حَاطِطُهُ وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ بِنَقْصِهِ فِي رَوَاهُ تَلَفَتْ
 بِشَقْطِهِ شَيْءٌ وَلَوْ سَطَطَ حَصِيرًا أَوْ نَصَبَ مَا نَسَجِدًا وَقَتْلًا أَوْ حَقَرًا
 بِهِ أَوْ بِطَرُونٍ وَاشْتَرَعَ ضَمِنَ فِي وَجْهِهِ وَلَوْ أَتَتْهُ لَهَا عَتُورًا فَعَتَرَتْ دَخِلًا

لا يلزم

وغيره

في ملك غيره أو

مَنْزِلَهُ لَا أَدْرِي لِمَ يَمْنَعُ وَلَا يَمْنَعُ قُلُوبَ رَوَاتِنَ وَالْمَلَأَ بِهِمَ نَهَارًا
لَا يَلْهَدُوا إِلَّا رَاكِبًا أَوْ سَابِقَ يَدَيْهَا وَفِيهَا لَا يَرْجُو وَذِيهَا
وَلَفَهَا يَدُهَا لِيَصِلَ لَهَا هَدْرًا وَادًّا أَصْطَدَمَا فَنَلَفَ قَرَسَاهَا
فَمِنْ كُلِّ أَحَدٍ فَرَسٌ صَاحِبُهُ وَكَذَلِكَ الشَّعْبَانِ لَا مَرْثَةَ
وَالْأَفْعَالُ الْمُتَحَدَّةُ إِنْ أَمَكْنَهُ حُسْنُهَا ٥

بَابُ الشُّعْبَةِ

وَهِيَ اسْتِحْقَاقُ حَصَّةٍ شَرِكَةٍ الْمَيْبَعَةِ مِنْ شُرَكَائِهَا وَأَمَّا تَجَرُّدُ الشَّرِكِ
سَلْمًا حَوْزًا أَوْ لَجَارًا أَوْ ذِي عِلْمٍ أَوْ رَبٍّ مَالٍ عَلَى مَضَارِبِهِ
إِنْ بَيْعَ شَرَاءُ مِنْهَا أَوْ مَضَارِبَ عَلَيْهَا شَقِصٌ مِنْ عَقَارٍ شَاتِي تَمَتُّهُ
وَعَنْهُ فِيهِ مُطْلَقًا وَفَمَا لَا شَاتِي تَمَتُّهُ مِنْ غَيْرِ شَجْمٍ مُفْرَدَةٍ حَوَانٍ
وَتَبَعُ الْفَرَسِ وَالْبَيْتِ لَا التَّمَرَةِ وَجِدَ مُنْتَقِلًا مِنْ أَهْلِ رُكُومِ رِيضٍ
وَأَرَاهُ شَمْنٌ مِثْلُهُ أَوْ مُرَدُّ قَوْلِكَ فِي وَجْهِ بَعُوضٍ لَا هَبِيبَ وَوَصِيهِ وَأَرْثٍ
وَلَحْوٍ وَلَوْ هَدْرًا أَوْ عَوْضَ خَلْعٍ أَوْ صُلِحَ عَنْ دَمٍ عَمَلًا وَاجِرًا أَوْ بَيْعَ خَبَارٍ
لَمْ تَنْقُصْ أَنْكَارَ الْمَشْرُوقِ دُونَ الْمَايَعِ فِي وَجْهِ فَلَا خُدَّ وَلَوْ بَعْدَ رَدِّ
بَعْبٍ أَوْ فَنَحْ أَوْ أَقَالَهُ مَا اسْتَقَرَّ وَلَوْ تَوَجَّلَ عَلَى غَيْرِ مَلَى أَنْ تَوَقَّفَ
بِثَلِ الْمَثَلِ فِيهِ غَيْرٌ وَلَوْ خَمَلَ لَدِمِي أَنْ يُوَلِّهَا وَلَوْ عَجَزَتْ عَنْهُ أَوْ
بَعْضِهِ أَوْ لَحَرَ عَنْ عَجَلِهِ فَوْقَ ثَلَاثِ شَقَطَتْ وَالْحَطِيطَةُ بَعْدَ الْمَشْرُوقِ

قَوْلُ فَعِي

كَزِيَادَةِ الْمَنْصَلَةِ وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ فِي قَدَرِهِ وَلَوْ مَعَ بَيْنِهِ الْبَايَعُ بِالْكَثَرِ لَا
إِنْ أَخْلَطَ نَفْسَهُ فِي وَجْهِهِ وَبَيْنَهُ الشَّقِيقَ عَلَى قَوْلِهِ وَبَيْنَهُ نَوَاسِهُ الْطَلَبِ
شَاعَهُ عَلَيْهِ وَقِيلَ فِي مَجْلِسِهِ فَلَوْ أَخَّرَ لَا عَذْرَ شَقَطَتْ وَالْغَايِبُ
كَالْمَجُوزِ يَشْهَدُ وَيُسِيرُ لَهُ أَوْ تَوَكَّلَ أَنْ أَمَكْنَهُ فَإِنْ شَارَ لَهُ بَلَا
إِشْهَادٍ فَوَجْهُ وَعَنْهُ عَلَى التَّرَاخِي مَا لَمْ يَرْضَ وَتَشَقُّطُ نَفْسُهُ قَبْلَ عِلْمِهِ وَقُلْ
لَا كَمَا بَعْدَ نَسْطِ الْبَيْتِ وَارْتِدَادِهِ كَوْنًا وَمُسَاوَمَتِهِ وَصُلِحَ بَعُوضٌ فَيَحْبُمُ
لِحِلْمِهِ لَا شَقَاطَهُ وَبَيْعَ حَصَّتِهِ قَبْلَ عِلْمِهِ فِي وَجْهِهِ وَبُوقْفِهِ وَهَبْتِهِ
وَصَدَقِيهِ بَصَّهِ وَقِيلَ لَا تَشَقُّطُ كَأَخِي لَكُنْ بِي الْخَيْرَ وَعَدَمَ وَكَيْلٍ
أَوْ شَاهِدٍ وَاسْتَقَاطَهُ قَبْلَ الْبَيْعِ وَدَلَالِهِ وَوَكَالَتِهِ فِيهِ وَضَمَانُ عَهْدِهِ
أَلَمْنِ وَاخْتِيَارُ امْتِصَابِهِ وَاسْتَقَاطُ الْوَلِيِّ مَعَ الْحَطِيطَةِ وَإِظْهَارِ
زِيَادَةِ فِي الثَّمَنِ أَوْ تَقْصُصِ الْمَيْبَعِ وَكَوْغُرُ الْمَشْرُوقِ وَبَنَى لَهُ أَخْذُهُ
مَعَهُ بَعِيَّتِهِ أَوْ تَلَعَهُ وَضَمَانُ نَصِيهِ وَلَوْ لَفَ بَعْضُهُ أَخْذَ الْبَاقِي
بِنَسْطِهِ كَمَا لَوْ بَيْعَ مَعَ غَيْرِهِ وَقِيلَ إِنْ لَفَ بِنَعْلٍ أَدْمِي وَأَلَا الْبَاقِي
بِكُلِّ الثَّمَنِ وَأَخْذُهُ مِنَ الْمَشْرُوقِ وَعَهْدُهُ عَلَيْهِ وَقِيلَ جَبْرٌ عَلَى قَبْضِهِ
إِنْ أَمْتَنَعَ وَلَوْ بَاعَهُ عَلَى آخِرِ أَخْذِهِ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ وَتَشَقُّقُ بَقْدَرِ الْمَلِكِ
وَعَنْهُ بِالرُّوسِ وَلَنْ لَمْ أَخْذُ بَعْضُهُ لَزَكَ شَرِكُهُ أَوْ عَدَدُ الْبَايَعِ
لَا الْمَيْبَعِ فِي وَجْهِهِ وَلَوْ دَاعَى شَرِكُهُ النَّبِيَّ وَالْحَدِيثُ بَيْنَهُ قَدَمٌ لَا تَحَالُفَانِ

باب إحياء الموات

من أحي غدير مية دارا لاسلام في وجهه مواتا لم يملك لاني أرض صلح
 او ملكك وباداهما في رواية يحيى بن حبيب او استخرج ماء
 ملكها ما فيها من معدن وشجر لا ماء وكلاء في الاظهر فملك
 باخذ مع كراهه دخول أرض غيره بلا اذن فان أحيى بملكها
 وحرمتها خمسة وعشرون ذراعا من كل جانب مستحد ولعاده
 خمسون وقيل مائة رشايعا ويجب فضل ما بها لحيوان غيره لا زرع
 في رواية وتقدم بالشروع حتى يترك ووارثه فهو له تقطعا عنه
 الا بالبيع فان عمله امره او الترك قال استعمل أهل الى
 الشهر فمن أحيها بعد فله وفي المهلة وجه وتقدم باقطاع
 الإمام كالشجر وملكه بإحيائه لا فيما قرب من العام كالطرق
 الواضعة والرحاب ومعايد لا شواق فان استبقا بلا اقطاع
 فللسابوق كمنابح غيره ولا فائدة كالقنطرة وقيل يمنع أطول
 مقامه في وجهه وأجالس الى الليل أو نقل قماشه ولا يقطع معدن
 وللإمام لا غيره حتى موات لمواشي المسلمين وليس لأحد نقص ما
 حرم النبي صلى الله عليه وسلم وحده غيره وجه ٥

باب

وقيل تقدم للإمام

باب اللقطة

وهو المالك الضال من ربه وما لا تتبعه الهمة كالنوط ونحوه فليأخذ
 القمير فيه بدون تعريف وترك اللقطة أولى وقيل لا مضيعه لما لو كان
 قوتى على تعريفها يجب على الخدم حفظها وتعريفها سنة ولا يبرأ برزها
 الى موضعها فيعرف قدرها وجلسها ووعاها ووكاها وعفا صها
 ويستحب ان تشهد عليها ثم ينادى عليها بجمع الناس والطرق والأتواق
 وأجبه المنادى عليه وقيل ان ملك والارجع به ويبيع ما لا يبيع ويحفظ
 ثمنه أو يأكله ويفضله فان صلح تخفيفه عمل لا خط من بيعه
 وتخفيفه ولو بغل امره بعضه عنه يرفع شيرة الى الحاكم فان جاء
 مدع لها فوصفها دفعت اليوم زاداتها وفي التفصيل بعد
 تملكها وجه بلائيمه ولو انان بينهما وقيل للتابع منه وتقدم
 بتنتيه وان جعل شيئا لادها فله أخذ ان كان المقتله والا
 فلا ولا يلقط ما منعه بئوته كالأمل او شرعية كطير الطير كالحمام
 ونظم بأخذها وبئاد بتسليمها الى الحاكم وفي الغنم وصغار النعم
 رواه وملك بعد التعريف في رواية أخرى وقيل بالملك فيها فلو
 تلفت او نقصت بعد التملك ضمن لا قبله وعنه ملك النقد دون
 غيره وعنه لا تملك لقطة بحال وله الصدقة ما لا يملك منها في
 رواه والجزم بالحل عنه لا بجلبه الا لمنشد غير تملك ويعرف

عَنْ الصِّيِّ وَالنَّفِيَّةِ وَلِيَهُمَا وَلِيْدُ الْجَدِّ اخذها منه فبعرها فان لم
 يامنه العبد كتمها عنه ودفعها الى الحاكم ليعرف قصتها ثم
 هي ستيه كغيره ولو انفقها قبل التعريف ففي رقبته وجده في ذمته
 والمكاتب كالجزء وام الولد والمملوك كالعبد ويدخل في الماياه لمن
 وجدت في يومه وقيل تقسم ويقسم الى الفاسق امين في وجهه فان لحي
 حيا تامن بوزاملكه وفي المتاع وجهه فان اخذ مداسه او شيئا به
 وترك بدله لم يأخذ وعرفه ثم تصدق به وان كان رجله اجود
 اخذ وقيل تصدق به وقيل يبيعه الحاكم ويعطيه منه عن مال له
فصل في المظايط طفل مبيوذ وهو حرم مسلم وقيل الابدار هم
 ولا يقر بيدي كافر ولا عبد بغير اذن سيده ولا فاسق ولا حارث
 ولا مستقل عن يده ولو لا مثله لا يادير الاحصير وما وجد معه
 ملاصقة او مربوطا به فله وفيما يقربه او مدفون باخته وجهه
 فينفق عليه منه فان لم يكن فزيت المال ولا فعل من علم حاله
 من المسلمين من صدقاتهم وغيرها واولى الناس حصانه مملوطة
 الامن وتقدم ببنته ثم سيده فان شاء واما لغني اولى به ثم المقيم
 ثم الادين ثم الواصف ثم القرعة فلوا دعيان شبيه ولاينه فبالقاف
 قال اشكل او نقتله او لم تكن ضاع وقيل خير اذا بلغ ولحق ولو

عند اهل المال
 في المظايط

باكثر من اثنين وجهه وبالمرء ولو من وجهه في روايه وبكافر نسبلا
 دينيا الا يستع ولا تقبل دعوى رقه الا بينته شهد ان الله ولدته
 في ملكه لا مطلقا في وجهه والختم فيه الامام لم ان بلغ وصرفت
 كحر لم تقبل اقراره بالرق وعنه يلى وقيل فما عليه لا على غيره في روايه
 وعاقلة بيت المال وان جنى عليه حر وادعى رقه فكذا قبل قوله
 وقيل في الحياه لا اخذ فان بلغ الضمي فوصف الكفر فان
 كان محكوما باسلامه لا بالداوة وجهه ثم يرد

باب الوقف

وهو تحييل الامل وتبديل المنفعه وهو مشيخت واما يصح من اهل
 النعم في مال يتنفع به دائما الا الحلي على الاعارة واللبس في روايه لا في المنه
 على فراه او يعين من اقله ولو من اهل وغيرهم كالوصيه لا تعزم كالبيع
 والكاتب واهل الحرب والمهذب ولو من كافر ولا يملك كالعبد والحمل
 ولا مجهول بصرح وقفت وحشت وسبكت وكنائه تصدقت
 وحرمت وابتدت بنفسيه او تاحيك بلفظ ليرى وعنه وبالفعل
 الدال عليه كبناء متجدا ونفقه مع الادن فيها وانعرجه عن
 يد شرط في روايه وقيل لا قبول المعين ويصح على نفسه ثم غيره
 في الاصح او على غيره ويستثنى منه نفقته حياته فلو وقف على

او در فقه

النعم

من الجوزم على من لا يجوز ولم يدركوا الاصل في الجوز ثم الى وراثته
 وتقا وعنه الى اقرب عصبة وقيل الفقراء وقيل المساكين
 ولو وقف على من لا يجوزم على من يجوز صرف في الحال الى من يجوز
 وقيل ان عرفت القراض من لا يجوز صرف في الحال يصرف المقتطع
 فاذا انقض من لا يجوز عاد الى من يجوز فان وقف على المساكين
 بعد معين فرد المعين فهو للمساكين وهو في الكسوة من اهل المال
 وفي المرض من الميت ولو على وارثه وعنه بطل عليه ويطلق بشرط
 الخار ويبيعه متى شاء وتعلق ابتداءه وقيل بعينه وانتهاه
 وقيل كالمنقطع وباع اعطية ويصرف منه في مثله كالمثلث
 وعنه الا المستحق فتنتقل اليه لا آخر وباع ما فضل منها
 لعمارة وفاضل ربه وحصره لا آخر او فقرا وجيرانه ويجوز جيرانه
 اهل ثم شجره وفيت معه وقيل ان لم يخرج اليها وما غرس
 بعد فللمام قلعه ولو وقف على ولد او ولد فلان فالسوية
 فان وقف على زيد وبكر ثم الفقراء فمنهم المثلث منها للآخر ثم
 الفقراء ونظره لمن شرط ثم للمعين وقيل للآخر كغيره فيبيع كما
 في شجرة غلبته وجميع صفاته وينقل عن الواهب ومملكته لله تعالى
 وعنه للموقوف عليه المعين فقاؤه ومهرها له وتزويجها اليه

اوقفه وشكاه

فيه

طلب
 بيع الوقوف لطلقة

سقطت عليه الارز
 سقطت عليه الارز

وليس له وطبقا ولداهما من زوج اوزامتها وبشبهه تصرف فتمت في مثله
 وقيل عليك ولدها كاذي من امته وتصير باياديه ام ولد تؤخذ من
 تركته ما يشترى به لها وارث جانيه في كسبه والا فلي مالجه
فصل الهبة والعطية تملك مال في حياة بالعرض ويستحب ما
 قصد به العربة او صلة الرحم لا الربا والمباهاة وتكلم من نام الملك
 بايجاب وقول ويصرف اذنه وعنه غير المعين فان كان فيه نية في
 مدة يتاخر فيه وعنه واذنه له فيه ووارثه فهو وبراء مما في
 ذمته ببراءه منه وهبته له وان رده وبطل تعليقه وباقيته
 وجحالة وبعد التسليم والمشاغ كالمقرض ولا تستحق الثواب بطلها
 ومع شرطه كالبيع وعنه كالمطلقة وبطل الجحالة في الاظهر بشرط
 منافع واعمرتك وارقتك داري مع وهي له ثم لو رثته وكذا هي
 لك عمرتك او حياثك ولا ترجع اليه ولو شرطه في رواية ويجب
 التعديل من رثته في عطية لهم لو ارثهم والفضل بلا نسب محرم
 ويلزمه رده او جبر وتثبت بغيره وعنه للورثة الرجوع الا في
 الوقف بنصه وقيل ان ملكه فلا وللاب ثلث ما شاء من مال
 وله ولا يلحقه ان لم يضر به وتصرفه فيه قبل قبضه ومملكه
 باطل ومملك امته بايادها ويعز ربه في وجهه وله الرجوع فيما

وَالْبَهْرُ الْهَالِجُ وَالطَّاعُونَ وَالطُّلُوعُ الْمَقْدِمُ لِلْفَصَاحَةِ خَوْفٌ فِي رَوَايِهِ
وَالْمُسْتَدْرَكُ لِلْجَدَامِ وَالْفَالِجُ مَخُوفٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ فِرَاشٍ
فِي رَجَعِهِ قَانَ عَجَزَتُهُ بَدَى بِالْمُخَرِّجِ كَرَمِيهِ وَإِنْ وَصَفَتْ مَعَا فُسْوَاءُ
وَعَنْهُ يَتَقَدَّمُ الْعَتَقُ يَصْغُرُ بَعْدَهُ بَيْنَ الْمَلِكِ وَالْكَوَارِثِ وَإِنَّمَا تُغَرِّمُ
قَالَ النَّبِيُّ وَمَحَابَّةُ لِعَظِيمِهِ **فصل** إِذَا وَصَفَ أَوْ وَصِيَ لِقَبِيلِهِ أَوْ
بِمَنْ يَكُنْ خَصْمًا لَهُمْ وَجَبَ اسْتِيعَابُهُمْ بِالسُّوْتَةِ وَالْأَقَامِلَيْنِ وَبِحُرِيِّ
وَأَحَدٍ وَقِيلَ لَكُنْ وَلَهُ الْفَضِيلُ وَبَنُو فُلَانٍ لِلْقَبِيلَةِ ذِكْرُهُمْ وَإِنَّمَا هُمْ
وَلِغَيْرِهِمَا الذُّكُورُ وَالْقَرَابَةُ الذُّكُورُ وَالْأُنثَى مِنْ قَبْلِ آبَائِهِ إِلَى أَرْبَعَةٍ
وَعَنْهُ كُلُّ مَنْ يُعْرِفُ بَقَرَاتِهِ لَا قَبْلَ أَهْلِيَّتِهِ وَعَنْهُ إِلَّا أَنْ كَانَ يَصْلُحُ
حَيًّا وَأَقْرَبًا وَأَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ يَنْفِي الْبَعْدَ كَالْمَرَاتِ فَيَقْدَمُ
الْإِبْنُ عَلَى الْأَبِ وَقِيلَ سَوَاءٌ كَالْجَدِّ وَالْأَخِ وَمَنْ لَا يُوْنِ أَقْرَبُ وَلَا يَتُ
وَلَا يَمُ سَوَاءٌ وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَقَوْمُهُ وَأَسْبَابُ الْقَرَابَةِ وَقِيلَ مِنَ الْحَيِّينَ
وَعَنْهُ وَلَدٌ وَقَبْلَ عَشِيرَتِهِ وَلَا يَدْخُلُ وَلَدُ الْبَنَاتِ فِي وَلَدِ الْوَلَدِ
وَقَبْلُ كُلِّ وَلَدٍ فُلَانٌ ذُرِّيَّتُهُ وَسَلْبُهُ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِيَصْلُحْ رَدُّهُ
رَجْمُهُ كُلُّ نَسَبٍ وَشَكْتُهُ ذُرِّيَّتُهُ وَجَبَرَاتُهُ أَرْبَعُونَ رَأْسًا مِنْ كُلِّ
جَانِبٍ وَقِيلَ مُسْتَدَارُ أَرْبَعِينَ وَالْأَيْمُ وَالْعَرَبُ مِنْ لَارِجٍ لَهُ
وَسَوَاءٌ مِنَ الْحَيِّينَ سَوَاءٌ وَقِيلَ مَنْ فَوْقُ وَلَا يَدْخُلُ كَالْفَرْزِ قَرَابَةٍ

قَالَ

قَالَ

مُسْلِمًا وَأَهْلُ قَرَبَتِهِ وَفِي عَكْسِهِ وَجْهٌ وَتَصَحُّحُ الْحَرْفِ لَا يَرْتَدِّي وَجْهٌ وَلِقَائِهِ
فِي رَوَايِهِ وَقَبْلَ بَعْدِ الْجَرْحِ وَالْجَلْدِ وَلَدُونَ سَنَةِ أَشْهُرٍ وَقِيلَ أَوْ أَقْرَبُ مِنْ
أَرْبَعِ سِنِينَ لِيَأْتِيَ مِنْهَا وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ
وَفَاضِلُهُ لَهُ وَلَا يَفْقَدُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ وَلَا يَمُ
لَسْتَدْرِكُ أَنْ يَقْبَلَ هُوَ وَمُسْتَدْرِكُ لِيَصْلَحَ وَأَبَوَا بَابِ أَرْبَعَةٍ قَرَابَةٍ أَوْ
وَالْجَهَادُ وَالْفَقْرُ وَالْحَجُّ وَعَنْهُ فِدَاءُ الْأَنْفُسِ وَالرُّقَابِ
وَالْفَارِغُونَ وَسَيَسْبُلُ اللَّهُ كَالزَّكَاةِ وَلَا يَصْغُرُ لِكَيْفِهِ وَلَا يَصْغُرُ وَلَا
كَتَبَ تَوْرَاهُ فِي الْأَظْهَرِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
وَقِيلَ إِنْ عَلِمَ كَوْصَتَهُ لَزِدَ وَالْجَائِطُ فِي رَجَعِهِ وَالْأَضْفُفُ فِي نَفْسِهِ
فَرَسٌ جَبِينُ دَانِ مَاتَ وَقَبْلُ فِي مِثْلِهِ **فصل** وَلَا يَصْغُرُ لِحُرْمَتِهِ كَالهِ
لَهُ وَخَيْرٌ فَإِنْ أَلْهَمَهُ كَعْدٌ وَمَنْ وَصِيَ فَمَا تَعَالَى عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ وَالْأَنْفُسُ
عَلَى مَسَاحٍ وَعَنْهُ وَهُمَا مَنَ بِلَاكِهِ قَالِمُ بَاحٍ فَإِنْ تَعَدَّدَ وَلَا قَرَبِيَّةَ
أَوْ أَحْتَمَلَ لَعْنَةً وَأَحْدًا مِنْ جَنْبِ لَعْنَةٍ مِنْ عَيْدٍ وَشَاهٍ مِنْ غَنَمٍ قَبْلَ لَعْنَةٍ
وَعَنْهُ بِالْخِيَارِ الْوَرِثَةُ فَلَوْ مَا تَوَاقَفُوا كُلُّهُمْ بِطَلِّهِ وَلَوْ بِيٍّ وَاحِدٍ تَعَيَّنَ
وَأَنْ قُتِلُوا أَتَقِيمُهُ أَحَدُهُمْ وَلَوْ كُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
يُشْتَرَى لَمْ يَكُنْ وَأَنْ أَحْتَمَلَ مَعْنَيْنِ كَالدَّيْنِ فَأَظْهَرُهُمَا فَيُعْطَى فَرَسًا أَوْ
بَعْلًا أَوْ حِمَارًا أَوْ نَوْعِي عَدَدٍ كَدَرَاهِمٍ وَدَنَائِيرٍ فَالْأَمَلُ وَهُوَ لَكُنْ هُنَا

قَالَ

وَبِعَ مَا لَا يَكُنْ سَلَمَةً كَأَنَّهُ سَارِدٌ أَوْ لَيْسَ فِي مِلْكِهِ فَإِنْ نَزَرَ عَلَيْهِ أَوْ
بِهِ وَلَوْ هُوَ مَلِكُهُ فَلَهُ وَكُلُّ مَا يَنْتَفِعُ مِنْ حَيْزٍ وَزَيْتٍ خَشٍ وَكَبْ وَلاَ يُعْتَبَرُ مِنَ
الْمُلْكِ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ كَلْبًا غَيْرَهُ فَلَهُ ثُلُثُهُ وَبِعَ بَيْنَ شَجَرَةٍ وَحِجْلٍ
أَمْنِهِ وَمَنْعَهُ عَبْدٌ أَبَدًا أَوْ مَدَّةً فَقَوْمٌ وَجَدَهَا مِنَ الْمُلْكِ وَقِيلَ فِي
الْمَوْتِ مَعَ الرِّقَبَةِ فَلِلْمَوْصِي لَمْ يَسْتَحْدِمْ حَضْرًا وَسَفَرًا وَلِحَاثَةً وَأَعَارَةً
وَرَقَبَةً لِلْوَرِثَةِ أَوْ لِمَنْ أَوْصَى لَهُ بِهَا فَلَا رِكَهَا هَبْتُهُ وَعَنْقُهُ وَبَيْعُهُ
وَقِيلَ عَلَى مَا لَكَ نَفْعُهُ خَاصَّةً وَنَفَقَتُهُ عَلَى مَا لَكَ الرِّقَبَةُ وَقِيلَ
الْمَنْعَةُ وَقِيلَ فِي كَسْبِهِ ثُمَّ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَفِيهِ أَنْ قُتِلَ وَفِيهِ
وَلَدَهَا مِنْ شَبَّهِ مَا لَكَ الرِّقَبَةُ وَقِيلَ يُصْرَفُ فِي مِثْلِهِ وَلاَ يَطَاوُهَا
أَحَدُهَا وَزَوْجُهَا مَا لَكَ الرِّقَبَةُ بِرِضَاةٍ وَأَمْرَةٍ فِي وَجْهِ
وَوَلَدُهَا مِنْ زَوْجٍ أَوْ زَانِطٍ وَالْجَمْلُ لِلذَّكَرِ وَالْبَعْدُ لِلنَّوْرِ لِلذَّكَرِ
وَالْأُنْثَى وَقِيلَ لِلذَّكَرِ وَالْبَقَرَةِ وَالنَّاقَةِ لِلْأُنْثَى فَإِنْ فَالَ الْحَجَّ عَلَى الْإِثْمِ
مُرَّتْ فِي حَجَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى تَنْفَدَ فَإِنْ فَالَ حَجَّةً بِالْفِ قَالَ الْفَاضِلُ
لِلْوَرِثَةِ وَقِيلَ لِمَنْ حَجَّ كَالْمُعْتَمِرِ وَالزَّائِدُ فِيهِ وَصِيَّتُهُ فَإِنْ حَجَّ بَطَلَتْ
وَلَوْ قَالَ صَعَّ ثَلَاثُ حَيْثُ شَيْتَ أَوْ أَعْطَاهُ مِنْ شَيْتَ أَوْ صَدَّقَهُ لَمْ
يَأْخُذْهُ وَلاَ مِنْ تَزَمُّهُ مَوْنَهُ بِغَيْرِ بَصْرَةٍ عَلَى الْإِظْهَرِ وَتَنْفَدُ
وَصِيَّتُهُ فِيهَا عِلْمُهُ وَجَهْلُهُ فَإِنْ كَانَ بَعْضُ مَا لَوْ عَابًا أَحَدٌ مِنْ

الْأَخْرَجَ ثُمَّ مِمَّا يَنْصُرُ حَضْرًا نَسِطُهُ **فصل** وَتَبَطَّلَ بِرُجُوعِهِ أَحَدُهَا
فِي وَجْهِ وَبَيْعِهِ وَرَهْنِهِ وَهَبْتِهِ وَلِجَالِهِ وَخَطَطِهِ بِغَيْرِ مَقَرٍّ وَمَوْتِهِ
مَلَزَمَ حَلِيقَتَهُ وَجَعَلَهُ فِضَاءً وَلَوْ أَنَّ أَالَ أَسْمَهُ أَوْ كَاتِبَتَهُ أَوْ
ذَبْرَهُ أَوْ وَصَّى بِعَنْقِهِ أَوْ بَيْعِهِ أَوْ هَبْتِهِ أَوْ وَطِئَهَا أَوْ عَرَّضَهُ لِبَيْعٍ وَخَوٍّ
فَوْجَهَا أَوْ لَوْلَيْتِهِ أَوْ غَسَلَهُ أَوْ سَكَنَهُ أَوْ خَطَطَهُ بِمَقَرٍّ أَوْ لَحْنٍ أَوْ
زَوْجَهَا أَوْ قِيدَ بَشْرٍ فَلَا زَادَ فِي عِمَارَتِهِ أَوْ أَتَدَمَّ بَعْضُهُ فَلَهُ فِي
وَجْهِ وَلَوْ وَصَّى لَهُ بِشَيْءٍ ثُمَّ وَصَّى بِهِ لِأَخْرَفَتَهُمَا إِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِرُجُوعِهِ
وَلَوْ وَصَّى لَهُ بِثُلَاثِهِ وَالْقَدِيمُ زَيْدٌ فَلَهُ فَلَزَيْدٍ إِنْ دِمَّ قَبْلَ مَوْتِهِ وَقِيلَ
وَبَعْدَهُ **فصل** إِذَا وَصَّى لِمَنْ لَمْ يَجْزِ أَوْ حِظٌّ أَوْ نَصِيبٌ أَعْطَاهُ الْوَارِثُ
مَا شَاءَ وَبَيْنَهُمُ الْمُدُنُ عَابِلًا وَعَنْهُمْ نَهْمٌ مِمَّا تَصْعُقُ مِنْهُ الْفَرِيضَةُ مُزَادًا
عَلَيْهَا وَعَنْهُمْ كَالْفَلَمِ نَصِيبًا إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْمُدُنِ فِيهَا وَالْأَقْبَرُ نَصِيبٌ
وَلِكِ مِثْلُهُ كَمِثْلِهِ وَقِيلَ بَاطِلٌ وَمِثْلُ أَحَدِهِمُ الْقِسْمُ وَضَعُفُ الشَّيْءِ مِثْلُهُ
وَضَعْفُهُ لِمِثْلِهِ أَمَّا لَهُ يَزِيدُ بِكُلِّ ضَعْفٍ مَرَّةً وَمِثْلُ نَصِيبِ الْإِثْمِ
وَرَابِعُ الْحُسْنِ نَصِيبُ ثَالِثِ الْأَنْصِيبِ رَابِعُ الْوَاحِدِ مِنْ عَشْرٍ
يُزَادُ عَلَيْهَا وَبِغَيْرِ مَقَرٍّ أَوْ أَجْزَاءٍ يُؤْخَذُ مِنْ مَخْرَجِهِ وَبَيْنَهُ الْخُرُجُ لِلْوَرِثَةِ
إِنْ انْقَسَمَ عَلَى سَلْبَتِهِمْ وَلاَ كَفَرَتْ أَنْ كَسَرَتْ عَلَيْهِمْ نَهْمُهُمْ وَإِنْ أَدَّتِ الْوَصَاةُ
عَلَى الْمَالِ أَوْ الْمُلْكِ فِي الرَّدِّ فَكَالْعَوْلِ فِيهَا وَلِكِ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَانَ

اجْزَا مَالِكٍ فَلِلْمَلِكِ رُبْعُ الْمَلِكِ وَالْبَلَدُ لِصَاحِبِ الْمَالِ وَقَبْلَ مَالِهِ
 عَلَى الْإِجَارَةِ وَالْبَاقِي لِلْوَرِثَةِ فَلَهُ ثُلُثُ أَرْبَاعِ الْمَالِ بَقِيَ السُّدُسُ لِلْوَرِثَةِ
 وَإِنْ اجْزَا مَلِكٌ فَهُوَ عَلَى الْمَالِ الرُّبْعُ وَالْآخِرُ الرُّبْعُ وَالْبَلَدُ
 لِلْوَرِثَةِ وَإِنْ اجْزَا وَارِثٌ لَهَا فَنَصِيبُهُ بَيْنَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فَلَهُ مِنْهُ
 بِسَطْوِهِ مِمَّا لَهُ أَجَازَهُمْ لَهُ فَإِنْ وَصَّى بَعْضُ مَالِهِ كَالسُّدُسِ
 وَالْآخِرُ مِلْ نَصِيبٍ وَلَكِنْ لَمْ يَخْرُجْ كُلُّ أَحَدٍ مِنَ الْوَصِيَّتَيْنِ مِنَ الْمَالِ
 أَوِ الْمَلِكِ وَالْبَلَدُ لِلْوَرِثَةِ وَقَبْلَ الْخُرُوجِ الْجُزْءُ مِنَ الْمَالِ وَيُسَمَّى الْمَوْصِي
 لَهُ وَالْوَرِثَةُ تَنْصَحُ هُنَا مَعَ الْإِجَارَةِ مِنْ شَيْءٍ وَكُلُّ السُّدُسِ شَيْءٌ وَلِلْمَوْصِي
 لَهُ بِالنَّصِيبِ ثَلَاثَةٌ وَلِكُلِّ أَرْبَعَةٍ عَلَى الْمَالِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرَتِ
 السُّدُسِ أَرْبَعَةٌ وَلِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْبَنِينَ وَالنَّصِيبُ خَمْسَةٌ وَمَعَ الْوَرِثَةِ
 خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ لِلسُّدُسِ شَيْءٌ وَلِلنَّصِيبِ ثَلَاثَةٌ وَلِكُلِّ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرَةٍ
 الْمَالِ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَعَشْرَةٍ لِلسُّدُسِ أَرْبَعَةٌ وَلِلنَّصِيبِ خَمْسَةٌ وَلِكُلِّ ابْنِ
 شَيْءٍ وَلَوْ جَعَلَ الْجُزْءَ مِمَّا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ أَوِ الْمَلِكِ بَعْدَ النَّصِيبِ دَخَلَهُ
 الدَّوْرُ عَلَى الثَّانِي فَاجْعَلِ الْخُرُوجَ مَعَ نَصِيبِ الْمَالِ أَوِ ثُلُثَهُ وَأَعْطِ
 الْوَصِيَّتَيْنِ مِنْهُمَا عَلَى الْوَرِثَةِ وَقَدْ عُلِمَ النَّصِيبُ وَيَعْنَى أَنْ يَبْقَى
 مِنَ الْمَلِكِ شَيْءٌ يُؤْخَذُ الْجُزْءُ وَلَوْ وَصَّى بِمُعْتَرٍ وَالْآخِرُ يُجْزَأُ فِي الْمُعْتَرِ
 بِهِ وَمِثْلُ نَصِيبِ أَحَدِ الْمَلِكِ الْأَرْبَعِ الْمَالِ مِنْ شَيْءٍ وَعَشْرُ شَيْءٍ لَوَارِثِ

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

وَلِأَخِي شَيْئًا وَقَبْلَ الْأَخِي وَلَهُ وَلِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ أَسْبَهِ الْمَلِكِ لَهُ الْمَلِكُ وَقَبْلَ مَعَ
 الْإِجَارَةِ وَثُلُثُهُ مَعَ الرِّدْوَةِ وَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ثُلُثُهُ فَإِنْ وَصَّى بِكُلِّ
 وَارِثٍ مُعَيَّنٍ مَقْدَارًا رِثَةً فَقَوْلُهُ وَقَبْلَ لَا وَإِنْ وَصَّى بِمَعْصُومٍ مُعَيَّنٍ فَوَرِثَ
 الْمَلِكُ فَالْقَرَعَةُ فَإِنْ تَصَلَّتْ يَمَنَّتُمْ وَهُمْ كُلُّ مَالِهِ كَسَالَهُ ثَمَنُهُ أَرْبَعُ مِائَةٍ
 وَغَايِمُ خَمْسَ مِائَةٍ فَالْمَلِكُ ثَلَاثَ مِائَةٍ إِنْ بَعِثَ عَلَى سَائِرِ عَوْنِ ثَمَنُهُ أَرْبَعَةٌ وَعَلَى
 غَايِمِ ثَمَنُهُ أَحْمَاسُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَيُسَاطُ الْكُلُّ مِنْ جَنْبِهِ

بَابُ الْعِتْقِ

وَهُوَ أَكْثَرُ قَوْلٍ وَرُتَّبَتْ لِقَوْلِي مُكْتَسِبٍ لِأَعْيَرٍ وَالْعِدْلُ وَالْأَمَةُ هَا
 أَفْضَلُ وَعِنْدَ الْعِدْلِ هُمَا وَلَا يَصْعُقُ الْأَمْرُ بِمَعْنَى نَصْرِهِ فِي مَالِهَا مِلْكُهُ الْأَقْبَلُ
 وَلَوْ عَلِفَهُ فِي الْإِظْهَرِ وَصَرَّحَهُ الْعَقْدُ وَالْحَرَّةُ وَمُصَرَّهَا وَكِنَايَتُهُ
 خَلِيَّتُكَ وَأَذْهَبَ حَيْثُ شِئْتَ وَالْحَقُّ بِأَمْلِكَ وَخَوَهُ وَلَا يَسْبُلُ لِي
 عَلَيْكَ وَلَا سُلْطَانُ وَلَا مِلْكٌ وَمَلَكَتْكَ نَفْسُكَ رَأَيْتَ لِلَّهِ أَوْ سَائِبَهُ وَخَوَهُ
 كِنَايَةً وَعِنْدَهُ صَرَخٌ وَالطَّلَاؤُ وَالْحَرَامُ لِلْأَمَةِ كِنَايَةً وَعِنْدَهُ لَا وَلَوْ
 نَوَاهُ كَانَتْ لَهَا شَرٌّ مِنْهُ فِي وَجْهِهِ وَيَصْعُقُ لَعَلْفُهُ عَلَى الصَّفَاتِ وَالْأَخْطَارِ
 وَلَوْ عَدَمَتْهُ فِي رَوَاهُ فَيَعْتَقُ بَوَاجِدَهَا بَعْدَهُ وَيَطْلُقُ الْمَعْلُومَاتِ
 شَيْئًا وَيَبْعُهُ وَبَيْتُهُ لَا يَتَوَلَّاهُ وَيَعُودُ بِعَوْدِهِ إِلَى مِلْكِهِ قَبْلَهَا
 وَعِنْدَهُ أَنْ لَمْ يُوْجَدْ قَبْلَهُ فَإِنْ عَمِلَ أَحَدٌ عَمَلًا أَوْ عَمِلَتْهُ ثُمَّ أُنْشِئَتْ أَوْ

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

مات ولم تعلم فالقعة فلو ذكر بعد انه عن عتق بطل عتق الاول
 في وجهه ورواه المعين مثله فان قال انت جرحك الف او عليك الف
 او على ان تحرم سنه عتق مجانا وعنه لا الا ان قيل وقيل في المرد
 رواه واحد فان عتق بعض عتق كله وكذا لو بد رخصه او وصى
 بعينه ولو مشركا وثله فحتمل كله وعنه لا ولو اعتر نفسه
 من مشرك وعنه او عتق عليه مملوكه شري على المولى اجدد وقيل
 بالانصاء وتضمن الشراية بقيمتها اذ يقول المعين لا على المعسر
 فيبقى باقية رقيقا وعنه فيستعني العبد فيه فلو ادعى عتاقا شريكه
 المولى فانكر عتق نفسه وحده وان ادعى اياه وانكر عتق نصيب شرك
 المولى اذا علق عتقه بعن شريكه فاعتق وهو مولى شريكه والى
 عتق عليهما كما لو قال مع نصيبك ولا يشرى عتق كافر لا نصيب
 مسلم في وجهه ولو قال لمسلم اعتر عتقك عتق وعنه صح في وجه
 كالمسلم ولو اعتر مخرج وعنه من يستعرقه بيع فيه وعنه ثلثاه
 ولو اعتر المولى ثلثه هم كل مال له فمات احدهم بطل اوقع بينهم
 فان خرجت المحي عتق ان خرج من ثلثهما والافقد ولو اولدا
 مشركا لم تعلم بالاولاد الاخر فان كان الاول موشرا
 فهو ام ولد ونصف جرش له وعلى الشريك مهرها وان كانا معسرين

في وجهه
 ولو اعتر
 المولى ثلثه

فهو ام ولد لهما فان ايسر اجددتهما واعتقهما قوم عليه نصيب شريكه
 في وجهه ويعتق ذوجه عليه مملوكه ولو غير مملوكي نفسه او ولده من
 زنا او ابنة المسلم وهو كافر في رواية فان وصى لصبي او عتق من يعين
 عليه لزم الولي بقوله حيث لا نفقه ويعتق الجدين بعن انه لا هي
 به فلو قال اوك ولدك لينة جرح واشكل فالقعة فان وضعت الارك
 ميتا عتق المحي في رواية وفي آخر ولد يعقن الاخير قبل موتها ولو ملك
 من قال اوك عبد مملوك جرح عتق معا فالقعة وقيل يعقنان
 فان قال آخر عبد مملوك جرح عن آخرهم مملوكا منه الموتة فيرجع
 بكسبه ويحل في عبيد مكاتبه ومدبره وام ولدك والشقص
 وعبد عبد البحر **فصل** الديبر وصيته من الملك مع الازن بطل
 يبطلها وعنه تعلين فمن ران المال كالمعتق ولا يبطل الانتقال ملكه
 ان صح والفاظه انت مدبر ارجار عتق بعد موتى ولو علقته
 مسيته فشاء صار مدبرا وان اذا سقيد المجلس ومتى جازة وتك
 كطلقة وكو قال بعد موتى شهر في رواية فان بد شريكه في عبد
 او بدراة فبخر واحد هما ضمن نصيب شريكه في وجهه قال كابة ثم ذره او ابلن
 عتق باشيقيهما فان خرج في الموت من الملك والافقد وما فيه
 مكاتب يستطوع ولو اسلم مدبرا كافر وجاز رجوعه جعل يد ثقه

في وجهه
 ولو اعتر
 المولى ثلثه

في وجهه
 ولو اعتر
 المولى ثلثه

وَنَفَقَهُ مِنْ كَسْبِهِ وَالْأَعْلَى كَأَمِ الْوَلَدِ وَحَمَلُ الْمَدِينِ بَعْدَ تَبَعُهَا
 كَالْمَعْلُوقِ عَنْقُهَا فِي وَجْهِهِ وَثَبَّتَ بِرَجُلٍ وَأَمْرًا بِشَاهِدٍ وَمِنْ
 فِي رَوَاهُ **فصل** الكاتبة مستحبة وعنه يجب سؤال المكتسب
 الصدوق فيجب تركه لغيره وعنه لا يصح ممن يبيع بعهده ولو لم يتر
 والمرضى من راس ماله وقيل من ثلثه ولا نصح في القول كالتك
 على كذا إلى كذا وقيل يقول فاذا أدت إلى ثلثه أو يوبى
 ويشترط العوض وإباحته وتخييمه بخير فصاعداً وقيل أو واحداً
 والعلم به وفي عبد مطلق وجهه فله الوسط وشرط الخيار باطل كخمان
 الحر له في روايه وقيل المكتسب فيفسد بشرطيهما ومساو العوض
 في وجهه ويجوز لخدمته مع المال تقدم أو تأخر وتلك في الصحيحه
 حكم البيع وفي الفاسد حكم الصفه فلا يعتق في الفاسد بالإبراء
 ولا بالأداء على الوارث على الظاهر وما في يد قبل الأداء
 والناضل بعد السيد خلاف الصحيح ولا ينفذ تصرف الأما
 فيه مصلحة ماله لا العتق والتبرع والزوجه والنسب والرض
 والجنه والمحايه والامتناع في جنابه بعض عبيده على بعض بدون
 إذن سيد وفي الرهن والخيار وجهه وليس له الشتر وطلب الصدقة
 إن شرط رهنما وعنه لا ولا شرا ممن يعنو عليه بلا إذن وقيل لا يكرى

وعنه

في

رَحِمَهُ فَلَهُ حُكْمُهُ وَلَا تَنْفَعُ دُونَ عَجْرِ قَبْلَ آدَاءِ الْمَلِكَةِ الْأَرْبَاعِ
 إِذَا جَلَّ لِحْمٌ وَعَنْهُ جَمَانٌ وَلَمْ يُوَدَّ لَا تَجْعَلْ لِنَفْسِهِ مَعَ الْمَلِكِ وَعَنْهُ
 بَلَى وَهُوَ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْتَى بِعَتُوبِهِ وَعَنْهُ يَلِكُهَا وَيَجِبُ عَلَى الْآدَاءِ وَعَلَى
 السَّيِّدِ أَنْ يُعْطِيَ رُبْعَ كِتَابَتِهِ قَبْلَ الْآدَاءِ وَإِنْ شَاءَ بَعْدَهُ وَإِنْ عَجَلَهُ
 وَلَا ضَرَرَ لِرَبِّهِ قَوْلُهُ وَلَوْ عَجَلَهُ لِيَضَعَ عَنْهُ الْبَعْضُ حَازَ وَتَبَطَّلَ مَوْتُ
 الْمَكَاتِبِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ عَزَّ وَفَاءً إِنْ لَمْ يَعْتُوبْهُ وَجُوبُهُ وَلِجُرْعَةِ الْوَيْتِ
 السَّيِّدِ وَجُوبُهُ وَجُوعٍ وَلَوْ فِي الْفَائِدَةِ فِي وَجْهِهِ وَكَاتِبَةُ الشَّصْرِ كَعَقْبِهِ
 وَإِنْ كَاتِبُهُ مُعْلَاجُزٌ وَإِنْ نَاضِلٌ وَلَمْ يَعْتُوبْ بِإِفَاءٍ وَلِوَحْدِهِ وَإِذَا بِهِ
 رَجْعُهُ وَلَوْ كَاتِبُهُمْ بِمَا يَهْدِي فَعَلَى قَتْلِهِمْ وَهُمْ مُتَفَرِّقُونَ وَقِيلَ عَلَى عَدَدِهِمْ
 وَيَقِفُ عَلَى آدَاءِ الْجَمِيعِ فَلَوْ مَالُ الْأَكْثَرِ ثُمَّ أَدَّى لِكُلِّهِمْ مَالَهُمْ
 عَلَى عَدَدِ مَا قَدَّمَ نَافِي الزَّمَانِ وَلَوْ رَوَّحَ ابْنَتَهُ مَكَاتِبَهُ وَمَاتَ لَنْفَخَ وَقِيلَ
 بِعَجْرِ وَإِنْ وَصَّى لَمْ يُلْهِهَا فَادَى إِلَيْهِ عَتُوبٌ وَلَا ذُوهُ لَوَيْتُهُ وَإِنْ وَصَّى
 لِأَخِي الرِّقَبَةِ قَالَ لَا لَهُ إِلَّا أَنْ يُعْلِقَهُ بِعَجْرِ وَمَنْ عَجَرَ فَارْقَبَهُ لِلْوَرِثَةِ
 أَوْ الْمَوْصِيِّ لَهَا وَلَوْ طَيَّ مَكَاتِبَتَهُ بِشَرْطِهِ أَوْ بِدُونِهِ فَلَجَّهَا فَاقْرَ
 وَلَيْدَ تَعْتَقُ الْأَشْيَاءَ مِنَ الْمَوْتِ أَوْ الْآدَاءِ وَكَسْبُهَا لَهَا كَالْمَدِينِ
 وَلَهَا الْمَدِينُ دُونَ الشَّرْطِ فَإِنْ طَيَّ الشَّرْكَهَ فَعَلَيْهَا مَهْرَانٌ وَالْوَلَدُ
 لِسَيِّدَتِهِ أَشْهَرُ مِنْ طَيِّ الْأُولِ وَدُونُهُمَا مِنْ طَيِّ الْمَالِ لِلْأُولِ وَعَلَيْهِ

في

في

في

في

في رواية قاله ابن
 كاتبة فان علم فيها
 من الحق الاشهر
 الحسب والله اعلم

نصف ثمنها ونصف مهرها في وجهه وعنه ونصف قيمه ولدها
 ولها من وطى الثاني له وان وطيا في طهر فلمن الحقة العاقبة به ولو
 بهما وهي ام ولد لهما لا تحل لواحد منهما الا ان يعقن فترزوجها
 فان حسنه مدة كزمنه الا رفوف من اجرة مثله او امه له مثل مدته
 وارث الجنانه عليه له وعليه بخبايه الخطاء على سيد اقل الامر
 فان عجز ولم يقدر سيد انسخت وبيع في الجنايه وان اعتقه
 او اخار فداءه او ادى فعتق كزمنه اقل الامر وعنه الارش
 في الاخير من وتعلق دونه بذمته ولو اشترى احد مكاتبه الآخر
 صح الاول وبطلان لجهله وولد من امته تبعه ولو لهما
 في امتهما وجه ونفع نكاح زوجته بشرائه لها وتقدم قول
 السيد في قدر كالوفاء وعنه قوله فان كان له شاهد حلف
 معه ولو كاتبة على عرض فاداه عتق فبازم حيا لم يكن له الاقمته
 او الارش **فصل** اذا وطى امته او امه ابنه او مشركه فولدت
 ولو مبداء خلق آدمي لا خطيب في روايه فام ولد له يعق وما ولدته
 بعد من غير نموته من جميع ما له لا يملك بعد ايجاب ولو بشبهه
 في وجه ولدته لذون ابيه او اكنن بلا وطى وقيل عنه على ولو بعد
 ولادته وهي كانه الام في نقل ملكها وعنه وكشف راسها في

قوله الارش فان عجز عن دفعه
 فله ان يبيعها في وجهه
 او يزوجها في وجهه
 او يهدى لها في وجهه
 او يهدى لها في وجهه
 او يهدى لها في وجهه

قوله نفع

الضلاه ونقدى اقل الامر ونقد عنه بالارش ولو تكرر وعنه المائه في
 ذمتها فان ضلته خطاء او عمدا فعلى مال لزمها الاكل والحال من الكافور اثم
 ولك اذا اسلمت ونقدتها في كتبها والامنه وعنه لتسعي ثم يعقن

كتاب النكاح

ويجب على الباقي روايه ويستحب وهو افضل من النوازل في المذهب
 والاولى والحد ان عفته وله نظر وجهه المخطوبه كالمبتاع والشاهد
 وعنه كالحرم ما يطره غالبا وعنه المحرم ما ليس يعقن في الضلاه كعدها
 والمستام مع راسها والطيب بالحكمه والمشرع ولو كان في
 روايه ما عدا ما بين الشتر والركبه كالرجل من رجل لامرأته من قبل
 وبدونها والصبي كإمرأه والمنزله والشهر كحرم وعنه كالحق منع وهي
 منه في المنع مثله وعنه العورة فقط والهزم والعين والخش والجوب
 كغيره وقيل الممسوح كحرم وله نظر بدز زوجته وشترته ولمسه
 وكذا هي وكرة لا الفرج ويحرم تعريضه خطبه رجعيه لا معتقه
 وفاه او بانه في وجهه وخطبه من حيث عنه فان جهلت فوجهه ونشر
 عنه منشاء الجمعه عقيب خطبه فيعتد لنفسه او وكل من ينع
 منه ولو بعدا وعنه او ميثرا والدعا لهما عقبه وعند الزفاف

فصل

وله شروط **الزواج** معرفة الزوج بآشانه او تسميه فلو

لا عذر

لا عذر

قَالَ زَوْجَكَ ابْنِي وَلَهُ ثَنَاتٌ لَمْ يَصِحَّ **الثاني** الْعَقْدُ وَارْكَانُهُ التَّوَلُّبُ
بِرَوْحَتٍ وَانْكَحْتُ دُونَ غَيْرِهَا أَوْ مَعَهَا هُمَا مِمَّنْ لَا حُسْنَهُ مِنْ وَلِيٍّ مُرْسِدٍ
أَيَّ عَامِلٍ خَرَجَ عَلَيْهِ مُكَلِّفٌ ذَكَرَ فِي رَوَايَةٍ فَلَا زَوْجَ نَفْسِهَا وَلَا غَيْرَهَا
وَعَنْهُ زَوْجٌ غَيْرُهَا فُزَّجَ نَفْسُهَا بِأَذَى وَقَبْلَتُهُ مِنْهُ أَوْ وَكَلَهُ بَعْدَهُ
وَعَنْهُ وَإِنْ تَزَوَّجَ فَإِنْ قَالَ قَبْلْتُ أَوْ قَبِلْتُ لِلْوَلِيِّ أَوْ وَجَّهْتُ وَلَمْ تَزَوَّجْ
اقْبَلْتُ فَقَالَ نَعَمْ صَحَّ وَقِيلَ لَا وَالشَّهَادَةُ فِي الْأَصَحِّ مِنْ خَلِيلٍ
عَدْلٍ فِي رَوَايَةٍ وَلَوْ عَدْلٌ صَرِيحٌ وَعَنْهُ أَوْ مِمَّنْ لَا ذِمَّةَ لِي
وَخَرَجَ الْإِذْمِيَّةُ وَلَا أَصْحَابُ الْأَخْرَسِينَ أَوْ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَتَانِ فِي الْعَدْرِ
وَأُولَاؤُهُ رَجُلٌ وَلَوْ تَوَصَّوْا بِكُمَا نَهَى صَحَّ وَعَنْهُ لَا **المال** الْوَلِيُّ وَالْمُسْتَفَادُ
أُولَاؤُهُ بِالْمَلِكِ وَالنَّعِصْبِ وَالنَّطْنَةِ وَالْوَصِيَّةِ فِي رَوَايَةٍ وَقِيلَ
إِلَّا مَعَ عَصْبِهِ فَيَقْدَمُ فِي الْحَقِّ الْآبُ ثُمَّ الْإِبْنُ ثُمَّ الْجَدُّ وَعَنْهُ الْجَدُّ
ثُمَّ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَخُ وَعَنْهُ الْجَدُّ كَالْأَخِ وَمَنْ لَا يُوْنُ لِمَنْ لَا بٍ وَعَنْهُ
كَامِلَاتٍ ثُمَّ سَارَ الْعَصَبَاتِ كَالْمِلَاتِ ثُمَّ الْمَوْلَى ثُمَّ عَصْبَتُهُ ثُمَّ
الْسلطانُ ثُمَّ عَدْلٌ يَقْرَأُ وَيُكَلِّلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا عَمَلَهُ وَلَا
زَوْجَ ابْنِهِ مَعَ وجودِ اقرب فان زوج بنا طلع وعنه ان لم يكن
الا قرب كفضولي الا لعضل او غيبه منقطعها وهي ما لا يصل
اليه الحجاب او يصل فلا يجيب وقيل ما لا يبلغ الا بكلفه

والا

71
وقيل ما لا يتقطع في كسبه الامر وقيل مسافة القصر فزوجه المأبد
وعنه الحاكم ويعدم اعلموا المشاوين ثم انهم ثم بالقرعة ولو سبق احدهم
صح ولو متزوج في الاقوى وبطل ما بعده فلو جهل السابق او نسى شيئا
وزوجت من شاءت منهما وعنه يفرغ ويؤمر غير القارع بالطلاق
فان امتنع طلق عليه وجدد عقد القارع فان تعا معا بطلا ولا زوج
كافر مسلمة وفي ام ولد المسلمة وابنته مسلمة وجه وكذا علمه انشد
او سلطان او ولي لشيدها ولا يتولى طرفيه الا انه امته من عبده
الصغير ومن جعل عتقها صداقا ان صح ونفسه من مولته ومن
معتقه ياذنها وعنه لا فيهما فيوكيل من يوجب وقيل هو والاب
اجاز ولده المجنون والصغير ولو ممتدة في روائه وقيل لا وعنه والبر
المكلفه وغيرهن ياذنهن وهو تصرع الميت ووطي وصيات غيرها
وليس لغيره الا بمجنونه لظهور شهرتها للرجال وعنه والصغير
كالاب وتحبيل البوغي وله اجاز اياه الا المكاتبه والمعتق
بعضها وعبده المغتوب لا المكلف وفي الصغير وجه **الواجب**
كفارة الزوج في دنه ونفسه وحرية وصناعته وبيان فلا
زوج عتيقه بناجر ولا قرينة بعين ولا عريضة بمحبي وعنه العرب
كلهم اكفاء ومن العجم كلهم اكفاء ولا حرة بعد ولا بنت باهر

بشروه وعنه الدن والمنصب فقط ولو زوجت بغير علم يصح ولو
 رضى وعنه ليس بشرط فلو زوجها ولي غير كف وسخط آخر
 فله الخيار **الفصل** في الحل من الموانع من حرم شبيب او شبيب
 او اختلاف دين او عده او احرام **فصل** لو شرط دارها او
 بلدها او زاده على مهرها او صفة فيه او طلاق ضررها او لا
 يزوج او لا ينسأ صح ولها الفسخ بخالفته ولو شرط خليفها
 وعنه او نواه او وقته او علقه على من او مشيئة ولو شرط الخيار او
 ان جاءها بالمهر لا وقت كذا ولا فلا نكاح بطلا وعنه يصح
 العقد دونه كشرط ان لا مهر او رجوعه به او الغزله او ترك
 الاشارة او الوطى او زاده في التيم وعنه بطل بكل شرط فاسد ولو
 شرط الولي على الزوج نكاح موليته فسخا باطل وعنه الامهر
 فلهما **فصل** حرم من الواقي نقر الله على حرمته في كتابه وهن
 بغير الجمع انه وجدته من قبل ابويه وان علون وسانه وبنات
 اولاده وان سفلن ولخواته وبنات اخوته ولخواته وبنات
 اولادهم وعماته وخالاته وان بعدن دون بناتهن ومنكحات
 آبايه وان علوا ومنكحات بنيه وان نزلوا وامنات منكحاته
 وبنات المدخول بها وهن الربايب او الميتة قبله في روايه فهاك

طالع

طالع

لحرم على الابد بنكاح او ملك بين شو او كن من شبيب او رضاع ولو
 من وطى شبيب او محرم وفي الميتة والطفله وجه وفي الواط والمباشر
 والمظن له الفرج والحلق روايه والى امد مطلقته مثلما حتى نكح زوجها
 غيره ومعتد غيره والمزني بها حتى توب وتقتى عدها والمحرمه لا
 رجعتها في روايه حتى تحل والمظاهر منها حتى يكره والملاعه حتى
 يكذب نفسه في روايه وشيئته وامته وامه ابنه لا ابويه بالنكاح
 حتى تعتق والمرتكب ومن هو او احدا من بها كافر غير كتابي ومن يهود
 او نصر من العرب في روايه حتى يسلمن والجمع خاصه الجز واثله
 للعبد وانكح زوجته او شريته وعمتها وخالتها قبل الزوجه باحد
 المالكين حرم على الجز نكاح الاماء الامسلة او كاسيه في روايه لا
 يملك بمن وعنه لا يرد على واحد بشرط عدم طول حن وخوف
 العت لا على حن في روايه فلو زوجها او عده عقد بطل وعنه
 في الامه للجز والجزه للعبدان استرطت الكفاؤه واعتبرت الجزه
 فيها فان شدي احد الزوجين الاخر الشيخ وفي ذلك لها وجه **فصل**
 والرضاع كالنسيب في التحريم فممن رضعت شقيقته في الحول وعنه
 ثلث وعنه واحد ولو انقل او قطع لعارض لم يتناول في وجه
 فواحد وفي الوجور والحوه روايه فالمشرب لمحضه وقيل ان غلب

طالع

طالع

وَفِي الْحَقِّ وَجْهٌ مِنْ امْرَأَةٍ وَلَوْ مَتَّهَ بَصَرُهُ لَمْ يَحِلَّ اَوْ جَوَانٍ عَنْ عَمَلٍ
 وَقِيلَ وَغَيْرِ فَوَقَفَ الْحَتَّى حَتَّى يُعْلَمَ أَمْرُهُ فَيَصِدُّ الْمَرْتَضِعُ وَلَدًا لَدَى
 أَلْبَنٍ حَتَّى كَمَا انْجَزَ قَوْلُ الْإِنِّ وَالْمَلَأَ عَنْ فَيْشُرِ الْحُرْمَةِ إِلَى فَرْعِ
 الْأَبَوْنِ وَأَصُولِهِمَا وَفَرُوعِهِمْ كَالنَّسَبِ وَفَرْعِ الْمَرْتَضِعِ لَا أَصُولَ لَهُ
 وَفَرُوعِهِمْ وَلَوْ رُطِيًا امْرَأَةً قَوْلَتْ وَارْضَعْتُ صَبَاً فَهُوَ وَلَدُ لَدَى
 النَّسَبِ وَلَوْ هُمَا وَلَوْ زَوَّجَتْ بَيْنَ وَبَقِيَ لَبْنُ الْأَوَّلِ فَهُوَ وَلَدُ
 حَمَلَتْ مِنَ الثَّانِي مَا لَمْ يَلِدْ فَإِنْ زَادَ حَمْلُهَا وَقِيلَ وَلَمْ يَنْقَطِعْ فَلَهَا وَالْأَوَّلُ
 فَلَهَا فِي لَوْ أَرْضَعَتْهُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ امْهَاتٍ أَوْلَادِهِ رَضَعَهُ وَلَمْ يَحْرَمِ
 الْوَلَدَ الْعَدَدَ الْحَرَّمَ صَارَ أَبَا لَهُ دُوْهُنَ وَجْهٌ وَلَوْ أَرْضَعَتْ بِلْتِ
 نَابِ زَوْجَتِهِ لَهُ لَبَتْ زَوَّجَتْ لَهُ أَصَابِعُ الْحَرَّمَ حَرَّمَ امْنِ
 وَالْأَصَابِعُ زَوَّجَتْ عَلَى مَا قَدَّمَ وَلَوْ ادَّعَى اخُوْتُهَا بِارْضَاعٍ حَرَّمَ
 عَلَيْهِ وَلَزَاهِي إِلَّا نِكَاحَهُ مَعَ تَلَدِيمِهِ وَلَا تَشْهَدُ بِهِ امْرَأَةٌ ثَقَّةً وَلَوْ
 أَرْضَعَهُ وَعَنْهُ امْرَأَتَانِ وَلَا حُرْمَةَ بِهِدِ بَنَى لَا يَكْرِمُهُ **فصل**
 يثبت لهما الخيار كما لم يَحْلُو لَوْ فِي وَقْتٍ وَحْدًا وَبَرَّصَ فِي أَطْلَافِ
 بُولٍ وَنَحْوِهِ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ نَسَبُ الْقَوْمِ وَقِيلَ الْفَرْجُ وَخَتَانُهُ وَجْهٌ وَلَهَا
 بَعْتُهُ وَجَبَتْ مَا مَكَّنَهُ الْجَمَاعُ بِهِ وَفِي خِصَاهُ وَسُلْطَانُهَا وَرَضَاهَا
 وَجْهٌ وَلَهُ بَرَّتْهَا وَفَرَّتْهَا وَفَقَّهَا وَالْحَادِثُ وَالشَّامِلُ

كَخَبَرِهِ فِي وَجْهِهِ وَسَيَقُطُّ بِهِ الْمُسْتَعْنَى قَبْلَ الْمُسْتَعْنَى وَالْخُلُوعُ وَجَبَتْ بِهِ بَعْدَ
 الْمُسْتَعْنَى وَعَنْهُ مَهْرُ الْمَثَلِ وَرَجَعَ بِهِ عَلَى مَرْغَرَةٍ فِي رَوَاهِ مِنْهَا أَوَّلُ الْوَلَدِ
 وَقَدَّمَ قَوْلَهُ فِي امْكَانِ الْوَلَدِ بِمَا بَقِيَ فِي وَجْهِهِ وَانْكَارُ الْعَنْتِ وَفِي
 الِيمِينِ وَجْهٌ فَإِنْ أَقْرَأَتْ أَثَبَتْ أَجَلَ سَنَةٍ مِنَ الْمَرْفَعَةِ وَتَزُولُ تَغْيِبُ
 الْحَشْفَةُ وَلَوْ فِي غَيْرِهَا حَتَّى يُرَى وَجْهٌ وَقَدَّمَ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ فِي
 الْوَلَدِ عَلَى الْيَمِينِ وَعَنْهُ قَوْلُهَا كَالْبَكْرِ وَقَبْلَ مَقْصُودِ الْيَمِينِ وَالْخِيَارُ لَا
 بِالْإِضَاءِ وَخَوْرٍ مِنْ أَمْتِ مَقْصُوعٍ وَتَمَكِّيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَلِلْوَلِيِّ مِنْهَا ابْتَدَاءُ
 مِمَّا يَحْدَى ضَرَرُهُ فِي وَجْهِهِ لَا يَزُوْجُهَا مَعْبُوبٌ وَلَوْ شِئَتْ وَلَهُ الْخِيَارُ
 نَحْلَافُهُ شَرْطُهَا مُسَلِّمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً فِي وَجْهِهِ لَا امَةً وَلَهَا خَيْرُ وَجْهِهِ
 عَبْدًا وَعَنْهُ يَبْطُلُ وَبَعْتُهَا حَتَّى عَبْدًا أَوْ بَعْضَهَا فِي رَوَاهِ وَعَنْهُ أَوْ
 حُرٍّ وَلَوْ مَعَهَا فِي رَوَاهِ وَقِيلَ عَنْهُ يَبْطُلُ هُنَا مِنْ أَخِيَا بَعْدَ حَرَامٍ
 وَبَطُلَ بَعْتُهُ قَبْلَهُ وَرَضَاهَا وَتَمَكِّيْنَهَا وَقَبْلَ عَالَمِهِ لَا قَبْلَ كَلِمَتِهَا
 أَوْ رَجَعَهَا فِي وَجْهِهِ فَإِنْ نَخَتْ قَبْلَ دُخُولِهِ فَلَا مَهْرَ وَعَنْهُ يَصْفُهُ
 لِلْسَيِّدِ وَبَعْدَ الْمُسْتَعْنَى لِسَيِّدِهَا فَإِنْ طَلَّقَ نَفَذَ وَقِيلَ ثَقَّتْ فَإِنْ نَخَتْ
 وَالْأَبْتِيَّةُ **فصل** تُقْرَأُ النِّجْمُ الْكِفَارُ وَلَوْ تَقَرَّرَ مَا أَعْتَقُوا
 حَلَّهَا وَلَوْ يَنْعَوُ الْيَنَافِيهِ وَعَنْهُ لَا يَقْرُونَ عَلَى نِكَاحٍ مَحْرَمٍ فَإِنْ أَسْلَمَ
 زَوْجُ كِتَابِيَّةٍ اسْتَمَرَ نِيْمًا يَبْعُ وَلَوْ مُخْتَلَفًا فِيهِ أَوْ مُعْتَدَةً أَوْ خِيَارَ

بعد انقضاءهما كاشلاهما معا وان اسلم احداهما غدا او ارتد
 المسلم قبل دخوله تجلت الفرقة ولا مهر ان شئت وكذا ان سبق
 والا شهر نصفه فلو ادعت سبقه فقولها كجهل السابق او دعوى
 النسخ باسلامهما معا في وجه وبعد دخوله تجلت الفرقة ولها
 المهر وعنه بعد العقد فلما ان شئت به نفقتها فلو وطئ في العقد
 ولم يسلم الاخر فيها فلها المهر والجبر على اختيار عدده من يقر
 عليهن من اسلم على اكثر ولو عتق قبله فكبر وعليه نفقة قبله
 وطلاقه ووطئه اختيار لا طهارة ولا واه في وجه ولو طلق
 الجميع بشايمين ارفع بالفرقة وله العقد على من سواهن بشرطه
 فلو مات قبله اعتد ذن لقائه وقيل اطول الاحلين من عدته
 وفاه او طلاقا غير حامل والارث لاربع بالفرقة فان اسلم معهن
 تحرم عليه ابسا انسخ وجمعا اختار واحدة ومع اماء اختار
 الجارية بشرطه اذ لا انسخ نكاحهن ولو اسلم واحدة او اسلمن
 في العقد فمهرهن حرم تعينت والمنقل للمدين لا يقر عليه من حكمه كغير
 الكتابي والمسيبان على نكاحيهما ونسخ بلحدهما وقيل لا
باب
الصداق
 نشر تيمية وينقد بدونها ولحقيفة لازادة على غير ما به درهم

وملاجان منلجان مهر ولو توجلا الى معلوم وقيل عنه او مجهول ومجلة
 الفرقة وتصح على منعه معلومه ولو منه كحمل صنعه وتعلمها وحديث
 وشعره وان في روايه فيعين المهر والبراءة ولو لم يعلمها اذا علمها
 فان تعلمته من غير فلها اجره كما لو طلقها قبله وقتلها لجهلها
 فان سمي محرما صح في الاظهر وجب مهر المثل وان خرج حرا او
 مستحقا او حرا او رذته لعيب ويخبر بالقمة فان اخلف ستر
 وعلاينه فبالعلاينه وقيل بما انعقد وتقدم قولها في تعدد ان
 ثبت تعدد العقد فلو امهرها الغل ان كان غزبا اولها اب
 والا فالقين صحت في الاولى والثانية المثل وقيل روايتان فيما نص
 بالالف لها والالف لابيها لا لغيره وهما مهر فان امهرها بعدا من
 عبيده فبالفرقة او مطلقا لو سطر وقيل فيهما مهر المثل فان يدك
 القيمة عنه او عر موصوف لزمها بقوله في وجه فان زوجها على
 طلاق ضررها بطل للمهر المثل وعنه يعص وكلمته فان مات قبله
 فلها مهرها فان امهر اربعا ما فعلى قدر مهر من وقيل اربعا وله تزويج
 ابنه الصغير باكثر من مهر المثل ويقمنه الاب لغرضه في روايه واسية
 بدونه وعنه مطلقه يتعين الاكثر من المثل او المشق وقيل ان
 نقص ضمن الاولى فان اعفها وجعله صداقا فابيت لزمها مهرها

ان لم يصح الكساح به وان اعقته كذلك عمو ولم يلزمه شيء ولو
 سألها والعقد بيد الزوج فله العفو عن نصفه اذا طلق قبل
 الدخول وعنه آلاب فله العفو عن حو الصغير منه ولو وهبته
 بعد بضعه ثم وجد ما نصفته أو يسقطه رجع وان ارأته منه فلا
 في وجهه وعنه لا فيما فان زوج عبد باذن سيده فالمرء على السيد
 وعنه في رقبته ولا يصح بيعه بغير اذنه وسعوا برقبته بدخوله فيه
 ثمسا المثنى وعنه مهر المثل ولو زوجة بأمته وجب المهر ونسقط
 وقيل لا مهر ولا بيع ببيعة من زوجته الحرة مهرها وضمن في الدية
 فيتحول اليه واجب المهر وعدم قوله فما يستقر به المهر
 وتدرج وصفه وعنه فوك من تدعى مهر المثل لا يحد في قولها
 في قبضه ولها منع نفسها حتى يقبض وقيل ان لم تستلم والنسخ الخسر
 به يحكم ولو بعد دخوله في وجهه وتستقر المهر بالمستلم والحلوه
 بلا مانع حتى وعنه أو شرعي والموت وعنه في المثل قبل فرضه
 ينصف به والفايد مع الدخول كالصحیح وعنه يجب فيه
 مهر المثل ونقبض المهر المجهول بلا اذنها وعنه والبرك البالغة
فصل تلك المعتبر بالعقد فان زاد قلها وان نقص قلها
 وتصرف فيه مما شاءت وعنه بالقبض فلا تصرف قبله ويقبضه

لا
 ٢٠

ان كنت مثل المثل والابقمته يوم المثل كما لو استحق او خرج مبيعا
 فزادته فان طلق قبل دخوله ملك نصفه فمهر وقيل لاختيار فمأوه
 قبله لها والفايت يرجع بمثله والابقمته يوم العقد وقيل المثل
 منه الى القبض لزيادة المنفصلة لها وخير في المنفصلة بين العير والتمه
 كما يتخير هو بينهما لو نقص قبل الطلاق ونقص نصفه بعده في
 وجهه والقول قولها في حد وثه وثلث غير المعين من ضلها **فصل**
 والمفوضه من لم يتم لها مهر في العقد وهي اما مفوضه البضع وهوان
 بزواج الالب أو تاذل لوليها بالاعتين مهر او مفوضه المهران تزوجها
 على ما شاء أو شاء احد هما فلهما فيما طلبت فرضه فان ابقا عليه رالا
 فرضه الحاكم بالمثل من العصبه ثم النسب ثم المهر فان لم يكن سواها
 في الاقرب ورأه على الناقصه ونقص من المزايد والعاده معتد
 وفي اجلها بها وجهه وتصير ثمن العقد ولو طلق قبل تسليمه
 نصفه وعنه يسقط الى المتعة كما قبله وبعد الميسر المقدر وعنه
 والمتعة بقدر ايجاد الزوج والكرها رقبه واقلها ثوب وعنه ما
 يقدر الحاكم وكل فرضه من غير ما ذكر طلاق ومنها لاس قبل
 ميسرته وفي فرضه اللعان واثان في فرضه بيع الزوج من الزوج
 وشراها له وجهه فان وطئت بشبهه أو اكره مهر المثل وقيل وأرث

ما في
 من
 المهر

البكال للمكدره معه ولودفعها فالت بكارتها ثم طلعها قبل
 الدخول فبضفت الميزلا ارسوا الجني به الارض قبل من المثل
فصل وليلة العرس ستة وعبرها جاز وشاه افضل وجوز
 طعام دونها وجب لاجابة المثل اليها لا غيرها في الاكل وتحتج في
 الماني لا الخالك ولا الجفلي ويقدم الاشهر الماذن ثم الاقرب
 فان كان صامنا فرضا دعوا وانصرفت والا فالاكل الشار افضل ولا
 يحضر منكم بجمعه او يصبره الا من زله ولا يابس بصور تداس وتجرم
 ستر الحيطان ولو ما ليس بصور حيوان عنه يكره غيره ولا وكل طعام
 بلا اذن مالكه والدعاء اذن في الاكل ولكن الشار والمقاطه
 وعنه لا ومن رفع في حجره شيء فله ويستحب غسل اليد قبل الطعام
 وبعد وعنه يكره قبله **فصل** في التسليم بالعقد من مكان
 استماعها في بيته الا ان شرط دارها ليل او نهارا للحرق وليلة الامه
 ونظره لصلاح امرها ان سألته بالعادة وعلى كل منهما معاشره
 الاخر المعروف وبذلك حقه ولزمها بالغسل الواجب وترك
 الذكر واخذ ما يحاف من شعر وعنه لعن دميته وقيل هو
 من الحيض ولا يخرج من بيته الا باذنه فان رخص محرمها او مات استحب
 له الاذن وله جمع من غسل لا مسكن غير رضا من له استماعها

اني غير وقت فرض ولا يطأ حيض ولا دبر ولا مقعد ولا ينظر
 احد ولا يحدث بما يجري بينهما وتسمى ويغطي راسه وتقول الكلام
 ولا ترفع قنفا ولا تعرك الا باذنها او شديها ويستحب الوضوء
 للعود وعليه المبيت عند الحرق ليله من اربع وهو قسم الاستداء
 والامه من سبع وسفره بما بقي الوطى في كل اربعه اشهر من الا
 لعذر فلو امتنع او غاب اكثر من سنته اشهر والى الفادر القدم
 فلها التسخ وعنه لا يجب الوطى فلا يجب التسخ هنا ويسمى لزوجاته
 ولو حاضا او نفسا او مرضه او ذميته دون امه الا انه يستحب
 التسويه بينهما وبداء من فرغ للحرق ضعفت الامه فلو بدا بولده
 او سافر بلا قرعه اثم وقضى له المشاف بقرعه فان امتنع منه او
 سافرت بعد اذنه سقط قسمها لا باذنه ولو لحاجتها في وجهها
 بهه نوبتها لضره باذنه وله فيخص به من شاء فان رجعت عاد اذا
 وعماد القسم الليل لمن بعثته بالنهار وبالعكر فان دخل الا
 ضر بها لا امته في نوبتها لا لحاجه اثم فلو وطى اوليت تضي
 بعد من خفيها ويقطعه لجد من يكره سبعا وليب لها فلو سبغ
 لها قضي فان زفتا اليه في ليله فالسابقه والا فالقارعه فان سافر
 بها بقرعه قضي للآخرى اذا رجع كما لو طلق وقت قسمها ثم عادت

وَقِيلَ إِنْ نَشِئْتَ أَنْ تَدْعُوَهَا فَمَشِيعَ أَوْ يَجِبُ مَنَكْرَهُ وَعَظَهَا
فَمَجْرُهَا لَا كَلَامَهَا فَوَلَّتْ فَمَضَى بِهَا عَمْرٍاءَ قَالَ تَدْعِيَاهُ
وَأَشْتِيهِ الْجَمَالَ أَشْكِنُ لِحْوَارِ ثِقَةٍ يَشْرَفُ عِلْمُهُمَا وَلِزْمُهُمَا الْحَقُّ
قَالَ إِنْ أَدَا وَالدَّاعِي حَكِيمٌ وَالْأَوَّلَى مِنْ أَهْلِهَا يَفْعَلَانِ الْمَصْلِحَةَ وَلَوْ
غَابَا أَوْ أَحَدُهُمَا مِنْ جَمْعٍ وَفَرَّقَهُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ اسْتَعْلَمَ الْجَبْرُ
وَيَحْتَثُّ عَلَى الظَّالِمِ فَيَرُدُّهُ عَنْهُ لَوْ كَرِهَ الْجَاهِلُ وَلَوْ جُنَا أَوْ
أَحَدُهُمَا انْتَفَعَ عَلَى الْأَوَّلَى لَاهِدِهِ **فصل** يَصِحُّ الْخُلْعُ مِنْ رُوحٍ
مُكَلَّفٍ وَشَفِيهِ وَمُمَيَّرٍ فِي وَجْهِهِ وَخَلَعَ زَوْجُهُ ابْنَهُ الطِّفْلَ
وَطَلَّقَهَا رَوَاهُ بَعْضُ فِي الْأَمْعِ وَلَكِنْ بَاكِرٌ مِنْ مَهْرِهَا وَجُوزَ وَقِيلَ
لَا يَنْقِضُهُ وَلِيَّهَا كَمَا يَنْقِضُ لِنَفْسِهِ وَمُدِيرٌ لِمَا يَبِيهِ وَقِيلَ مَنْ صَحَّ
خُلْعُهُ مَعَ قَبْضِهِ وَيَصِحُّ بَدَلُهُ وَلَوْ مِنْ لِحْوَةٍ بِأَلِهِ لَا مِنْ مَمْنُونَةٍ أَوَّامَةٍ
مَا فِي يَدِهَا بَعْدَ أَنْ يَسُدَّهَا فَيُسْتَفْتَى فِي زَمَانِهَا كَأَجْنَبِيٍّ دَوَّلِيٍّ صَغِيرٍ
بِمَا لَهَا وَهُوَ بَلْفُ الطَّلَاقِ طَلَاً فَإِنْ بَلَغَتْهُ أَوْ الْمَفَادَاهُ فَصَحَّ أَنْ
لَمْ يَسْوِ الطَّلَاً فَلَا يَنْقُضُ الْعِدَّةَ وَعَنْهُ طَلَقُهُ بِأَنَّهُ فَإِنْ غَنَّتْهَا
لَتَقْدِي أَيْمٌ وَرَدَّ وَهِيَ زَوْجَتُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَلَاً فَرَجِيٍّ وَلَكِنْ مِنْهَا
بِلَا جَاهٍ وَيَصِحُّ عَنْهُ لَأَقَامًا لِلْجَاهِ كَوْنِهَا عَدَمِ امْتِكَانِ الْبَيْتِ
بَوَاجِبِهِ لِكُرَاهِهِ خُلْعٌ أَوْ دَرْنِ فَبَاحٌ وَمَا جَارَ مِنْ جَارٍ عَوْضًا

وَلَوْ بَقِيَ عَدَّتُهَا لِحَامِلٍ وَمَا لَا فَلَا يَصِحُّ بَعْجُهَا أَوْ يَجِبُ مَنَكْرَهُ وَقِيلَ يَصِحُّ تَجَانُّ
وَقِيلَ الْحَزْمُ كَلَامُ عَوْضٍ أَنْ يَصَحَّ وَالْأَوَّلَى أَنْ كَانَ طَلَاً قَالَ ظَهَرَ سَتَحَقُّ
أَوْ جَرَّ أَوْ جَرَّ أَوْ نَعَدَّ رَتْبَهُ قَالِمُثْلٍ أَوْ الْقِيَمَةُ وَلَهُ رَدُّ الْمَعْبُورِ وَأَسْأَلُهُ
بَارِسُهُ فَإِنْ جَعَلَتْهُ مَا يَبِيدُهَا مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ فِي يَدَيْهَا مِنْ مَتَاعٍ فَلَمْ يَكُنْ ثَلَاثَةً فِي
الدَّرَاهِمِ وَالْمَهْرُ فِي الْمَتَاعِ وَلَوْ جَعَلَتْهُ ثَمَرِ شَجَرٍ أَوْ جَرَّ اسْتِغْنَاهَا فَكُلَّهَا بَطَلَ
وَقِيلَ يَصِحُّ تَجَانًُّا وَقِيلَ كَأَنِّي قَسَمْتُهَا وَلَوْ شَرَطَ الرَّجُلُ بَطْلَ الشَّرْطِ وَحْدَةً
وَقِيلَ يَصِحُّ وَتُسْقَطُ وَيُسْقَطُ الْعَوْضُ وَإِنْ جَعَلَتْهُ رَضَاعٌ وَلَوْ مَدَّةً
ثَمَاتٍ رَجَعَ لِحْوَةٍ مَا بَقِيَ وَالْخُلْعُ يَعْوِضُ مَعْلُومٌ لَا سَقَطَ مَا يَبِيهِمَا مِنْ
حَقِّهِ النِّكَاحِ وَعَنْهُ بَلَى وَلَوْ خَالَعَتْهُ مَرْيَمَةُ مَسْمُومَةً فَلَمْ يَكُنْ لَهَا
أَوْ مِيرَاثُهُ مِنْهَا وَلَوْ خَالَعَهَا فِي مَرْصَدٍ وَحَابَاهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ قَالَ
إِنْ أَعْطَيْتَنِي عَبْدًا أَوْ ثَوْبًا فَأَنْتَ طَالُو بَانَتْ بِمَا أَعْطَتْهُ وَقِيلَ لَوْ سَطَّ
وَعَبِيدُ وَثَبَاتُ ثَلَاثَةٌ وَلَوْ عَيْتَهُ قَبْلَ أَنْ يَصِيَّهَا فَهَوَّلَهُ وَقِيلَ الْقِيَمَةُ أَوْ
الْأَرْضُ فَإِنْ بَانَ مَعْصُوبًا لَوْ بَاعَ وَعَنْهُ بَلَى يَتِمُّ بِهِ وَلَوْ وَصَفَتْ فَخَالَفَ
بَانَتْ وَلَهُ رَدُّهُ بِقِيَمَتِهِ وَقِيلَ تَعَيَّنَ فَإِنْ طَلَّقَهَا بِأَلٍ أَوْ عَلِيَّهَا
لَزِمَتْهَا أَنْ سَأَلَتْهُ وَالْأَنْتَدَ رَجْعِيًّا فَإِنْ سَأَلَتْهُ طَلَقَهُ أَوْ أَكْرَهَتْهَا
فَنَعَلَ اسْتَحَقَّهَا وَلَوْ بَقِيَ مِنْ طَلَّقَهَا دُونَهُ وَمَنْ تَعَلَّمَ وَلَكِنْ لَوْ زَادَ
وَأَنْ يَقْضَ فَلَا وَقِيلَ فِيهِ بَسْطُهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا بِهِ نَعَلَ الْمَهْرَ وَقِيلَ

بالحمد ولو علقته بمشتم ما نشاء ما طلقته لمكلفه باننا بقسطها
 وغرها العاقلة رجيا مجانا ونقض وكيله ما نقض عن المعين
 وقيل سطل فان اطلق فلم يزد وما زاد ويلزمه نقضه وقيل تخير بين
 الجان ورده وله الرجعة ولمزم وكيلها الزايد على مهرها او
 ما عينته ويقدم قولها بمينهما في نبي الحوض عنها وتبين مجانا لا
 دعواها ضمان غيرها له وفي قدر وعينه وصفه وقيل قوله
 وقيل تحالفان ورجع المهرها فان علقته بصفه قايها ثم
 نكحها عادت الصفه ولو وجدت قبله وعنه ان وجدت فلا

كتاب الطلاق

يصح طلاق كل زوج عام وعنه او من يختار ولو في كاح مختلف فيه
 لمن اخفى غير ما دون يقع منه لنفسه ولو علقته بتزوجه ولا من
 رايل العقل غير محرم في الاظهر ولا من يلاجر اذا نيل بعدا وعنه
 او هدة قادر بقتل او اخذ مال ولا من طبل او ابنيه في روايه او
 في فاسد ولا منها بان طلق ولو وكلها وتوته وقيل يقع فان
 قال طلق نفسي ثلثا فطلقت واحد او بالجلس فواحد والخارج
 من ثلث ما شئت لها دونك ولو وكلها معا وقع المنقو
 عليه الا ان جعله اليهما سدر فيقع ما اوتعا ويخير بالرجال

زوج

فيملك الجولثا والحد اسن وعنه بالنساء فيملك على الجزه ثلثا وعنه
 الامه اسن وعنه على المولى اذا امام عليه بعد التبر والحد في
 الشقا واذا رايه وسحب لم يخاف ان لا يقوم خفيها وكرهه بلا
 حاجه وعنه لحرم والسنة فيه من حيث الحد ان لا يرد على ولده
 في طهر واحد فان خالف وتعه وحرم في الاظهر ومن حيث الوقت ان
 يكون طاهرا طهرا لم يجامع فيه فان خالف فبدعي حرام ويستحب له
 رجعتها ان امكن وعنه يجب للحايض فخير فلو علقته بحد الحائض
 وقع لها ولو ثلثا في السنة وقيل واحد ثم الماشه اذا جردت ثايبه
 والماله في المائيه ومختصان من خيصر ولو علقته بهما في غيرهما تجز
 ولحسنه واجله واعده للسنة وانجه واقبحة للبدعه وحسنه
 قبحه مجز ولا يصد الماني عدده وعنه بثلث
فصل صرحه الطلاق والفراو والبراح وقيل الطلاق وحده
 وشترها ولو فسر بغيره او قال سبق لنا في ومن وناق او من زوج
 او نكح سبق كان دين لاحكامنا في الاظهر ولا يجز شتم ولو نوى
 العزى بمقتضاه لم يقع وقيل لا وما سواه كباية فظاهر بخليته وبرته
 وايرونه وبثله والحق باهلك وانت الحرج وانت حرة او طار لو
 بلا رجعه وخفيه كاحرجي وتجري دونه في اذهبي انت محله وانت

واحد راعى راي واستبى راي وخو ذاك وعنه في حبلك على غاريك وزدحي
 من شيت وحلت للارواح ولا سبيل عليك انها ظاهرة وتقع بصريح
 لفظا وان لم ينع لا باساة باطرو ولو نواه وجا بته بنسبه فان قال لم
 انوع دت في الحكم رواه فان كتبه ما لا يبين لم ينع وقلت فان
 ضرتها او خرجها وقال هذا طلاقك وقتل او اطعمها او سقاها وقع
 وان لم ينع وقتل ان نوى انه سبب له فالاصح بقوله في الحكم انما شرط
 وقوع الحايه النيه او كونه جوا باعترسوها الطلاق فان عدا لم ينع
 ولو في حال الخصومه في روايه ثم الظاهر للثلاث وقيل عنه ما نوى
 والا فاحد وعنه واحده بايه لقوله واحده بايه في روايه ولخاري
 للجلس وامرك بيدك مراح نصته نهما وقيل شوا فلو ايتان نهما
 وفي طلع نسلك وجهان وهي نوحل بجايه فعبر نيته وسطل
 رجوعه بقول او وطى بردها ويقع بصريح منها لانيه بعددها
 في امرك بيدك وعنه بنيته كخاري وبالحايه بنيتها وندم قولها
 فيها وفي عدده ان لم يرد على نيه الزوج وقوله في الرجوع فان قال
 طلقت نسلك فعالت اخرت نسي ونوه وتنع وفل ينعين المصريح وان
 حرام طلعها وان نوى الطلاق في المشهور وعنه طلاقك وعنه
 ميم فان قال اريد به الطلاق ومع لك او عنه ما نوى وطلاقا واحدا

والحق ما نوى الا فاحد

طلقه

في حبلك على غاريك

والحل على حرام شملها وانما لك بار او حرام او طارو كايه وقيل
 لا شيء مثل كل واشترى ببارك الله عليك وتطلق ببيع جوا لا يلا
 كذا وحلت ولا حلت ببيع حكام والمهوره لاهلها وانفسها واحده
 مع القبول وعنه ملت والا فلا شيء وعنه واحده **فصل** اذا قال
 انت طالق وتوى لك ثاقله ولو قيد بها لواحده ولو قال هكذا وأشار
 بالملك فلت الا ان يرد المبتوضين ولو قال انت الطلاق او الطلاق
 يلزمي او على نهانوي ولا فاحد في الا توى ولو كره مرثا انما بامل
 كاتب طالق انت طالق او خرف كالنار ثم وكل ترتب وقوعه
 فالكل او الا كدر في مختلف بل مدخول بها والاول لغريها
 ولو جمع بالواو فالكل نهما وانت طالق واحده بل هذه ثلثي واحده
 والاخرى ثلثي وطلقة قبل طلقة مدخول بها ثنتان كعددها ولغريها
 واحده وقبلها طلقة ثنتان ههما كعددها وقيل لغريها واحده ومن
 واحده الى ثلث ثنتان وعنه ملك وواحده في ثنتان لهما وجمعها
 ملك ولو نوى عامي مراحه او اطلق الحاسب ثنتان كالمنوي
 وقيل واحده ولا يجوز ولا محله فرج طلقه او رجلك او جرحك
 او ذك ولو طلق واحدا فان اضافه الى ما نزل لم ينع وقيل في كالم
 وفي الروح وجه لا بالرتو والدفع والحل ونصف طلقه ونصف طلقه

في حبلك على غاريك

في حبلك على غاريك

في حبلك على غاريك

وَنَصَفَ طَلَقَتَنِي طَلَقَهُ وَنَصَفَا طَلَقَتَيْنِ نِسَانٌ وَتِلْكَ أَنْصَافُ طَلَقَتَيْنِ
 تِلْكَ وَقِيلَ نِسَانٌ وَتِلْكَ أَنْصَافُ طَلَقَةٍ نِسَانٌ وَقِيلَ لِوَحْدَةٍ وَنَصَفُ
 لِمَتٍ شَدَسَ طَلَقَهُ وَاحِدٌ وَلَوْ عَطَفَ الْأَمْعَ طَلَقَهُ تِلْكَ وَإِذَا وَقَعَتْ
 عِدَّةُ أَتَمَّ عَلَيْهَا وَخَبَرَ الْكُسْرَ عَنْهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مَا أَوْقَعَ وَالْكَسْرُ وَشَتَاهُ
 وَكُلُّهُ وَعِدَّةُ الْحَصَا وَالْبُحُومُ كَأَنَّ تِلْكَ وَمِلُّ الدُّنَا وَأَطْوَلُهُ
 وَأَعْرَضُهُ وَأَشَدُّ وَأَغْلَظُهُ وَاحِدٌ أَنْ لَمْ يُولَدْ وَأُتِيَ بِمَا تَشْتَرِطُ لَوْ
 لَا شَيْءٌ أَوْ لَيْسَ شَيْءٌ أَوْ طَلَقَهُ لَا سَعَّ عَلَيْكَ لَا بَابَ طَالِقٌ أَوْ لَا وَكَذَلِكَ
 وَاحِدٌ أَوْ لَا وَقِيلَ لَا وَزَوْجِي وَعِدَى عَامٌ وَيَصِحُّ الْأَسْتِثْنَاءُ فِي عِدَّةِ
 الطَّلَاقِ فِي الْمَذْهَبِ الْأَقْبَلِ لَا الْكُلِّ أَوْ لَا لَشَرْحِي فِي النِّصْفِ وَجْهٌ
 فَلَوْ طَلَقَ تِلْكَ الْوَاحِدَ فَبَيَّنَّا لِمَا لَا لَمَّا الْأَلْمَاسُ الْوَاحِدَ وَنِسَانٌ
 وَطَلَقَهُ الْأَطْلَقَةُ لِمَتٍ وَقِيلَ نِسَانٌ وَكَذَا طَلَقَتَانِ وَنَصَفُ إِلَّا
 طَلَقَهُ فَإِنْ قَالَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ الْوَاحِدُ وَطَالِقُكَ وَقِيلَ لَهَا
 نِسَانٌ فِي وَجْهِهِ وَقِيلَ بِالنِّسْبَةِ فِي الْمَطْلَقَاتِ فِي وَجْهِهِ لَا الطَّلَاقَاتِ
 فَإِنْ اسْتَشْنَى بِإِشَاءِ اللَّهِ أَوْ أَنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ فِي وَجْهِهِ أَوْ لَا أَنْ يَشَأْ
 اللَّهُ طَلَقَتْ فَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ رَحَلْتَ الدَّارَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَنَحْنُ
 بِدُخُولِهَا فِي رَوَاهُ **فَصْلٌ** إِذَا عَلَّقَهُ الزَّوْجُ بِشَرْطٍ مُرَادٍ غَيْرِ
 مُسْتَحِيلٍ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ كَالْعَتَمِ مِنَ السُّبْدِ وَلَوْ عَجَلَهُ لَمْ يَنْعِرْ وَعَنْهُ كُلُّ

المراد

منه

المراد

إِنْ عَلَّقَهُ بِمَلَكِهِ لَا غَيْرِهِ كَالْمَشْهُورِ فِي الْعَتَمِ وَلَوْ قَسَرَ لِحَمَلٍ لَمْ يَنْفَكِ
 أَنْتَ طَالِقٌ وَتَوَيَّ أَنْ تَعْلَبَ لِمَا دُرِيَ لَمْ يَحْكَمْ فِي رَوَاهُ فَلَوْ قَالَ شَبَقْتُ
 لِنِسَانِي بِالشَّرْطِ لَمْ يَرُدَّهُ بِخَرْجٍ وَحَرْفٍ أَنْ مِنْ رَأْيٍ وَكُلُّمَا إِذَا دُمِيَ
 وَكُلُّهُمَا لِلتَّرَاخِي الْأَمْعَ لَمْ يَنْفَكِ أَنْ لِلتَّرَاخِي وَمَتَّى رَأْيٍ وَكُلُّمَا فَوْرُهُ كَأَنَّ
 وَجْهٌ وَكُلُّمَا وَحَدَّهُمَا لِلدُّكْرَارِ فَلَوْ قَالَ أَنْ لَمْ أَطْلُقْ فَتَابَ طَالِقٌ
 وَقَعَ قَبْلَ مَوْتِ أَحَدِهِمَا فَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ رَحَلْتَ الدَّارَ أَلَمْ تَنْفَكْ
 فَشَرْطُ الْأَمْعِ وَقِيلَ أَنْ تَوَيَّ مُنْقَضَةٌ فَإِنْ عَلَّقَهُ بِمَتْنِ كَقَوْلِهِ لَأَشْرَبَ
 الْمَاءَ الَّذِي فِي الْكُوْزِ وَلَا مَاءَ فِيهِ وَلَوْ خَوَّهَ لَخَوَّ وَنَحْنُ وَقِيلَ لَا الْمُسْتَحِيلَ
 عَادَةً فَإِنْ قَالَ أَنْ كَلِمَتِي أَنْ شَرِبْتُ وَنَحْنُ هِيَ بَابُ تَبَيَّنَ لَا الْعَكْسَ
 وَأَمِنْ قَبْلِ أَنْ تَزُوجَكَ أَنْ أَرَادَ إِيْتَاعَهُ لِحَاكِيَةِ الْوَأَقِعِ فِي الْحَالِ وَبَلَايَةِ
 لَا تَطْلُقُ وَقِيلَ لَمْ يَنْفَكِ أَنْ تَزُوجَكَ وَلَوْ مَاتَ عَقِبَهُ أَوْ خَرَسَ
 أَوْ جُنَّ فَوَجَّهَانِ مَعَ مَوْتِي أَوْ بَعْدَهُ لَا تَطْلُقُ خِلَافَ الْعَتَمِ وَقَبْلَهُ فِي
 الْحَالِ وَقَبْلَهُ فِي آخِرِ زَمَانِهِ الْمَوْتُ وَقَبْلَهُ بِشَرْطٍ أَنْ مَاتَ بَعْدَ
 مُصِيبَةِ عَقِبٍ لَمْ يَنْفَكْ وَلَوْ خَالَهَا بَعْدَ الْحَلْفِ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ بَشَرٍ
 نَحْنُ وَالْوَاقِعُ وَبَطْلُ الْخُلْعِ وَفِي يَوْمٍ يَتَقَدَّمُ رَيْدٌ يَتَقَدَّمُ لَيْلًا وَلَمْ يَنْفَكْ
 أَوْ اقْدِمَ لَا يَنْفَكُ وَيَعْدِي كَأَقْدِمَ رَيْدٌ فَمَاتَ ثُمَّ قَدِمَ فِيهِ بِأَنْ وَقَعَهُ مِنْ
 أَوَّلِهِ وَقِيلَ لَا يَنْفَكُ كَقَوْلِهِ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ غَدٌ وَفِي الْيَوْمِ وَفِي غَدٍ

وفي بعد غد ثلث وقيل واحد كقولهم وغدا وبعد غد وفي اليوم غدا
 واحد الا ان يوي فيهما فنتان فان حلفت لمضرت غدا او لمضرت
 حقه اوليا كلفته فمات اولف قبله وقع وتيق في غد او يوم كذا
 او شهر كذا باول جزء منه وقيل يسد باخره لاحكامي روايه
 واول الشهر اوك يوم منه فآخر اوله غروب شمسهِ واخره آخر
 يوم منه فاوك آخر اوله وقيل آخر اوله غروب الخامس عشر واول
 آخره اوك ليكم السادس عشر لو طلق في شهر او سنه ولايته
 بقعه فالى سنه بانقضاء اعي عشره بالاهله فان وقع في انا شهر
 حمل من لك عشر بالحد والمقره باخر ذى الحجه فان قال اردت
 سنه كامله دتر وفي الحكم رواه فان قال لك في لك سنه فاحد
 في الحالك والاخر بان اوك كل سنه من المبتلن ولا تطلق بان
 طالق اليوم ان لم اطلقك اليوم وقيل في فان قال ان كنت تحب ان
 يعزبك الله فانت طالق فقلت احبه فقد توقف فقلت تطلق وقيل
 لا ان قتله يقلها وحنت بفعله ناسيا وعنه لا وعنه في غير
 المكتم وفعل وكيله كفعله والبعض في النفي كالجح وعنه لا
 فان تزوج بامه ابيه وعلقه بموت الاب او غيرها وقع به في
 الامح فان علقه بموت ودبرها الاب وخرجت من ليه وقعا

فان قال اذا رايت الهلاك فبروتيه ولو غيرها او مضى المثلن فان
 قال اردت بعينها قبل لاحكامي روايه وفي رايت زكاه بروتيه ولو
 ميتا لانه ما امر آه وسوق كل المعطوف والمكر على شرطه
 وقيل ان رت يتم تعلق ما ولي الشرط ونحو ما سواه الا المتأخذ
 بين عن المدخول بها بالاولى فيلغوا ما بعدها **فصل** اذا
 علقه بالخص وقع باول المشتق وخيضة بانقطاعه من المستقبل كما في
 اذا طهرت وهي طاهر وقيل بالعتل ونصفها بتبعه ايام ونصف
 وقيل لغوا المصنف وتقدم قولها حضت في حقها دون حرمتها
 ان كثرها فقل عنه متى قال ظهر وشهدت النساء طلعت فان نفته ولزمتها
 وقع فان علقه بخيضا فادعته لم ينع ان كثر نصا ولا وقع بالمذنب
 فان قال كلما حاضت واحد منكن ففترها طوا الوين تصدقته
 وتيق بكل صدقة على خرافها طلعت دونها فان علقه بان كثر طاملا
 فولدت بعد كرا حمل لم ينع وله بلا طي ولد وقله من الحمل والوطي
 بعده ينع والا فلا في الاظهر بعينه ان تكوني حاملا وتحرم وطها
 قبل استبراءه في روايه وتنع بان كنت حاملا بذكر فواحد او بانثي
 فانتن نكاحك بخلاف ان كان حملك وكما ذكرت لك شله دفعه
 فان رتبوا لدون سنه اشهر طلعت بالاولى وقيل وبالمالك والكث

رواه في
 او انما
 او انما
 او انما

بالأول وقيل وبالماني وبان ذكرت ذكرنا فطلقته أو أني فانتين فقلت
 معاك فان رثبا وقع بالأول وقيل وبالثاني فان اشكل الأول فطلقته
 وقيل ترفع وبان ذكرت ولدا فطلقته وان ذكرت — اينما
 فطلقته واحد بالأشئ قلت بالأفلام وفتح حليعه مشتتها ومشيته
 زيد ومشيتهما إلا الميت والبهيمة في وجهه وهو على التراخي وقيل
 بالجلس وسطل تعلوق الثاني له وردة وفي موته وجونه قبله ومشيته
 شكران ونحوه وجه فان قال أنت طالق واحد إلا أن يشأ أبوك
 ثلثا نساء فقلت وقيل لأشئ ويلعوا تحليفه موت الأب وجونه
 فان قال لرضا زيدا ومشيته فبعض الامع نية تحليفه فبدن في
 الحكم روايه **فصل** فان علقه بالحليف به وقع تحليفه بفعل شي
 أو ركه فلو علقه به وعادته وقع وتكرار تكرار الزرع إلا بالان يثبت
 المستكر مع غيرها على عودها وحليفه عليها فان علقه بطلوع شمس أو قمر
 زيد ونحوه فشرط لا خست به وقيل في فان قال لحفصه اذ خلقت
 بطلاق عمره فان طالق ثم قال لعمره مثله بنجر لحفصه وتوقف لعمره
 على حليفه بطلاق حفصه ولو علقه بطلاقها أو روعه توقف عليه
 فلو طلقها وهي مدخول بها فنتان بكما ثلث في الوقوع وحده
 ولغيرها واحد فلو قال لأربع اتيكن وقع عليها طلاق فصرأها

وان ذكرت غلاما فطلقته

تطلقان ذرية

تطلقان ذرية

طالق مطلق واحد فطلق ثلثا فانتان كما طلقت امرأة بعد جرح
 وأمر ابن عبدان وكذلك ثم طلق أربعاً عوص حننه عشر وقيل عشران وقيل
 عشره لقوله إن فان علقه بوصول كتابه فوصل محققا لم تطلق إلا أن
 معنى ذكر الطلاق انه اطلقها فيه فنتان **فصل** اذا قال إن
 كذا فانت طالق فاعادته ثانياً طلقت والمدخول بها باعاده ثانياً
 في العدة أخرى والثالث باليه وسئل لو جرحها اذ قال فتخلى وفاق على
 أو فتخلى أو سكر عاقم هي فم أوكنت أو أرسل اليها رسولاً ولم ين
 مشافهة أو رآها ليلاً فقال من هذا ونحوه فان كلمها بميته أو
 نائمة أو مجنونه أو غابته طلقت بنصه وقيل لا وان كانت مماء
 أو سكرانة أو أشار اليها فوجها فان لم تسمعه لعقله أرشغل
 حيث فان قال إن ذاك بالكلام فانت طالق فقلت إن ذاك به
 فعدي حر اخلت مبيته دونها حتى يكلمها فان قال إن كلما هذين
 قائما طالق فقلت كل واحد واحد اطلقا وحمل يوفقه على
 كلامهما لكل منهما واجتماع الصفات في محل لا تنفع العدة ومخالفة
 التي ليست بمخالفة للأمري وجهه وقيل لغير فاصد ترك المخالفة
 أو جاهل بمعناها فان خلف لا يخرج إلا بآذنه لم يعتد علمها به في
 وجهه وخل من في روايه إن لم يرد كل من فان نكحها قبل أن يخرج

بَعْدَ لَوْ اِذْ لَهَا فِي شَيْءٍ فَنَجَّحَتْ لَهُ وَلِغَيْرِهِ يَحْصُ وَلَوْ خَرَجَتْ لَهُ وَعَرَضَ
 الْغَيْرُ بَعْدَهُ اَوْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ اِلَّا بِاِذْنِ عَامِلٍ فَعَزَّكَ تَوَجُّهُ وَتَعْلُو
 الْحَلَمُ بِاَوَّلِ صَادِقٍ فِي الشَّانِ لَا الْخَبْرَ فِي رَجَعِهِ فَاِنْ عُلِقَتْ بِاَوَّلٍ مِنْ
 يَتَوَقَّعُ فَمَنْ مَعًا لَمْ تَطْلُقْ فَاِنْ قَامَتْ وَاحِدَةٌ فَقَطَّ طَلْفَتْ فِي وَجْهِ
فصل فَاِنْ شَكَّ فِيهِ اَوْ فِي عَدَدِهِ اَوْ بِشَرْطِهِ اخَذَ بِالْيَقِينِ فَاِنْ
 اَتَتْهُ اَوْ نَسِيَ اَلْعَيْتَنَ قَالَتْ رَعَى فَاِنْ مَاتَ اَقْرَعَ الْوَرِثَةُ وَلَوْ بَانَ
 غَيْرُهَا رَدَّتْ اِلَيْهِ اِنْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا اَوْ زَوَّجَتْ وَقِيلَ يَطْلُقَانِ فَاِنْ
 قَالَتْ هَذِهِ طَلْقًا وَاحِدًا مِنَ الطَّلَاقِ لَا التَّعْيِينَ وَالْقَرْعَةِ
 وَلَوْ قَالَ اِنْ كَانَ هَذَا الطَّارِعُ غَرَابًا فَعَمَّ طَالُو اَوْ غَايَمَ حُرًا اِنْ لَمْ يَكُنْ
 يَحْفَظُهُ اَوْ شَاءَ لَمْ يَحْرُقْ اَلْقَرْعَةُ فَاِنْ عَدَّدَ الْقَابِلُ فَلَا شَيْءَ بَلْ لَوْ اَشْرَى
 عَبْدًا صَاحِبِهِ عَنَ وَقِيلَ اَحَدُهُمَا بِالْقَرْعَةِ فَاِنْ قَالَتْ لِأَخِيْبَتِهِ وَزَوْجَتِهِ
 اَحَدًا كَمَا طَالُو اَوْ زَنَبَ وَفَتَرَ بِالْأَخِيْبَتِ قَبْلَ اَلْحُكْمِ فَاِنْ رَوَاهُ
 فَلَوْ نَادَى زَنَبَ فَلِأَخِيْبَتِهِ عَمْرٌ فَقَالَ اَنْتَ طَالِقٌ تَطْنُهَا زَنَبَ طَلَقَتْ
 زَنَبَ وَعَنْهُ وَعَمْرٌ حَكَمًا كَمَا لَوْ اَشَارَ اِلَيْهَا فَاِنْ قَالَتْ عَمْتُ اِنَّمَا عَمْرُ
 وَارَدَتْ زَنَبَ طَلَقَتْ فَاِنْ لَمْ يَكُنْ لِأَخِيْبَتِهِ فَقَالَ فَلَانَهُ اَنْتَ طَالِقٌ تَطْنُهَا
 رَوْجَتَهُ طَلَقَتْ رَوْجَتَهُ **فصل** وَنَسَخَ نِكَاحُ الْمَرْجُوعِ رِضَاعُ
 مَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ بِنْتُهَا اَوْ بِنْتُ زَوْجِهَا بِلَيْتِهِ وَارِضَاعُ مَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ

الرجعة

ن

اَمَّا لَوْ اَرْضَعَتْ رَوْجَتَهُ لَيْتَهُ اُخْرَى صَغِيرَةً اَنْتَسَخَ نِكَاحُهَا اِنْ
 كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا وَالْأَفَالِكُ بَيْنَهُ وَتَنِي نِكَاحُ الصَّغِيرِ وَعَنْهُ نَسَخَ
 فَبَتَدْرُجُ وَلَوْ اَرْضَعَتْ هَذِهِ صَغِيرَتَيْنِ مَعًا فَالْكَلُّ وَالْأَفَالِكُ لِمَا خَرَجَ عَلَى
 الْحِلَافِ وَلَوْ اَرْضَعَتْ وَاحِدَةً ثُمَّ اَتَتْهُنَّ مَعًا فَالْكَلُّ وَبِالْعَلَسِ شَبَنِي
 الْمَالِئَةُ وَكُلُّ امْرَأَةٍ اَقْبَدَتْ نِكَاحَهَا بِرِضَاعٍ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا
 مَهْرَ لَهَا وَبَعْدَهُ بِنْفُهُ وَقِيلَ كُلُّهُ اِنْ اَقْبَدَتْ غَيْرَهَا فَمِمَّا طَلَعَتْ وَنَفَسَتْ
 مُمْسِكَةً مَا عَرِمَ كَاتِلًا فِيهِ وَقِيلَ قَبْلَ الدُّخُولِ ن

بَابُ الرَّجْعَةِ

مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ مَا لَهَا مِنْ بَيْتِهِ رَجْعَتُهَا فِي الْعَدَةِ اِنْ
 لَمْ يَكُنْ رَاجِعًا وَاسْتَلَتْ وَرَدَّتْ اَوْ زَوَّجَتْ وَتَحَتَّ فِي بَيْتِهِ وَعَنْهُ
 بِإِشْهَادٍ اَوْ اَلْوَحْيِ لَا بِالْقَبْلِ وَالْمَنْ لَشَبَّوهُ وَالْمَنْ لَمْ يَلْزَمْهَا وَخَلَعَ
 فِي الْأَطْفَالِ وَعَنْهُ حَرْمٌ قَبْلَهُ فَيَتَعَيَّنُ التَّوَكُّلُ وَالْحَصْلُ بِوُطْئِهَا
 وَلَهَا الْمَهْرُ اِنْ اَكْرَهَهَا وَلَا يَصِحُّ مُعْلَقَةُ بِشْرٍ اَوْ فِي رَدِّهِ وَفِي
 الْأَجْرَامِ رَوَاهُ وَقَبْلَ قَوْلِهَا فِي الْأَصَابِ وَقَوْلُهُ فِي الرَّجْعَةِ فِيهَا
 اِنْ لَمْ تَسْبِقْهُ بِدَعْوَى اَنْتِصَايَها فَاِنْ تَدَاعَا مَعًا فَوَطْئًا وَقِيلَ يَتَرَقَّ
 فَاِنْ اَدْعَتْ اَنْتِصَاءَهَا فِي زَمَنِ كُنْ قَبْلَ اَلَا فِي شَهْرِ الْحَضِّ لَا
 بَيْتِهِ وَقِيلَ فِيهِ كَدَعَوَاهُ يَوْضِعُ الْجِلْدَ وَتَحَلَّفَ فِيهِ رَوَاهُ فَاِنْ

رَاجِعَهَا وَأَشْهَدَ لَمْ تَعْلَمْ فَنَزَّجَتْ رُدَّتْ إِلَيْهِ وَعَنْهُ قَبْلَ أَصَابِهِ
 الْمَانِي لَمَعَ انْكَارُ الرُّوحِ وَلَا يَبِينُهُ حَتَّى تَبْتَزَّ فَنَزَّجَتْ بَعْدَ أَنْ صَدَّقَتْهُ
 وَالْأَفْلَاوَمْيَ أَتَى فِي عَدَدِهِ لَمْ تَحْلَلْهُ وَلَا بِالْمَلِكِ فِي نَفْسِهِ حَتَّى نَكَلَ
 رَوْجًا غَيْرَهُ وَنَطَأَ فِي الْعِلَالِ بِالْحَشْفَةِ أَوْ قَدَرِهَا وَلَوْ مِنْ مَرَاهِقِ
 أَوْنَامٍ لَا يَسْبُغُهُ أَوْ مَالِكٍ أَوْ قَاسِدٍ دَحَا لَهُ حَرَمٌ أَوْ مِنْ مَجْنُونٍ أَوْ مَعْنَى
 عَلَيْهِ فِي وَجْهِهِ وَلَوْ غَابَ عَنْهَا عَادَ تَذَكَّرْتُ أَنَّهُ نَزَّجَتْ مَنْ
 أَجَلَهَا وَصَدَّقَهَا فَلَهُ زِكَا جَهَا ن

منع

بَابُ الْأَيْلَاءِ

وَهُوَ اسْتِنَاعُ زَوْجٍ بَصِيحٍ طَلَامَهُ وَتَحْلُفُ طَبِيعُهُ فِي الْأَصَحِّ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ وَصِفَتُهُ
 وَعَنْهُ بِكُلِّ مَنَزٍ وَعَنْهُ مُكَلَّفٌ مِنْ طَلِي زَوْجَتِهِ وَلَوْ الرُّجْعِيَّةُ فِي رَوَايَةٍ
 مُطْلَقَاتِي الْقَبْلِ بَصَرِ أَوْ كَاهِلٍ مُدَّ نَزَّجَتْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَنْهُ أَوْ أَشْهُرَيْنِ
 لِلْعَبْدِ فَلَوْ حَلَفَ لَا وَطِئْتُكَ فِي السَّنَةِ الْأَمْرِ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ حَتَّى يَطَّوَّبَ مِنْ
 السَّنَةِ أَكْثَرُ مِنْهَا كَعَلَيْقِهِ بِأَصَابَتِهَا أَوْ دُحُولِ الدَّارَةِ فِي وَجْهِهِ
 وَلَوْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَلَى أَرْبَعَةٍ عَلَى أَتْقَابِهَا فَمَوْلٍ فِي وَجْهِهِ
 وَلَوْ عَلَقَهُ مَمْلُوقٌ عَلَى الْظُرِّ تَرَاخِيَهُ عَنِ الْمَدْنِ أَوْ عِلْمٍ كَالْقِيَامَةِ
 فَمَوْلٍ وَالْأَفْلَاوَمْيَ لَوْ قَالَ لَا وَطِئْتُكَ سَنَةً الْأَوْثَمَاءُ فَمَوْلٍ وَقِيلَ لَا
 وَلَوْ عَلَقَهُ مَشْتَمًا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا وَبَعْدَ مَشْتَمًا تَحْضُ بِالْجَلِينِ

فَإِنْ حَلَفَ لَا أَطَاؤُنْ وَلَمْ يَحْشُشْهُ بِنَعْلِ الْبَعْضِ فَلَا إِلَّا حَتَّى يَطْلُبَهَا
 مِنْهُنَّ فَمَوْلٍ مَوْلٍ مِنَ الرَّابِعَةِ وَتَحْلُفُ مَوْتٍ وَاحِدٍ أَوْ طَلَاقِهَا وَإِنْ
 حَلَفَ فَمَوْلٍ مِنْهُنَّ وَتَحْلُفُ مَوْتٍ وَاحِدٍ لَا مَوْتَهَا أَوْ طَلَاقِهَا وَلَوْ حَلَفَ
 لَا أَطَاؤُنْ وَاحِدٍ مِنْكُنْ وَلَمْ يَتَوَقَّعْهُ نَفْسُهُ وَلَوْ حَلَفَ لَا وَطِئْتُ
 كُلَّ وَاحِدٍ مِنْكُنْ فَمَنْفَرَاتٍ لَا تَحْلُفُ فِي وَاحِدٍ مَوْتٍ غَيْرَهَا
 أَوْ طَلَاقِهَا وَقِيلَ كَأَنِّي قَتَلْتُهَا وَلَوْ أَنَّ مِنْ وَاحِدٍ وَقَالَ لَا أُخْرَى شَرِكِي
 مَعَهَا فَلَيْسَ بِمَوْلٍ مِنَ الْمَانِي **فصل** وَنَضْرِبُ الْمَوْلَى يَطْلُبُهَا لَا
 سَبِيحًا مُدَّةً مِنَ الْمَنْزِلِ كَوَيْعٍ مَانِعٍ بِهِ لِإِيحَا فِي الْأَطْرَافِ غَيْرِ حَضَرٍ وَقِيلَ
 أَوْ تَنَاسَلَتْ فَمَوْلٍ أَبَانُهَا انْطَعَتْ وَيَسْتَأْنِفُ لَوْ رَأَى فِي يَوْمٍ بِالْقَبْلِ بَعْدَهَا
 وَهِيَ الْجَمَاعَةُ وَالْعَاجِزُ يَحْدُثُ لِقْدَرِهِ وَلَمْ يَحْلُفْ لَصَلَاةٍ وَأَكَلٍ وَشَرِبٍ وَهَضْمٍ
 طَعَامٍ وَعَلَيْهِ نَعَائِشُ وَشَرَارِقُهُ لِمَظَاهِرِهَا وَسَقَطَ بِأَعْيَانِهِ وَقِيلَ لَا
 فَإِنْ أَمْسَعَ أَمْرًا بِالطَّلَاقِ وَصَوَّرَ وَطَلَّقَتْهُ رُجْعَتُهُ وَقِيلَ عَنْهُ بَابُ
 كَالْجَالِدِ وَتَسْنِخُ الْحَالِ لِلْإِمْرَانِ أَوْ يُطْلَقُ إِذَا رَأَى وَلَوْ ثَلَاثَ دَعَا عَنْهُ لَا
 وَتَحْلُفُ بِالْقَبْلِ وَلَوْ بِالْحَشْفَةِ وَلَوْ كَانَ بِالْمَلِكِ بَانَتْ بِأَوَّلِهِ فَإِنْ
 اسْتَدَامَ قَالَهُ مَوْلًى وَحْدَهُ فِي وَجْهِهِ فَإِنْ أَخْلَفَ كَذِبًا نَبِيَّهُ وَهِيَ تَبْ
 أَوْ شَهِدَ بِهِ نَفْسُهُ فَيَدْمُ قَوْلُهُ وَلَا تَوَلَّاهُ

بَابُ الظَّهَارِ

أَوْ طَرَفِهَا

وَأَوْ طَرَفِهَا

وَهُوَ تَشْبِيهُهُ لِمَنْ تَنَعَ بِطَاطِلِهِ وَلَوْ قَبْلَ زَوَاجِهَا أَوْ عُضْوَيَاتِهَا بِظَهْرِ
 مُؤَدَّهِ الْحَرَمِ أَوْ عُضْوَيَاتِهَا لِأَجْنَبِيَّتِهِ فِي وَجْهِهِ أَوْ رِجْلَيْهِ رَوَاهُ وَابْنُ
 كَامِي أَوْ مِثْلُهَا صَرَحَ نُسْخَهُ وَقِيلَ كِنَايَةً فَإِنْ أَدْعَى كَرَامَةً قَبْلَ
 وَقِيلَ لِأَحْكَمًا وَلَوْ ظَاهِرَ مِنْهَا وَقَالَ لِأُخْرَى أَنْتَ مِثْلُهَا فَصَرَّحَ لِي
 الْمَانَةِ إِضْرَاقًا قِيلَ كِنَايَةً وَبَصَحَ مُعَلِّقًا وَمُوقِفًا فَلَوْ عَزَمَ فِيهِ كَفَرُ
 فَإِنْ شَبَّهَتْهُ بِظَهْرِ أَيْهَا لَزِمَ بِمُكِنِّهَا كَفَرًا طَهَارًا وَقِيلَ قِيلَهُ
 وَعَنْهُ لَا شَيْءَ وَلَكِنَّهُ لَظْهَارٍ مِنْ أَمِّهِ رَامَ رَدِّهِ لَظْهَارًا وَقِيلَ لِمَنِ
 فَإِنْ كَرِهَ أَوْ ظَاهِرَ مِنْ رِجْلَيْهِ بِكَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَاتٍ فَوَاحِدَةٌ وَعَنْهُ إِنْ
 اتَّحَدَ الْجُلُوسُ وَهُوَ مُحْرَّمٌ وَتَحَبُّبُ الْكِفَانِ فِيهِ بِالْعَوْدِ وَهُوَ الْعَرْمُ عَلَى
 الْوُطْئِ فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُ أَوْ طَلَّقَهَا أَوْ أَشْرَاهَا لَمْ يَلَزِمَ لَا بَيَّطَاءُ
 الْمُسْرَاهُ حَتَّى يَكْفُرَ لَظْهَارًا وَقِيلَ مِنْ بَعْدِهِ وَحَرْمٌ وَطَى الْمَظَاهِرَ مِنْهَا
 قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَعَنْهُ إِلَّا الْأَطْعَامُ فَلَسْتَ تَقْرَأُ وَلَا يَسْتَمْتَعُ بَعْدَهُ
 فِي الْأَصَحِّ وَهِيَ مُرْتَبَةٌ وَمُعْتَبَرَةٌ بِحَالِهِ الْوُجُوبِ فَيَكْرَهُهُ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ
 وَلَا يَنْقِلُ وَقِيلَ إِلَّا إِلَى الْأَعْلَى وَعَنْهُ الْأَغْلَظُ مِنْهَا فَجَبَّ رَقَبَتُهُ
 عَلَى مَنْ جَدَّهَا وَلَوْ تَمَّ غَيْرُ مُحْرِفٍ نَضَلُ عَنْ كِفَايَتِهِ عَلَى الدَّوَامِ
 وَلَا يَلْزِمُهُ مِثْلُهَا بِصِيغَةٍ وَلَوْ كَانَتْ فِي رِوَايَةٍ أَدْمَدًا أَوْ مُعَلِّقًا قَبْلَ
 الصِّفَةِ سَلَمَةً مِنْ غَيْبٍ مُضَرٍّ بِالْعَمَلِ كَزَمَانِهِ وَعَرَجٍ يَتَرُ وَجُونَ

وَابْنُ
 كَامِي

وَابْنُ
 كَامِي

وَابْنُ
 كَامِي

وَغَمٍّ وَنَقَعَ طَرَفٍ أَوْ أَبْطَمَ أَوْ أَمْلَكَ مِنْهُ لِأَعْيُنِهِ أَوْ أَصْبَعَتْ تَحَارُورُ
 لِأَوَّلِهِ وَخَرَسَتْ مَعَ طَرَسٍ لَا أَحْرَهُمَا وَخَفِيفٌ وَمَرَضٌ مَا يُوَسِّرُ فِي الْأَعْوَرِ
 وَالصَّغِيرِ وَآمَ وَلَدٌ وَمَكَايِبُ وَعَنْهُ لَوْ تَوَدَّ شَيْئًا وَمَنْ تَعَوَّزَ بِرَجْمٍ أَوْ شَرِطَ
 عَقْبَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ عَنْ بِلَاعِ عَوْضِ رَوَاهُ وَفِي بَيْتِهِ بِالْأَشْرَافِ وَنُصْفُ رَقَبَتَيْنِ
 وَنُقْطَعُ الْخَبَرِ وَجْهٌ فَإِنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ أَوْ مَنَعَهَا صَامَ شَهْرٍ شَابِعِينَ
 فَلَوْ قَطَعَهُ لَغَرَّ عُدْرًا شَتَانَتْ وَلَمْ يَرْضَ وَخَوَزَ وَعَمِدَ وَأَمَامَ تَشْرِيقِ
 الْحَرَمِ وَوَطِئَ غَيْرَهَا لَيْلًا بَنَى وَيَنْقُطَعُ بِشَفْرِ وَمَرَضٌ سَيِّرٌ وَخَوِيبٌ
 عَاجِزٌ أَوْ وَلَدٌ فِي وَجْهِهِ وَبَوَاطِينُهَا نَاسِيًا فِي رَوَايَةٍ فَإِنْ عَجَزَ كَبُرَ
 أَوْ مَرَضَ أَطْعَمَ سِتِينَ سَكِينًا وَلَوْ ذَمَّهَا أَوْ مَكَايِبًا أَوْ مَنْ لَمْ يَطْعَمْ
 الطَّعَامَ فِي وَجْهِهِ لِكُلِّ مُسْكِينٍ مُدِيرٍ أَوْ دَقِيقَةٍ أَوْ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ
 بَقِيَّتِهِ أَجَاسٍ الْبَطْنِ أَوْ مِنْ قُوَّةِ بَلَدِهِ فِي وَجْهِهِ أَوْ رِطْلًا خَيْرًا إِنْ
 جَازَ فِي رَوَايَةٍ فَإِنْ أَخْرَجَ الْقِيَمَةَ أَوْ غَدَاهُمْ أَوْ عَشَاءَهُمْ أَوْ مِثْلَهَا أَلْهِمَ
 بَعْدَ قِيَمَتِهِ أَوْ رَدَّهَا عَلَى أَحَدٍ أَكْثَرَ فَبَلَغَ سِتِينَ أَوْ سَكِينًا
 مِنْ كَقَارِئِينَ فِي يَوْمٍ جَازَ فِي الْأَشْهُرِ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَفَارَاتُ أَخْرَافٍ
 بَنِيهِ مُطْلَقَةً وَقِيلَ إِنْ خَلَّتْ سَبَبُهَا فَلَا فَلَوْ تَنَى سَبَبًا كَثُرَ
 بَعْدَهُ وَلَا يَكْفُرُ الْعَبْدُ بِغَيْرِ الصَّوْمِ وَعَنْهُ بِحُزْنِ الْمَالِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَالْكَافِرُ
 بِغَيْرِ الْمَالِ وَلَا يَجْرِي مِنْ حُجَّتِهِ لَغَرَّ نِصْفِ رَقَبَةٍ وَصَوْمِ شَهْرٍ أَوْ طَعَامِ لِيَسْتَكْفِرَ

وَابْنُ
 كَامِي

باب اللعان

إذا فزت مكلت نوحته المظلمة بالزمان في نكاحه ولو في الذم لم تصدق
 له نكاحه فخرج بطلها إلا أن ياتي بینه أو بلاغ عنه إن كانا عدلين
 ولو فزتها به بعد أن انما أحدا لم يكن سبوا أو نفي ولولا الرجعة لغيرها
 ويتنفي الولد لا الحمل شتم في اللعان ولو في الناسد أو بعد موته
 فحب ذكره فيه وقيل يكفي ذلك فرائسه فإن أقرته ثم نقاه لونا أو نفى
 أو ما أقر أخيه لحقابه وحذفهما وسقط بلعانه وقيل لا وعذر
 بقدر من لا يجد حذفا من لا عن أو جردا عاده وصح من أقرش
 وقيل وما يؤمن من نطقه بإشارته واجمعي لا تخيبها بلسانه ولا يصح إلا
 بغيره الحاكم ومن ينقله إلى أخفه فيبداء فيقول أشهد بالله لقد
 زنت وشهد بها حاضر والاشتماء أربع مرات والخامسة
 ولعنه الله عليه إن كان من الكاذبين ثم تقول هي أشهد بالله أنه لم
 الكاذبين فمأرمانه أربعاً والخامسة وعصب الله عليها إن كان
 من الصادقين فإن حكمت حششت لثلاثين أو نقر وعنه ترك وفي نفى
 الولدان وجب زيدا في الشهادة وما هذا الولد ولدي وزيد في هذا
 الولد وله فإن نصاب من الحنن أو بدأت هي أعيد كابدال أشهد بانقسم
 واللعن بالبعد والعضب بالخط في الظاهر ويشن قياما وضع

في اللعان

أبدي على فم كل واحد عند الخامسة ويؤنك أن الله فأنما الموجبه
 وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وحضور جماعة في المواضع
 والأزمان المعطيه فإذا تم وتعت الرقة بدون نفي الحاكم في روايه
 وتابذ وعنه لا فخل بالكاذبه نفسه كالبائنه وحل وحلقه أو لكان مات
 أحدهما قبل تمامه نوارثا وحلقه الولد ولا جرد فان قذفت أربعاً لا عن كل
 واحد وقيل إن طلق معا فاحد **فصل** من أت فراشه بغير شهيد
 كونه منه كمن له من قبل الحمل وهو شبه شهر أو لا كمن أكبر وهو أربع
 سنين وعنه سنتان مند بانها أو غاب عنها لأرجعيا في وجه أو علم
 عزم اجتماعهما كما لمطل في مجلس المقدر والغائب
 على مشافهة لا يصل قبل حملة أو عذم أيلاد
 كالمسحوق وابن سبع فاقول المقدره بانقضاء عذرتها
 بالخص أو الولادة قبله والامه بعد الحق بالامتداد بالكر من شته شهر
 أو انكروا طي امه للحق بقرائنه ولو دون الفرج لحقه إلا أن تدعى
 الاستبداء وحلف في وجه وله نفيه وإن أقر لجهل أو جنس أو
 شرا أو حفظ مال لأرجاء أن نوت الولد أو مع شكره عند الخاء
 به أو الما بين على دعائه فإن طي بمنون لا شبهه فالمر للكره وكا
 نسب وغيره بالشبهه وشكره الزوج للحق بهما أو لحد هما بقرائنه

في اللعان

عَدْلٍ مُجَرَّبٍ فَإِنْ عُدِمُوا أَوْ اشْكَلَ امْتَنَعِي عَنْهُمَا وَقِيلَ نَسَبَ إِذَا بَلَغَ الْمَرْءُ
شَأْنَهُ مِنْهُمَا فَيَنْتَفِي عَنِ الْآخِرِ وَمَنْ لَحِقَ الزَّوْجَ وَلَوْ مَعَ دَعْوَاهُ وَلَوْ كَانَتْ
لَا عَنْ لَفْظِهِ وَعَنْهُ لَا يَبْتَدَأُ الْوَلَادَةَ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ يُقَرُّ بِهَا

كِتَابُ الْعِدَّةِ

لَا عِدَّةَ عَلَى مَنْ لَحِقَ بِهَا الزَّوْجُ أَوْ مَوْتُهَا فَإِنَّمَا الْمَفَارِقَةُ بَعْدَ خُلُوعِ عِلَاقَتِهِ
وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ فَالْمُطَلَّقةُ الْحُرَّةُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَأَلَمَةٌ ثَرْوَانِ
وَالْأَنْثَاءُ الْحَيْضُ فِي الْأَمَحِّ فَلَوْ طَلَّقَتْ حَائِضًا لَمْ تُعَدَّ بِهَا وَلَا يُبَاحُ
بِكُلِّ غَسَلٍ مِنَ الْخَمْرِ وَعَنْهُ الْأَطْفَارُ فَيُعَدُّ بِبَقِيَّةِ الطَّهْرِ وَتَنْقُضِي
بِأَيِّدٍ الْغَائِلَةِ وَالْأَيَّامُ وَالْخَمِيرُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ كَثِيرَانِ لِلَّهِ وَعَنْهُ شَهْرٌ
وَنِصْفُ الرَّجُلِيَّةِ لَعَوْنِهَا لِحُرِّهَا فَإِنْ أَرْفَعَتْ حَيْضُهَا مُعْتَدَةً حَتَّى يَعُودَ أَوْ
تَيَأَسَّ أَنْ يَحْمِلَ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ وَقِيلَ أَرْبَعُ سِنِينَ لَمْ يُعْتَدَتْ
بِالشُّهُورِ وَالْمُسْتَحَاضَةُ النَّاسِيَةُ وَمَنْ جَازَ زَمَانُ حَيْضِهَا يَدْفَعُ تَعْدُّ بَعْدَ
تِسْعَةِ أَشْهُرٍ وَعَنْهُ كَالصَّغِيرِ وَلَوْ حَاضَتْ فِي أَسَاءِ عِدَّتِهَا صَارَتْ إِلَيْهِ
وَالطَّهْرُ الْمَاضِي عَنْهُ مُعْتَدٍ فِي وَجْهِهِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرُ أَلَمَةٍ
نِصْفُهَا وَالْمَقْتُولَةُ بِحَسْبِهَا فِي الشُّهُورِ وَكُلُّ حَامِلٍ يَوْضَعُ مَا نَضِي بِهَامٍ
وَلَدًا وَمَنْ لَا يَحْمِلُ عَنْهُ مُعْتَدٍ وَحَكْمُهُ الْوَلَدُ الصَّبِيُّ الْمَيِّتُ وَلَوْ أَرَابَتْ
مُعْتَدَةُ الشُّهُورِ مَا دَخَلَ حَتَّى يَرَوْهُ وَنَكَحَ الْمَرْجُوحَةَ كَالْحَالِ إِلَّا أَنْ يَضَعَ لَدُونِ

تَنْقِضُهَا
أَوْ

وَعَنْهُ

أَقْلَبَ قَبْطُلًا وَالْمَوْطُوهُ بِشَبْهِهِ أَوْ زَانًا لِمُطَلَّقَةٍ وَفِي عِدَّتِهَا بَعْدَ عِدَّةِ الْأَزْلِ
وَلَوْ وَلَدَتْ وَاحْتَمَلَ أَنَّهُ مِنْهُمَا فَالْعَاقَةُ وَعَنْهُ فِي الرَّائِيَةِ حَيْضُهُ وَتَنْقُضِي
بِهِ عِدَّةَ أَبِيهِ وَتَعْدُّ لِلْآخِرِ وَلَوْ مَاتَ عَنْ أُمٍّ وَلَدَ غَيْرَ الْمَرْجُوحَةِ أَوْ اعْتَنَتْهَا
فَحَيْضُهُ أَوَّلُهُ أَشْهُرٌ مِنْ لَحْيِضٍ وَقِيلَ شَهْرٌ وَعَنْهُ لِمَوْتِ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرًا فَإِنَّمَا
الْمَرْجُوحَةُ فَلَا وَلَوْ مَاتَ أَوْ جَهَلَ الْأَيُّومَ وَلَمْ يَنْصَفْ عِدَّةَ حُرَّةٍ فَأَقْلَبَ
نَعْدَةَ حُرَّةٍ مِنَ الْآخِرِ وَالْأَقْلَابُ لَا تَحْمِلُ عِدَّةَ حُرَّةٍ أَوْ حَيْضُهُ وَلَا ارْتِثَتْ
فصل سَدَّ خَلِّ الْعِدَّةِ مَنْ وَاحِدٍ لَا ابْنَيْنِ فَلَوْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ فِيهَا ثُمَّ
طَلَّقَهَا بَعْدَ الْوُطْنِ نِيَمَةُ الْعِدَّةِ فِي رَوَاهِ وَالْأَسْتَنْافَةُ كَوَطْبِ شَبْهِهِ
أَوْ زَانًا أَوْ قَانِسِدَ وَلَوْ كَمَعَ مُعْتَدَةً عِدَّةً عَالِمًا فَاصِلًا بِهَا جَدًّا وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا
وَأَعْدَتْ لَهُ بَعْدَ تَمَّتْ عِدَّةُ الْأَوَّلِ ثُمَّ تَحَلَّى لَهُ وَعَنْهُ لَا أَبَدًا فَإِنْ كَانَ
مَدْخُولًا بَقِيَ فِي مَرْصِيهِ ثُمَّ مَاتَ فَلَا طَوْلَ مِنْهُمَا وَالرَّجُلِيَّةُ لِلْوَقَارِ
وَالْعِدَّةُ مِنَ الْفَرْقَةِ لَا الْخَبَرِ وَعَنْهُ أَنْ يَبْتَ بَيْتَهُ وَالْمُعِيْبَةُ زَوْجَتُهُ حَتَّى
يَنْقَطِعَ خَبَرُهَا فَإِنْ سَطَعَ وَالسَّلَامَةُ أَظْهَرَ تَرْتِيبَ أَرْبَعِ سِنِينَ كَالْحُرَّةِ
الْأَمَحِّ فِيهَا وَلَهَا الْمَقْفَةُ فِي مَا لَهُ ثُمَّ تَفَرَّقَ بِطَلْقِهَا وَتَعْدُّ لِلْوَقَارِ بَعْدَهَا
فَقِيلَ طَاهِرًا وَعَنْهُ وَبِاطْنًا فَلَوْ قَدِمَ قَبْلَ زَوْجِهَا فِي وَجْهِهِ وَكَذَا بَعْدَهُ
قَبْلَ دُخُولِهِ وَبَعْدَهُ لَخِيَرَتُ مِنْ أَحَدِهِمَا أَعْقَدَ أَوْ أَحَدَهُمَا وَعَنْهُ مَنِ
الْمَانِي وَرَجَعَ الْمَانِي فِي رَوَاهِ عَلَيْهَا وَقِيلَ أَنْ حَكَمَ بِالْفَرْقَةِ بِالْمَانِي فَلَا تِلْكَ

أَوْ كَانَتْ الْعِدَّةُ أَظْهَرَ
وَأَنَّ كَانَتْ الْعِدَّةُ أَظْهَرَ
وَأَنَّ كَانَتْ الْعِدَّةُ أَظْهَرَ
وَأَنَّ كَانَتْ الْعِدَّةُ أَظْهَرَ

ووظي الثاني بشبهه

وَالْأَفْلَاذِلَ بَعْدَ خِيَارِ **فصل** تَحْدُ الْمَتَوَفَى عَنْهَا وَعَنْهُ وَالْمُسَوْتَهُ
عَدَّتْهَا بِاخْتِيَابِ الزَّوْنَةِ وَمَا يَدْعُو إِلَى وَطِئِهَا فِي نَفْسِ أَوْلِيَايَ وَتَلْزَمُ
الْمَتَوَفَى عَنْهَا مَنْزِلُهَا أَذَلَّ الْأَمَانِ وَلَهَا الْخُرُوجُ لِجَنَّتِهَا نَهَا وَالْأَمْلَاءُ
وَلَوْ أَتَقَلَّتْ بِأَذْنِهِ مِنْ بَلَدٍ فَمَاتَ قَبْلَ مَنَارِقِهِ يَوْمَهُ رَجَعَتْ إِلَى مَنْزِلِهِ
وَبَعْدَهُ بِمَنْزِلِهِ إِذَا وَصَلَتْ وَقِيلَ خَيْرٌ وَلَا تَسْأَلُ لِحَجٍّ وَلَا غَيْرِهِ
فِي الْعِدَةِ فَإِنْ مَاتَ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ أَقَامَتْ لِلْعِدَةِ وَإِنْ فُوتَ وَقِيلَ إِنْ
أَسْعَى لَهُ وَالْأَمَضَتْ وَلَوْ أَحْرَمَتْ بَعْدَهُ أَقَامَتْ لِلْعِدَةِ وَإِنْ قَاتَلَهَا
الْحَجَّ فَتَحَلَّ بِعَمَلِهِ وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَحْرَامِهَا وَهِيَ فِي سَبْعَةِ رَجَعَتْ وَالْأَمَضَتْ
إِنْ سَأَوْتُ وَالرَّجْعِيَّةُ رُوحُهُ لَهَا الْفَقْهُ وَالْمَكْنَى أَحَدَتَا وَلَمْ يَتَوَفَّ
أَحْمَلُ الْمَكْنَى فَنُطِفَ فِي رَأْسِهِ وَلَا شَيْءَ غَيْرِهَا إِلَّا بِحُلٍّ لَا حُلَّ كَانَ لَهُ وَلَهُ
مُسَاكَنَةُ الْبَائِنِ إِذَا انْفَرَدَتْ تَوْضِيعٌ مَعَ مُحْرَمٍ **فصل** مِنْ مَلَكَ
جَمِيعَ أُمَّه تَحَلَّى لَهُ عَدْرُ وَجْتِهِ وَلَوْ طِفْلُهُ فِي رِوَابِهِ مِنْ رَجُلٍ بَيْعَ أَوْ غَيْرِ
لَمْ يَسْتَمِجْ بِهَا لَمْ يَنْزِلْ أَوْ نَظَرَ عَنْهُ إِلَّا الْمُسَيَّبَةُ بَعْدَ الْوُطْئِ حَتَّى يَسْتَرْهَا
بِحَيْضِهِ أَوْ شَهْرِ لَهَا غَيْرِهِ أَوْ آيَتِهِ وَعَنْهُ ثَلَاثَةٌ أَوْ وَضَحَ فَإِنْ رَفَعَ حَيْضُهَا
لَا تَنْدَرِي مَارْفَعَةً فِي عَشْرَةٍ وَلَوْ أَشْرَى مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ
أَوْ بَعْدَهُ فِي رَجُلٍ أَوْ غَيْرِ مِنْ رَجُلٍ فَاعْتَقَهَا الزَّوْمَ وَحَيْضُهَا وَوَلَدَتْهَا
قَبْلَ اسْتِبْرَاءِ فِي رِوَابِهِ وَفِي مَنْ خِيَارِ بِلَا كَحَا أَذَلَّ وَلَا يَسْعَى مَوْطُونَةٍ

ووظي الثاني بشبهه

قَبْلَهُ فِي الْأَمْعِ كَزَوْجِهَا وَلَوْ رَدَّتْ يَسْخِرُ أَوْ قَالَ لَهُ وَعَنْهُ بَعْدَ الْبَيْتِ
رَجَبٍ وَتَحْدُ الْمَلِكِ شَرْطٌ فَلَا يَجِبُ لَأَسْلَامِ كَافِرٍ أَوْ مَرْتَدٍّ أَوْ عَجَزٍ
مَكَاتِبِهِ أَوْ أَنْفَكَ رَهْنٍ أَوْ مَشْرَاوَهُ مَا دُونَهُ أَوْ مُحْرَمٍ مَكَاتِبِهِ بَعْدَ
اسْتِبْرَائِهِمَا وَتَعْدُدُ بَعْدُ دَلْوِ الْوَطْئِ وَلَوْ بَانَتِ الْمَشْرَاوَةُ حَامِلًا
فَادْعَاهُ الْبَايَعُ بَطُلٌ الْبَيْعُ وَلِحَقَّةِ انْصَدَقَ الْمَشْرَى أَوْ لَدَّتْ لِأَمْلِهِ وَأَقَرَّ
الْبَايَعُ بَوَاطِنَهَا وَالْأَفَالِيعُ كَالِهُ وَالْوَلَدُ قَبْلَ أَنْ يَدْعُو الْمَشْرَى وَالْحَلْمَةُ وَقِيلَ لَمْ

النِّقَاطَاتُ

تَحِبُّ النِّفَقَةَ لِرُوحِهِ نُوَطَاطُهَا بِبَدَلِ نَفْسِهَا وَلَوْ لَعَابٍ فَيُرْسَلُ فَإِنْ
قَدِمَ وَالْأَفْرُصَتْ وَلَوْ مَعَ مَا يَنْجِي بِهَا مِنْ حَيْضٍ وَمَرْضٍ وَتَوَاتُوهُ مِنْ عَنْهُ
رَجَبٍ وَصَغِيرٍ وَمَرْضٍ أَوْ مَنَعَهَا لِقَبْضٍ مِمَّنْ أَسْأَلَ لِحُرْمَةٍ دَامًا وَلَا أَمَامَهُ
مُدَّةً مَقَامُهَا عِنْدَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ يَقْدَرُ الْكُفَايَةُ مِنْ قَبْلِ وَأَدَمَ وَخَادِمٍ
وَاحِدٍ لَمْ يَلْزَمْ لِحُدْمِهَا نَفْسُهَا أَوْ مَرْضَى وَالْكِسْوَةُ فِي أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ
وَأَقْلُ الْكُفَايَةِ فَيُصْرَقُ وَأَوَّلُ وَمَنْعُهُ وَمُدَّاسُ وَجْبَةٍ لِلشَّتَاءِ وَمَا
نَفَرَسُهُ لِلْجَلُوسِ وَالْدَّمَارُ لِلنَّوْمِ وَيُفْرَضُهَا الْجَاهِلُ بِاجْتِهَادِهِ كَالِ
الزَّوْحِيِّ وَالْمَلِكِ فَلَمْ يَسْرِ مِنْ أَرْبَعِ قُوَّةٍ وَأَدَمُهُ وَكُسُوتهُ وَفَرْسُهُ
وَالْفَقِيرُ مِنْ أَدُونِهِ وَلِلْمُخْلِيفِينَ كَالْمُوسَطِينَ مَا بَيْنَهُمَا وَالْخَادِمُ كَالْفَقِيرِ
وَلَوْ طَلَبَتْ نَفَقَتَهُ لَتَخْدُمَ نَفْسُهَا لَمْ يَكُزَمْ كَمَا لَوْ قَالَ الزَّوْحُ أَنَا لِحُدْمِهَا

الخادم

فَوَجْهٌ وَالذَّهْنُ وَالتَّيْدَرُ وَالْمَشْطُ مِنَ النِّفَقَةِ كَالْمَاءِ لَا الطِّيبُ
 وَالِدَوَاءُ وَالطِّيبُ وَلَوْ بَلَّيْتَ الْكِسْفَ أَوْ شَرَقْتَ قَبْلَ الْمَلِكِ لَمْ يَنْزِمْ
 بَدَلَهَا وَلَوْ نَشِئْتَ بَعْدَهَا لَحَقِيَ تَشْلِي وَجْهِهِ وَلَوْ مَاتَ أَوْ طَلَقَهَا
 فِيهَا رَجَعَ بِتَسْطِ مَا بَقِيَ وَتَمْلِكُهَا بَقِيَّتُهَا فَفِيهَا الْمَصْرُفُ فِيهَا مَا
 لَا يَصْرُفُ بَدَلَهَا أَوْ يَخْلُجُهَا لَهَا وَلِلْمَتَوَتَةِ الْحَامِلِ مَدَّتُهُ وَقِيلَ بَعْدَ
 رَضْعِهِ فَلَوْ عَجَلَ فَإِنْ عَدِمَهُ رَجَعَ بِهَا فِي الْأَصَحِّ وَهِيَ لَهَا بِسَبَبِهِ
 لِنَفَقَتِهِ وَعَنْهُ لَهُ فَكَتَفَقِهِ وَتَجَبَّرَ الْقَادِرُ لَا مِتْنَاعَهُ وَجَلَسَ
 فَإِنْ اصْطَرَفَهَا فِرَاقُهُ فِي وَجْهِهِ يَوْمَ الطَّلَاقِ فَإِنْ اشْتَعَلَ طَلَقَ عَلَيْهِ
 كَالْمَغْضَرِ بِهَا أَوْ بِالْكَسْرِ فِي الْمَقْصُورِ وَلَوْ بَعْدَ اخْتِيَارِ الْمَقَامِ الْمَاضِي
 وَنَفَقَتِ الْحَارِمِ وَالْأَدَمِ وَمَا نَقَصَ عَنْ نَفَقَتِهِ الْمَثَلُ فَبُثِّتَ فِي ذِمَّتِهِ
 وَقِيلَ لَا فِي التَّكْبِيِّ وَنَسَخَ شَيْدٍ أَوْ لِي صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ بِهِ
 وَجْهٌ وَتَسْقُطُ بِالْكَسْرِ وَالرَّدَّةِ وَالطَّلَاقِ بِصَوْمٍ أَوْ حَجٍّ وَغَيْرِهِ
 حَلَّتْهَا وَلَوْ بَادَنَ فِي وَجْهِهِ وَعَنْهُ وَمُضَى الرِّمْنُ أَنْ يَنْفَرُ وَنَقَدَ
 قَوْلُهَا فِي بَيْضِهَا وَتَشَوُّرُهَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَقَوْلُهُ فِي زَمَنِهَا وَفَرْضُهَا
 وَبَذَلُهَا وَفَقَرُهَا أَنْ عَرَفَتْ بِهِ **فصل** وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ رَقِيعَةٍ أَلْمَعْرُوفِ
 وَبِمَرْضَةٍ وَأَعْقَانَةٍ وَلَهُ وَطَى الْمَوْهُوبَةِ لَهُ وَالْمَشْرَاهُ مَا لَهُ إِنْ تَمَلَّكَ
 وَلَيْسَ الرِّفْقُ بِهِ وَإِنْ لَحَنَهُ عِنْدَ التَّقَالِبِ وَالنَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَإِطْعَامُهُ

لا الطيب
 لا الكسوف
 لا التيدار
 لا المشط

النائم

مِمَّا تَوَلَّاهُ وَلَا يَمْلِكُ لِحَبَانٍ عَلَى الْخَارِجَةِ وَلَا اسْتِزَاعُهَا لغيرِ
 وَلَهَا الْأَمَانَةُ وَلَا حَكِيمُهُمْ مَا يُعْزِمُ فَبِعَزْرِ عَلَيْهِ كِبَارُهُ وَعَلَيْهِ
 اطْعَامُهَا وَشَقِيَّتُهَا وَجَبَرِ الْمُتَنَبِّعِ عَلَى النِّفَقَةِ أَوْ الْبَيْعِ أَوْ دَخِ الْمَالِ
فصل كُلُّ تَخَصُّصٍ يُوَارِثَانِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ وَعَنْهُ أَوْ أَحَدِهِمَا وَلَوْ
 مَجْنُونًا أَوْ نَفْسًا أَوْ تَصِيبَ وَعَنْهُ أَوْ رَحِمَ نَفَقَتِ الْفَقِيرِ وَرُوحَتِهِ
 رَوَاهُ وَلَوْ كَانَ صَحِيحًا مُكَلَّفًا بِالْأَحْرِقَةِ فِي الْأَصَحِّ عَلَى غَيْرِهَا وَهُوَ مَنْ
 فَضَلَ عَنْهُ عَنْ وَاجِبِ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ مَا يُنْفِقُهُ وَطَرِ الطِّفْلِ فِي
 الْحَوْلِ مِثْلُهُ وَلَوْ كَانُوا أَجْمَاعًا فَبَيْنَهُمْ لَوَارِثُهُمْ وَسِدَاءُ بَابُوهُ
 بِالسُّوْتَةِ وَقِيلَ لَا لِمَرٍّ وَقِيلَ لَا لِأَبٍ وَقِيلَ لَا لِأَبْنٍ الْجِدُّ بَعْدَهُمْ
 ثُمَّ كَالْمِيرَاثِ وَتَخَصُّصُ الْأَبِ بِنَفَقَتِهِ وَلَكِنْ وَلَا نَفَقَةَ لِمَخَالَفَتِهِ وَعَنْهُ
 الْأَعْمُوسُ نَسَبُهُ وَإِذَا لَمْ يَبْنُو مُدَّةً سَقَطَتْ **فصل** وَأَجَوُ
 النَّاسِ لِحَضَانَةِ الطِّفْلِ وَنَحْوِ أُمِّهِ ثُمَّ أُمُّهَا الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبَ ثُمَّ
 أَبُوهُ ثُمَّ أُمُّهُ ثُمَّ جَدُّهُ ثُمَّ أُمُّهُ ثُمَّ أَخُوهُ الْأَقْرَبُ ثُمَّ لَأَيُّهُ ثُمَّ لَأَيُّهُ
 ثُمَّ خَالَاتُهُ ثُمَّ عَمَّتُهُ وَعَنْهُ أَخُوهُ مِنْ أُمِّهِ وَخَالَاتُهُ أَوْلَى مِنَ الْأَبِ
 فَلَحْنُهُ مِنْ لَوْنِهِ إِخْوَانُهُمْ وَهَوَلَاءُ إِخْوَانُ مَنْ فِي الْعَصَبَةِ وَلَقَدْ رَعَى
 بَيْنَ الْمُشْتَوَرِّ وَالذَّكُورِ كَتَبَ الْعَصَبَةُ بِمَنْ بَعِيَتْ ذَوْرُجُهُ فِي وَجْهِهِ
 فَإِذَا عَدِمُوا فَأَلْحَمُوا وَلَا حَضَانَةَ لِقَرٍّ وَلَا فَاسِقٍ وَلَا فَارِسٍ وَلَا فَارِسَةٍ

وَلَا مَرْجِعَ بِأَحْبَبِي مِنْهُ وَتَعَوَّذُ خَصَاتِمَهُمْ بِزَوَالِ الْمَانِعِ وَالْأَبُ الْحُبْنَتِ
سَبْعَ وَأَيْتُهُ الْغَيْرِ بِأَبِيهِ أَوْ مِنْ قَامَ مِنْهَا فَانْ لَخَارِ أَمَّةَ كَانَ
عِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَهُ نَهَارًا وَالْأَفْعِدَةُ فِيهِمَا وَلَا مَنَعَهُ مِنْ زَارَتِهَا وَلَا هَا
مِنْ تَرْصُدِهِ وَلَوْ بَلَغَ مَعْتُوهَا فَهِيَ أَحْرَبُ وَتَنْتَقِلُ بِامْتِنَاعِهَا إِلَى إِمْنِهَا وَقُلْ
إِلَى الْأَبِ وَمَنْ شَافَرَهُمَا مَشَافَةً قَصْرًا قَامَهُ فِي طَرَبٍ وَلَكِنْ أَمِينٍ
فَالْأَبُ أَحْرَبُ فِي الْأَظْهَرِ وَالْأَفَالِقِيمُ وَإِنْ شَافَرَ لِحَاجَهُ أَوْ قَرَبًا
فَالْأُمُّ وَلَا مَنَعَ الْأُمِّ مِنْ رِضَاعِهِ وَلَوْ بَاجِرَ سَلَامًا وَإِنْ تَزَعَّ بِغَيْرِهَا

كتاب الجنايات

الْقَتْلُ الْمَقْصُودُ عَلَى أَرْبَعٍ أَضْرِبَ **عَمْدٌ** وَهُوَ تَصُدُّ الْجَنَاحَ وَلَوْ مَرَّهَا مَّا
يَقْتُلُ غَالِبًا مِنْ مَحْدِدٍ لَهُ مَوْرَثَةُ الْبَدَنِ وَلَوْ لَطَعَ سِلْعَةً مِنْهُ أَوْ مِنْ صَغِيرٍ
بَلَا أَدْرَاوْ شَقِيلٍ لَدِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ فَمَقْتُلٌ أَوْ تَكَرَّرَ أَوْ جَالٍ ضَعِيفٍ أَوْ فَوْجٍ جَرَاوْ
بَرْدًا وَدَفْعٍ مِنْ شَاهِدٍ أَوْ الْقَاءِ سَعْفٍ أَوْ حَابِطٍ عَلَيْهِ أَوْ قَطَعَ نَفْسَ لَحْنِقِهِ
وَعَصْرُ خَصِيئِهِ أَوْ الْقَاءِ حَيْثُ أَوْ سَبْعٌ قَالُوا فِي مَاءٍ أَوْ نَارٍ لَا يَكُونُ الْخُلُوصُ مِنْهُ
أَوْ أَمْرُهُ مَنْ لَا يَعْلَمُ حَظْرَهُ أَوْ لَا يَمْنَعُ أَوْ لَا يَنْهَى عَنْهُ أَوْ عَمْدٌ تَسْلِيهِ
بَشَاهِدٍ عَلَيْهِ زُورًا أَوْ حُكْمِهِ بِهَا أَوْ شَجْعٍ أَوْ جَسِيئَةٍ يَمُوتُ جَوْعًا
أَوْ عَطَشًا فَإِنَّ الْمَاءَ مَكُونًا فِي أَرْضٍ سَبْعَةٍ أَوْ ذَاتِ حَيَاتٍ فَكَمْ مَسْكٍ
لِلْقَتْلِ لِحَبْسٍ حَتَّى يَمُوتَ وَعَنْهُ يَقْتُلُ وَإِنْ الْقَاهُ مِنْ شَاهِدٍ فَاَلْمَقَاهُ آخَرُ

بَسِيفٍ فَقَدْ أَوْجَرَحَهُ غَيْرَ مَوْحٍ وَدَحَى آخِرًا فَالْعَالِ الْمَانِي وَإِنْ
الْقَاهُ فَالْمَقَاهُ جَوْتُ قَبْلَ وَصُولِهِ أَوَّالَتُهُ شَتَا وَأَدْعَى جَهْلَهُ بِهِ أَوْ
خَطَا جُرْحَهُ فِي لَحْمٍ فَعَمْدٌ وَقِيلَ سَبْعُهُ **وَشِبْهُ عَمْدٍ** وَهُوَ قَصْدُ
الْجَنَاحِ مَّا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا لِمَنْ يَضُرُّهُ بِشَوَاطِ أَوْ عَصَا صَغِيرَةٍ أَوْ الْقَاهُ فِي
مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ شَوْحَةٍ مَّا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا أَوْ الْقَتْلُ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرُ قَالٍ أَوَّلُهُ عَلَيْهِ أَوْ
مَنْعَ يَضُرُّهُ مِنْ طَعَامِهِ أَوْ أَمْرٍ كَنَّهُ إِجَاوَهُ مِنْ هَلِكَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ
وَخَطَا وَهُوَ أَنْ يَحْصُلَ الْجَنَاحُ مِنْهُ بِالتَّصَدُّ فِي الْعَمَلِ مَنْ قَتَلَ مَالَهُ
فَعَمْدٌ فَادَى الْمَاءَ مَنْ مَرَى غَرَضًا أَوْ صِيدًا فَأَعْرَضَهُ فَاصَابَهُ أَوْ ضَرَبَ
حَامِلًا أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهَا دُوسُلْطَانٍ فَاسْتَقَطَتْ أَوْ صَاحَ بِصَبِيٍّ أَوْ مَعْتُومٍ أَوْ
غَائِلٍ قَدْ هَبَّ عَقْلُهُ أَوْ سَقَطَ أَوْ فِي الْقَصْدِ كَمَنْ قَتَلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَنْ
يُظَنُّ حَرْشِيًّا وَهُوَ سَلَمٌ أَوْ قَصْدٌ رَمَى الْكِنَارَ لِيَضْرِبَ فَاصَابَ سَلَامًا
يَسْرُوبُهُ وَخَوْهُ **وَمَا أَرَى مَجْرَى الْخَطَا** الْجَنَاحُ غَيْرُ الْمَكْلَفِ وَعَنْهُ
الْمُتَعَرِّضُ عَمْدٌ وَالنَّامُ يَقْتُلُ عَلَى إِنْسَانٍ فَيَقْتُلُهُ وَالْمَتَعَدِّي سَبْعُهُ
كَلَفٌ حَرْصٌ صَغِيرٌ غَضَبُهُ فِي يَدِهِ وَلَوْ مَرَّ بِرَجُلٍ وَجْهُهُ أَوْ سَوَاطِطُهُ فِي يَدِهِ
فِي طَرَفِهِ غَطَاهَا أَوْ لَمْ يَلْمَسْهَا أَوْ لَمْ يَجْرُقْهَا إِلَيْهَا فَعَمْدٌ أَوْ غَيْرُ
ذَلِكَ مِمَّا نَفَضَ بِهِ كَمَا تَبَيَّنَ فِي الْغَضَبِ **فَصْلٌ** فِي الْعَمْدِ بِحَبْسِهِ
أَحَدَ شَيْئَيْنِ نَوْدٍ أَوْ دِيهِ فَيَجِبُ الدِّمَةُ أَلْعَفُو عَلَيْهَا أَوْ مَطْلَتَا وَإِنْ

وَالْأُمُّ لَا مَنَعَ الْأُمِّ مِنْ رِضَاعِهِ وَلَوْ بَاجِرَ سَلَامًا وَإِنْ تَزَعَّ بِغَيْرِهَا
وَالْقَتْلُ الْمَقْصُودُ عَلَى أَرْبَعٍ أَضْرِبَ عَمْدٌ وَهُوَ تَصُدُّ الْجَنَاحَ وَلَوْ مَرَّهَا مَّا
يَقْتُلُ غَالِبًا مِنْ مَحْدِدٍ لَهُ مَوْرَثَةُ الْبَدَنِ وَلَوْ لَطَعَ سِلْعَةً مِنْهُ أَوْ مِنْ صَغِيرٍ
بَلَا أَدْرَاوْ شَقِيلٍ لَدِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ فَمَقْتُلٌ أَوْ تَكَرَّرَ أَوْ جَالٍ ضَعِيفٍ أَوْ فَوْجٍ جَرَاوْ
بَرْدًا وَدَفْعٍ مِنْ شَاهِدٍ أَوْ الْقَاءِ سَعْفٍ أَوْ حَابِطٍ عَلَيْهِ أَوْ قَطَعَ نَفْسَ لَحْنِقِهِ
وَعَصْرُ خَصِيئِهِ أَوْ الْقَاءِ حَيْثُ أَوْ سَبْعٌ قَالُوا فِي مَاءٍ أَوْ نَارٍ لَا يَكُونُ الْخُلُوصُ مِنْهُ
أَوْ أَمْرُهُ مَنْ لَا يَعْلَمُ حَظْرَهُ أَوْ لَا يَمْنَعُ أَوْ لَا يَنْهَى عَنْهُ أَوْ عَمْدٌ تَسْلِيهِ
بَشَاهِدٍ عَلَيْهِ زُورًا أَوْ حُكْمِهِ بِهَا أَوْ شَجْعٍ أَوْ جَسِيئَةٍ يَمُوتُ جَوْعًا
أَوْ عَطَشًا فَإِنَّ الْمَاءَ مَكُونًا فِي أَرْضٍ سَبْعَةٍ أَوْ ذَاتِ حَيَاتٍ فَكَمْ مَسْكٍ
لِلْقَتْلِ لِحَبْسٍ حَتَّى يَمُوتَ وَعَنْهُ يَقْتُلُ وَإِنْ الْقَاهُ مِنْ شَاهِدٍ فَاَلْمَقَاهُ آخَرُ

يُخِطُ الْجَانِي عَنْهُ نَزْدٌ نَقَطُ يَجِبُ لِرِضَاهُ وَلَوْ مَاتَ الْقَاتِلُ قَبْلَهُ رَجِبَ
فِي رِكَبَتِهِ وَإِنَّمَا يَجِبُ الْكَوْدُ بِشَرْطِ حَيْفِ الْعَالِمِ فَلَا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ
أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ زَائِلِ الْعَقْلِ أَوْ لَوْحِيٍّ فِي وَجْهِهِ وَمَكَافَاتُهُ لِلْمَقْتُولِ وَهُوَ أَنْ لَا
تَنْضَلَهُ يَدٌ أَوْ خَرْتُهُ أَوْ أَيْلَدَ أَوْ مَلَكَ فَلَا يَنْتَقِلُ سُلُوكُهُ بِكَافِرٍ وَلَا جُرْعَةٍ
إِلَّا أَنْ يَجْرَحَهُ بِسِلْكِ أَوْ يَغْتَوِجَ بِشَيْءٍ مَرَّتَ بِهِ أَوْ سَبَّ أَسْلَامَهُ
أَوْ عَنَقَهُ قَبْلَهُ وَإِنْ أَسْلَمَ أَوْ عَنَقَ قَبْلَ الْإِصَابَةِ سَقَطَ إِلَى الدِّيَةِ فِي وَجْهِهِ
وَلَوْ أَدْعَى رَقَبَةً أَوْ كَفَرًا أَوْ قَدْ مَكَفُوا وَقَالَ كَانَ يَسْتَأْذِنُ أُولَى
وَلَا تَنْضَلُ لِدَوْلَرِيَةٍ فَيُقْتَلُ الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى عَنْهُ إِنْ أُعْطِيَ نِصْفُ الدِّيَةِ
وَلَا يَزِيدُ فِيهِ الرِّقْقُ عَنْهُ بِلَا عَصْمَةٍ الْمَقْتُولِ فَلَا قَوْدٌ لِحَرْبِي وَلَا مُنْزِدٌ
وَأَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهُ وَلَا زَانٌ مُحْضَنٌ فَإِنْ طَعَنَ يَدَهُ فَأَرْتَدَّتْ عَادَ وَمَاتَ قَتْلُ
بَنِيهِ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَسِرْ فِي زَدَّتْهُ وَلَوْ مَاتَ مُرْتَدًّا سَقَطَ فِي الْمَنْعَةِ فِي الطَّرَفِ
وَجْهٌ **فصل** فَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ قَتَلُوا بِيَهُ فِي الْأَطْفَالِ وَالْمَرْثَةِ بَعَاوَهُمْ
فِي عَدِّ الْجِرَاحِ وَتَسْقُطُ بِشَرْكِهِ مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَعَنْهُ لَا فِي شَرْكٍ
نَفْسِهِ أَوْ النَّبْعِ أَوْ الْمَنْعَةِ وَجْهٌ وَإِنْ قَتَلَ وَاحِدٌ جَمَاعَةً طَلَبَ أَوْلِيَاؤُهُمْ
قَتْلَهُ لَمْ يُقْتَلْ اِكْتِفَاءً وَإِنْ تَشَاخَوْا قَدَّمَ بِالْقَرْعَةِ وَقِيلَ بِالسُّبْقِ مَنْ
بَدَأَ أَخَذَ حَقَّهُ وَلِلْبَائِقِينَ الدِّيَةُ وَلَوْ وَرِثَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ **فصل**
وَجَرَى فِي الطَّرَفِ كَالنَّفْسِ وَتُعْتَبَرُ هُنَا أَيْضًا إِمَّا كَانَ الْأَسْتِغْفَارُ وَلَا

٣٠
٢

حَيْفُ نَفْسِ الشُّعْرِ وَجِهَانِ الدِّمَامَةِ مَحَلًّا وَأَسْمًا وَصِنَةً وَتَدْرَأُ فَلَا تُوْخَذُ
مَنْ يَسْتَأْذِنُ وَلَا نَبِيَّةً ثَابِتًا وَلَا خُفْيَةً بِأَهْلِهِمْ وَلَا سَلِيمَةً بِشَيْءٍ وَلَا كَامِلَةً
بِنَاقِصَةٍ وَلَا نَاطِقًا بِحَرْسٍ وَلَا صَحِيحَةً بِقَاعَةٍ وَلَا أَصِيلَةً بِزَائِلَةٍ وَلَا
عَلَسَةً وَفِي ذِكْرِ نَجَائِدِ كَرِخِيٍّ أَوْ عَيْنٍ أَوْ سَمِيعٍ أَوْ شَامٍ بِأَصَمٍّ أَوْ
أَخْشَمٍّ أَوْ مُسْتَحْشِفٍ مِنْهُمَا وَجْهٌ وَتُوْخَذُ النَّاقِصَةُ بِسَلْبِهَا وَبِكَامِلِ الْكِفَاءِ
فِي وَجْهِهِ وَتُوْخَذُ لِأَيِّدِي سَيِّدٍ قَطْعُوهَا دَفْعُهُ فِي الْأَصْحَى وَيُعَدُّ مَوْتُ
الْجَانِي فِي نَقْصِ الْمَضْمُونِ وَجْهٌ وَفِي كُلِّ جَرْحٍ نَهْيُ الْعَظِيمِ كَالْمَوْضِعِ
بِالْمُسَاحَةِ فَلَوْ زَادَتْ مَوْضِعُهُ عَلَى زَائِلِ الْجَانِي فَلَهُ أَرْضُ الزَّائِدِ فِي وَجْهِهِ
وَلَوْ هَشِمَهُ أَوْ نَقَلَهُ أَوْ فَوَّضَهُ وَمَا بَيْنَهُمَا وَبِزَجْرِهِ وَقَتْلُ خَبَرَيْنِ مَوْضِعُهُ
فَقَطُّ أَوْ الْأَرْضُ وَشِرَاهُ الْجَنَائِهِ بِفُتُوْنِهِ لَا التَّوْدُ وَلَا تُوْدٌ قَبْلُ
أَنْدِمَالٍ أَوْ أَيْاسٍ مَتَا وَجَى عَوْدُهُ كَالدِّيَةِ فَلَوْ بَادَرَ قَبْلَهُ سَقَطَتْ سِرَّاهُ
وَيَقْبَضُ الْمُسْتَوِي لِعَوْدِهِ بِالْأَرْضِ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ تَعَيَّنَتِ الدِّيَةُ وَلَوْ جَرَحَ
عَاقِلٌ ثَنَانًا عَنْ مَمْنٍ وَلَوْ تَرَاضِيَهُمَا أَجْزَأَتْ وَقِيلَ لَا يَتَقَبَّضُ إِذَا انْتَمَلَتْ
وَقِيلَ الدِّيَةُ فِي التَّرَاضِي ثُمَّ إِنْ أَخْرَجَهَا عَمْدًا هَدَرَتْ وَالْأَعْلَى الْقَاطِعُ
دَسْتَهَا وَالْمَغْرُورُ إِنْ عَلِمَ فَإِنْ كَانَ مَعْنُوًّا وَعَلِمَ الْقَاطِعُ فَلَا تُوْدُ وَلَا فَالِدَةٌ
وَلَوْ وَبَّ صَاحِبُهُ أَوْ مَجْنُونٌ فَإِنْ تَقَبَّضَ سَقَطَ بِهِ وَقِيلَ لَا قَتْلَ الدِّيَةِ بِأَقْصَاةِ
جَنَاحِهِ وَإِنْ مَكَتَهُ الْجَانِي نَهَدَرُ **فصل** وَتُسَقِّمُ الْوَرِثَةُ كُلُّهُمْ

كالمال ولا ينفرد البعض بشيخاؤه ولو شرب صبي أو مجنون في الأصح
 فحبس لهما إلى كليهما ولا يليه عنهما ولو ألب في رواية ولو أفرد
 به أحد الشركاء فالديه لمن بقي بسقطه عليه وقيل تركه الجاني
 فيرجع به عليه ولمسحجه العفو وكوع نفسه في الأصح لا الولي وقيل
 إلا الحاجه بالديه ولو عفا واحد سقط ولما بقي منهم من الديه
 والحا في سبوق فقتله الآخر عالما به وسقوطه به قتل ولا فلا
 ولو كمل ان يقتل وان عاب الموكل فلو اقتص بعد عفو ولم يعلم
 فهدر وقيل ان لم تغزل فيضمنه العاني في وجهه وان انكر ضمنه
 هو يدرسه وقيل عاقلته وتسخر الامام لمن لا راث له او عفووا على
 الديه لا مجانا ولو قطع يده فعفا من شرب الى نفسه فالديه ان وجب
 المالك والا فلاشي وقيل تضمنها فان قتله بعد عفوها فلوليه التوداد
 العفو على نصف الديه وقيل كلها وتوخر الجامل حتى تضع الولد
 وتسقيه اللبن إلى فطامه لتعذر من وضعه وقيل دعواه وقيل
 بسنه فان اقتص فلتف جنيها ضمنه السلطان الممكن خطاه ان لم
 يعلم وقيل الولي ان علم وحده وتقدم نوك المجني عليه في العفو مجانا كالنشر
 ولا يصح ابراء العبد مما تعلق برقيقته ولا الحاطي مما يلزم عاقلته واذا
 عفا عنه او وصي له بعقل الجانيه فوصيه لقاتل **فصل** في حضور المأمير

استيفاءه وتفعده الله وتعين في النفس بالشك وعنه مثل ما قتل
 غير محرم فان مات به والافيا الشيف ولو قطع يده ثم قتله مثل لا قطع
 وعنه لم ولذا ان مات بالشرايه وقتلها هنا مثل نقط ودخل حوله لله في حرق
 الادبى وعدم الطرف على النفس للو بمباشرة وقيل النفس فان
 لم تحسنه وكل ولو باجن على الجاني وقيل من البني ان الملك **فصل**
 وتجب الديه بما سوى العمد المضمون بالتودد بمباشرة او تنبب بعد غير
 الصبي والمجنون في ماله وحكي عنه وعمد المميز وكذلك شبه العمد
 وقيل فيه على العالمه كالخطاء وما يحرق مجراه الاما دون المله والجد
 والصلح واعترافا تكذبه نفى ماله والعاقله كل ذكر حر مكلف عاقل او
 قبيح معتقل موافق لدينه من عصبيه كالميراث وعنه غير عمودي
 نسبه ثم بيت المال وعنه لا يعقل فسقط والامام كغيره وعنه
 خطاؤه في بيت المال **فصل** لو نزل برأخذ عليه ثا ثم مات
 ثم رابع ضمن الميت منهم من نوبه التودد في العمد وعاقلته في الخطاء
 ولا حذر هدر فان شاقطوا فيها ان حرام وتجادوا فهلكوا ان على قبال
 الذين حضر واللازل ربع الديه وللثاني ثلثها وللثالث نصفها وللرابع
 كلها توقيفا والبيان لكل واحد منه فللأول على الماني والمالك
 وللثاني على الأول والمالك وللثالث على الماني وقيل الأول ودية

دَانِيرَ رَحَالِهِ خَمْسَةَ وَكُوحَى عَلَاسَتِهِ اِنَّانِ فَقُولُ الْمَجْنِي عَلَيْهِ فِي جَنَابِهِ
 كُلَّ رَاحِدٍ وَفِي الْمَدِينِ الرِّفْقُ وَالرَّجُلُ مِنَ الشَّاقِ دَسَّهَا وَقِيلَ وَحُكُومُهُ لِلزَّادِ
 وَفِي الصَّعَرِ الدَّيَّةُ وَهُوَ اَنْ تَضْرِبَهُ فَيَصِيرُ الْوَجْهَ فِي جَانِبٍ وَلَكَذَا اِنْ
 اُسُوْدَ وَلَمْ يَزُكْ وَفِي اَنْضَاءٍ عَرَزَ وَجْهَهُ يُوْطَأُ مِثْلَهَا اَوْ مَطَاوَعَهُ وَهُوَ خَرَفُ
 مَا بَيْنَ سَلَكِ الْبَوْلِ وَالْحَيْضِ الدَّيَّةُ اِنْ لَمْ تَسْتَمْسِكْ بِوَلْهٍ اَوْ اَلَا يَلْتَهُمَا عِ
 اَرْشُكَارِهِ الْاَجْبِيَّةُ وَاِنْ اُزْعِمَ فَلَحْدَتْ لَهَا يَطِيطُ لَا يُولُ فُلْتُ
 الدَّيَّةُ وَعَنْهُ لَاشِيْ فَاِنْ حَذَبَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ فَقَلَعَ سَنَّهُ اَوْ اَطْلَعَ فِي بَنِيهِ
 فَقَفَاءَ عَيْنِهِ نَهْدَرُ **فصل** السَّجَّاحُ فِي الرَّاسِ عَشْرُ وَلَهَا الْحَارِصَةُ
 وَهِيَ اَلَمْ تَشُو الْجِلْدَ بِالْاَدَمِ وَبَدَمٍ دَامِيَةٍ فَاِنْ شَقَّتِ اللَّحْمَ فَبَاضِعَةٌ وَاِنْ
 نَزَلَتْ فِيهِ فَمُتْلَا حَمْدُهُ فَاِنْ اَقْصَتْهُ وَلَمْ تَوْجِجْ اَلْعَظْمَ تَتَحَاوَقُ فَاِنْ وَضَعَ
 تَمَوْضِعَهُ كَالْوَجْهِ وَمَعَ هَشْمِهِ هَاشِمَةٌ وَنَقْلُ عَظْمٍ مَنَقْلُهُ فَاِنْ وَصَلَتْ
 اِلَى اَمِّ الدِّمَاغِ وَهِيَ غَشَاءُ يَتَوَحَّدُ فَمَا مَوْمُهُ وَاِنْ خَرَقَتْهُ قَدَامِعُهُ فَالْحَمْسُ
 الْاَوَّلُ لَا مَقْدَرُ فِيهَا بِحُكُومَةٍ دُونَ اَرْشِ الْمَوْضِعِ وَعَنْهُ لَقَوْلُ زَيْدٍ فِي
 الدَّامِيَةِ بَعْدَ وَتَنَزَّادَ بِوَاحِدٍ اِلَى اَرْبَعَةٍ وَالْحَمْسُ الْاُخْرَى مَتَدَرُهُ
 فَاَلْمَوْضِعُ خَمْسَةُ اَبْرَمٍ وَعَنْهُ فِي الرَّجَمِ عَشْرٌ وَلَوْعَتُهُمَا فَيَنْتَانِ فِي
 وَجْهِهِ وَلَوْ خَرَقَتْ مِنْ مَوْضِعِيهِ فَوَاحِدَةٌ وَالْاَجْبِيَّةُ اَللَّهُ فَلَوْ اَخْلَفَا فَيَنْتَنِ
 خَرَقَتْهَا قَدَمُ الْمَجْنِي عَلَيْهِ وَالْهَاشِمَةُ عَشْرٌ وَبَدُونِ الْاِيضَاحِ حُكُومُهُ دَوِل

خَمْسَةً وَالْمَقْلَةُ خَمْسَةَ عَشَرَ اَعْيُنًا وَالْمَا مَوْمُهُ وَالْاَمِغَةُ ثَلَاثُ الدَّيَّةِ وَفِي الْجَانِبِ
 وَهِيَ اَلَمْ تَضِلَّ اَلْمَجْرُوبُ وَلَوْ اَطْرَفَ فِي وَجْهِ ثَلَاثُ الدَّيَّةِ فَاِنْ نَزَلَتْ مِنْ
 الْجَانِبِ فَيَنْتَانِ فِي وَجْهِهِ وَلَوْ نَفَقَتْهَا بَعْدَ اَلتَّجَاهِ اَوْ وَشَعَهَا اَخْرَفَتْ لَخَرَى
 اِنْ وَشَعَ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ وَالْاَفْكَوْمَةُ وَفِي لِسَانِ اَلْبَيْتِ بَعْدَ كَالرَّقَةِ
 فِيهِمَا اَعْيُنَانِ كَرْدُورٍ وَعَصْدِيحٍ وَخَيْدٍ وَسَاقِيَةٍ وَمَاعِدَامٍ مِنْ
 جَرْحٍ وَلَكِنَّ عَظْمَ حُكُومِهِ اِنْ يَتَوَحَّدُ اَلْعَدَّةُ لَشَتَّ بِهِ ثُمَّ وَهِيَ بِعَدَدِ ثَلَاثِ
 اِنْ نَقَصَتْهُ وَالْاَفْعَدُ الْجَنَابِيُّ وَلَوْ خَدَّ بِسَبَبِهِ نَقَصَهُ مِنَ الدَّيَّةِ **فصل**
 دُهُ الْجَرَامِ الْمُسْلِمِ مَائَةً بَعِيرٍ اَوْ اَلْفُ شِقَالٍ اَوْ اَنَاعَةُ اَلْفِ دِرْهَمٍ
 اَوْ اِمَّا تَابِقَرُ اَوْ اَلْفَا شَاهٍ اَوْ اِمَّا تَا حُلَةٍ وَكُلُّهَا اَصْلُكَ لَزِمَ بَقُولُ
 اِيهَا حَضَرُ وَعَنْهُ الْاَبْلُ وَالْبَاقِي اِيْدَاكَ لَا يَلِزَمُ اَخَذُهَا عِ وَجُودِ
 الْاَبْلُ اَلَمْ تَمَمَّ اَلْاَبْلُ مَائَةً وَعَشْرُ دَرَاهِمٍ يَجِبُ اَلْعَدُّ بِسَبَبِهِ
 بَنَاتُ نَخَافُ وَنَاتُ بُلُونِ دِحَاوٍ وَجَذَاعُ اَرْبَاعًا وَعَنْهُ ثَلَاثُونَ حَقَّةً
 وَثَلَاثُونَ جَدْعَةً وَاَرْبَعُونَ خَلْفَةً حَوَامِلُ وَفِي الْخَطَا اَخْمَاسُ اَلْاَرْبَعَةِ
 وَبُنُو نَخَافُ وَاَلْبَرْمِيسَاتُ وَابْتِجُهُ وَالْعَنَمُ سَيَا وَجَذَاعُ وَاَلْحُلُّ
 بِالْمُعَارِفِ وَالْاَفْقِيْمَةُ خَمْسَةُ دَانِيرَ وَتَغْلُظُ الْمَكَانَ وَالزَّمَانِ
 وَالرَّحْمُ بِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ دِيَّةٍ وَدِيَّةُ عَدَا الْعَدِي فِي الَّذِي نَصَفَ دِيَّةَ الْمُسْلِمِ
 وَعَنْهُ ثَلَاثُهَا وَالْمَجْنُونُ وَالْوَشْيُ ثَلَاثُ عَشْرَهَا وَالْعَدُّ ضِعْفُهُ وَلَا دِيَّةَ

الاجابة

لمن لا ذنب له ممن لم تبلغه الدعوة ولا فكاهل دمه وقيل لا يضمن ولا
 الجزئي ولا المرتد ودية الاثني على النصف ولذلك جرحا إلى الملك
 وعنه ذنبه في ثمانية والخمسين ما بينهما وفي الجنين الحرام وضعة حيا
 الربية ولا فروع لسبع سنين قمتها الا كرم من عشرين امه او نصف
 عشرين امه وفي المضغة اذا قلن التوابل وخلق انسان وجهه
 ويعدم نوك الجاني في حياته في وجهه والرقن عشرين امه ودية
 القن قمته وعنه لا يزيد على دية حر والمقدرة بنسبته والحكومة
 بنقصه وعنه الجميع بنقصه فان حي سلم او فدى بالاكل من قيمته
 او الارش ولا يلزم سيده ببيعة في روايه فان عقا عن قتله على رقبته
 ملكه وعنه برضى سيده والا عا د عليه بيمينه او دية قتيله
 وجهان وما وجب من الدية في مال الجاني فحالت الاشياء العمد
 فوخل في تلك سنين من جنس استقراره كالحاقلة فحبب السنة
 تلك الدية ولو فيما دونها وقتل تلك الواجب فيرض الحاكم على
 كل واحد في السنة ما يحمله وقيل المورس نصف دينار والموسر
 ربعا فيعمل الاقرب فان بقيت في يديه الى انتهاء او انتهاءهم
 وما بقي في بيت المال والموت مستقط في السنة لا بعدها
فصل ولا شرع القسامة الا في المقتول ولو عدا او انشأ على

ملح

في القتل

واحد معتبر في العمد وفي غيره عليه فالكسر شرط انشا والاولاء والقرش
 بعداوه ظاهر او عصبيه وعنه كل ما يغلب الظن كل طبع يدم وتفرق
 جماعة عن قتل وشهادته واحد او من لا يميل لا يزيد قلني فقلت الوارث
 الذكر من العصبة وغيرهم ولو كان واحدا وعنه والا في ومن
 ينقط خمسين مينا تورع على ارضهم وجبر الكسر فان كان منهم صغير
 او غائب فحى يسلف ويخضر فان شاء الكبير حلف في الخطاء
 بسطه وقيل خمسين واخذ نصيبه فان نكل المستحق حلفها منهم
 وبري فان امتنع لزمته الدية وعنه في بيت المال ومع عدم الورث
 يحلف المذك وعنه في غير العمد فلو كان لوث على احد المقتولين
 حلف عليه والزمه بسطه وبري الاخر بمنه فان كان قتيبه في
 وجهه **فصل** وكفى لكل قتل غير حر ولو عمدا ذروا به وكاف
 غير حر في او جنس كانه وسعد بالكره وعنه لا يوجب القاتل
 في مال القتي والمجنون كل الظهار وعنه الا الاطعام له
 والبعد لا يكره غير القوم

المدفون

كتاب

المرجى للحد سبعه اشيا احدها **الزنا** فاذا زنى الحصن وهو المكلف
 الجزا جامع في نكاح صحيح مثله ولو ذميه في روايه هم وعنه بعد

جلده ما به وغير المحصر بجلد ان كان حراما به وغرب سنة الى مسافة القمر
وعنه هي لا دونها المحرم ان امكن او امره فله لجم من مالها والامن
بنت المال فان عوز فيدونه والبعد نصفه بلا غريب ومن بعثه جر
بسطه وغرب بغير حريمته في وجهه ولا ينقط بالتوبة والموطأ وطي
المحرم كالزنا وعنه رجم بكل حال وغرب ركة البهيمة وتدخل وعليه
تتمتها ولكن اكلها وفلحرم فان طلى في عقد باطل بالاجماع معتقدا
حرمته او اجاره او جاريه ابيه خذ وان طلى محرمه بالرضاع ملك
خذ وعنه غزرمائه كوطي زوجته باذنها والحقة الشبهة في روايه وان
وطي مسه او اجنبية دون الفرج او زوجته في ذريها او حضنها او حاله ابيه
او مشركه او في مختلف فيه او شاحقتا او استمنى بالاحل عزر ولا
تحد المكره بل المدة في روايه ولا تمتدع جهل حرمته ان امكن منه ولا من
اشبهت عليه روجه ولا من ظهر بها حمل ولم يثبت زناها ولا زوج لها
ولا نولي فان زنت او هو بصي حد المكلف وتبتم حدا الزنا على رقبته
ولو عليه وقيل لا كالامام في الحد دون الرده والشره في روايه الاموي رحمه
او من بعثه حر وان كان السيد فاسقا او اثني او مكاتب في وجهه ولو خر
الجلد لا الرحم لم يرضي بوجوه ورضي مخوف وهما حمل للجلد لو ضربه
والرحم لتقيده البس ولا ينام بمجد وضرب قائما وقيل باعدا كما مر

٢٠

٢١

بسطه وسطح غير مبالغ ونعم اعضاءه الا الوجه والفرج وما فيه خطر
والكرض والضعف باطراف الشاب او عكول ونحوه ولا يحقر للرجوم وقيل
الا لها ان بنت بالبينه الى الصدر وبدايه الشهود والا الامام متى رجع
المهر او هرب ترك والزنا اشد ضربا ثم العذف ثم الشرب ثم العز
ولا يثبت الزنا الا باقرار اربع مرات ولو بحالين او شهاده اربعة رجال
احرار عدول يصفون صورته ولو متعذرا لم يجز واحد ولو حادوا ستر او
اختلفوا في زمان او مكان في روايه وفي صفة وجهه ولا ينقط تصديدهم ولو
اختلفوا في سطا وعينا فقدفه وقيل يهود المطاوعه وقيل سئل عليه فيحد
دونهم ومن منع او كان روحا او رجع قبل الحد المأبون وعنه والراجح
فان باقوا او بعضهم فسقه او عسانا فقدفه وعنه لا ولو شهدوا على محبوب
حدوا ولو بنت زناها فبانت بكرا فلا حد على الكل ونقض الراجح بعد الرجم
المخفي بسطه من اليد لا عنقه ولو شهد اثنان بالاحصان واربعة بالزنا فجمع
الكل فعلى شهود الاحصان الملك وقيل نصفها فان كانا منهم افرد بسطه
وساركا في الباقي وان زكاهما اثنان فالقمان عليهما لفسقتهما فان شهد اربعة
ان الشهود هم الزناه لم يحد الشهود عليه وحدا الاولون في روايه المعز
في كل معصيه لاحد فيها ولا كفان وخلف بخلاف اشباهه ويخط
فيما سببه الوطي ولا يبلغه ادى حد من جنس سببه كالماله في الوطي وعنه في

٢٢

غير الوطي لا زاد على غير وعنه تنج الماني **السنة** ومن ذقت بالزنا محصنا
وهو الحر المسلم العاقل الخفيف الذي جامع مثله وعنه المايح وكومع
قوله له اقدقني وجهه حد بطيله ثمانين والعيد اربعين والعذر اربعين وباراني
يا عاهرا الوطي يا منوك يا معفوج زنا فرجك لا يدك ارجلك في وجهه
ونحو مما لا يحمل عنه صرخ لا تشل ثاويله وانت اذني الناس وما زانية
الرجل وما زاني لا مراه صرخ وقيل لاني وزمات بالهر صرخ وقيل لسل نفسك
من لغوي الصعود وقيل ان قال في الجبل وما فاجعه يا فجة قد فضحة ونكثت
راسه وجعلت له فروبا وعلقت عليه ولدا من عيره وامدب فراسه وما
حلال ابن الحلال ما عفيف من خاصمه ما قران ان كان باطنى باعجى العري
كايه تعتبر نيته وعنه صرخ وفي صدق قاذف وحكايته عن كذبة وجهه
وزنت وانت امه او ذمته قد ذقت ان لم يكن لا صغوه لدون سبع فان قال
انت اذني من فلان قد ذقت لهما وقل لا ولست بولدي او ولد فلان قد ذقت لامي
فلها موجهه لا لبيته في وجهه فان قد ذقت من لا يكر زناه كاهل مصر غير روان
رعي جماعة بجملة ولو كررها فحد واحد وعنه ان طلبوا معا وكلمات كذلك
وعنه لكل واحد حد المالك **السنة** فاذا شروا مكلت او جماعة ما لا
محر ما يبلغ نصابا وهو ثلثة دراهم وعنه اربع دينار او ما مثله احدثها
من حرز سله بلا شبهه قطعت يده من الكوع طلبت به وقل وندونه

من حرز سله

لو نقص بعدا وملكه والحرز ما لا يجد لوضعه فيه مضيقا وتختلف
باختلاف الاموال والبلدان وعدل السلطان وقوته وقل ما كان حرزا
لما لم يحرز لغيره فان ثوبا واحدا معا او احدهما او فرة خارج فاحده
قطعا ولو ثقب واحد ودخل اخر فاحده فلا وفل ان لم يتواطعا فان رماه
خارجا فاحده اخر او هو او رله على اية او ماء او امر صبيا فاخرجه او
شرو كتاب علم او كتابا من يد اربع الكعبة او تازر المجيد او بابه او
عبد اصغرا او ما قطع بشرقه او من حرز اعان او لجة او من حمام او سور حائط
او دخل فابطل جوهه ثم حرق قطع فان شرو اصغرا ولو كان عليه ثياب
في وجهه او احد الزوجين من الاخر او ادعى ملكهما وهو مع وقت الشبهة في
روايه او بطحيمه فنقط واحد من الارض فروايه ولو شرو عبد كبرا او ام
وكذا او مصحفا او قد بل مسجد او حصن او سنان الكعبة او صنما او صليبا
او اناؤا خمر او بقدر دينه المحمود او مال تارقه او عاصيه من حرز فيه ماله او
كلالة او ملحا او ثلجا الاماء او ثياب دواء او دوا او دوا او دوا او دوا
شرو من ايده او ثوبه او شدة او بيت مال او ثمر اشجار الحرز او
كرو او مشروفا او مغطوفا او اتيب او لثقل او خان او آله فهو او موما فلا
تقطع ونفمن الثمر بعوضه مرتين ولا ثبت الا شهادة عدلين او اقرار مرتين لا
يرجع قبله وتقطع يده المعنى فان عاد فرجله اليسرى ثم تجلس وحرز وعنه

من حرز سله

م يده في الثالثة ورجله في الرابعة وحسن زيب من ماله أو ييب ماله في وجهه
ومن شرو لا يده في وجهه اليسرى وتسقط بثلثها بعدها فان قطع يسان
فمنها الناطع كغيره وقطعت يمينه في وجهه ويسل اقرار العين بالشفقة
في الحد لا المالك وثبت بثلثه في ذمته الرابع **المحاربة** فاذا شهد
المكلف ولو اتى السلاح والخاف السيل بصحة وقيس او
مضر وكورده المباش طلب فان ظفريه قبل اخذ المالك والقل شره فلا
يترك فاطنا في يده وعنه نعر زمار دعه وان كان قد اخذ ما يقطع فيه
النار ولا دونه قطع من خلاف وحسن فان مكل معه قتل وصل وعنه قطع
ثم يسل ويصلب خنما حتى يشهر وقيل سماه وبدونه نسل وعنه بالمكافئ ويصلب
في الاظهر فان قطع يسان ولخدم لا قطعت يسان يودا ورجله جدا وفي منبه
الخلاف فان الرمة قصاص وحدود استوفيت ويدي بالاختف وحق الادمي
وجزى المشل عمادونه من الحدود فان باب قبل العدة سقط حق الله تعالى
كغير من الحدود قبل اقامته في روايه لا عن الحامش **المسكر** وكل شراب اسكر
كين بان يخلط الشراب معه في كلامه ولا يعرف ثوبه من غير من عصير عنب
وغير خمر فعزم ولو شربا او لعطش او بدا او يجذبه المنيم المكلن الخصار
وعنه والدمي ثمان وعنه اربعين والجند نصفه ولا يثبت الا بعد لثني او
اقرار بلا رجوع وفي الراعي روايه ولحرم العصير لشربه او مروه ثلثه

نصا وقيل ان شمر ولا مكره الا ابتداء في الذبائح والحشم والتفريز والمرت في
الاصح ولا يكره او زيبا لتنظيف ما يركب منهما ولو مات بالحد فقدر وزاده
شوط الدية وقيل نصفها في ماله ان نحر ولا من خطابه الشارح **البغى**
والامامة فرض لها ولو احدى ونعقد توليه امام او اجتماع من الناس لجبر
المتعين فان نوع لا شر فالاول وتعتبر لونه وشيا حرا ذكره اعدا عما
كافيا ابتداء ورواها وراهل العلم والراي ولا يوجب عن مفسر
وتترك في كل قطر كافيا ومن خرج عليه من طائفة ذي سعة لما دلت
محملة فبغاه رؤسهم فان ذكر وامطلة ازالها او شبهه كشفها وعظم
فان اصر واهددهم وله انظارهم الا ان خاف اجماعهم فيناجرهم
ثم ندفعهم بالتي هي احسن فان التواستعان الله وقاهم سبلن لابل اعلم
وكراهم في وجه حتى يسيوا الى الجماعة ولا يتبع مدبرا ولا يجيز على
جرح ولا يسي ذرته ولا يغتم مالا وجيش الاسير حتى ينفي الحرب وفي
الصبي والمراه وجهه ولا يقاتلهم بما يعجزون لانه كرا ويجوز لغير حجه
وما اليك لهم حال الحرب هدر لاما المنه في روايه وما وجد من
ماله في يد الاخر فله اخذه وحاكمهم ومصدقهم وشاهدتهم ونحو غيرهم
ويسل قترك المزكي دفعه الى الخراج في وجهه ولا الجزه الا بئنه فان
استعانوا بكافر فخرني لا ذمتا لذي ظر لزمه ونصنفه الجادل

ويعز المصترح سبب الامام فان قتل طائفتين لراسته او عصيته فظالمتان
بحري الغرم بينهما في النفس والمال وله دفع الضارب على نفسه او ماله او اهله
بالاسهل فان لم يدفع الا بقتله فهدر وان قتل هو شهيد وجب
عليه الدفع في وجه الشايع **الرد** واذا ارتد مكلف مخار ولو اثنى كاهن ان
او مبر في روايه بان اشرك بالله او اخذ له ولدا او حذر روثيته او صفة له
او كابه او آيه اذنت او مجمعا على وجوبه او حرمته او سب الله
او رسوله او اخذ ذلك استتيب وعنه غير انساب لثله ايام وجوبا وعنه
استجابا فان اسلم ما نال بالاشهادين لا بان محمد رسول الله وحدهما
في روايه ولا بد من ارشله الى العالمين فمن اعتقد ارشاله الى العرب
خاصه او البراءه من كل دين خالف الاسلام مع ذل الرجوع عما
اعتقده والاقبل ومن قتله من نفسه عزز فان ثبت عوده قالنود
وقبل الدية ولا زول ملكه برده فتوقف نصراته فان عاد نفذت
وان قتل فلا تقضي منه دينه ويغفر على من تلمذه نفعه وزوجه
في عديتها ان لم تنها وما فضل فله ان عاد والافلو ربه المسلمين ان قتل
اومات وعنه للحمار من اهل دينه اذن وعنه زوك ويصير فيا فينعكس
ذلك كله لكن ان رجع رد اليه تليكا وعليه قضاء العباد في روايه
فان ثبت انه صلى ولو بدار الحبيب مسلم ويغفر ما ائلف ولو جارح

ولا يقتل دعواه بغير يمينه بالله

في الاظهر ونكحه باطل في روايه وولده بينهما من كفر وعنه مثله
ويرى الولد دونه ولا يظن برده احصان رحمه وقد فيه ولا يظن لونه
الوندون ومن كرث رده اودر الله او رسوله وسبوا او كثر تعلم الخبر
لدعواه طاعة الخوا لجابه الكوايب له اعزام ورفي في الاصح يقتل الماشجر اهل
الكتاب منه لا يشفى دماء وتخير ونحوه يعزز وتقتل لوجه ن

كتاب الصيد والنجس

سلاح الصيد من اهل الذكاه وهو المير الحاقيل ولو كان لا يجوزني او وثني
او ولد هما وعنه في غير السمك والجراد وفي غري غود او شتر وغيره من
وسكران روايه بكل حيوان معلوم لا كلب اسود هيم مسترسل
منزجر من كل ذي ناب لا ياكل اذا امسك فان اكل من صيد حرم في
روايه لا ما قبله وذي مخالب من الطير ولو اكل فان شاركه جارح غير
اهل اوسهمه او غير معلوم لا برده عليه او صاد بجوئي بلب مسلم لم يح
ولو علس لم يح وعنه ان علمه اهل ولو ارسله مسلم فزجره بجوئي لم يح لا
عكسه فان قتله بصدمة او خنقه او جرحه وبقي فيه حاء مستحق
فلو بدله حرم كالنود والمزديه والنطيحه واكلة السبع وقيل
لا ولو لم يجد ما دخل فاغراه به فقتله او رله وغاب فوجد مقتولا
حل في الاصح وموضع فيه يحس يقتل وقيل يغفر وكل محد من

حطب ولا يقتل نوحه ان ذكوه

وغيره لا ينز او ظفر اذا قل محد لا يعرضه وثقله اوبان من غير حوت
وبه حياه مستقره وعنه وبدونها لا ما بقي متصلا بجلده فان جرحه
توقع في ماء او شاهر حرم وعنه ان كانت موجيه او غاب فوجع ميتا
وشممه به ولا اثر لغيره وعنه في يومه كل ولا لجل ما صيد بشكه ونحوها
او شغل كالبند ونحوه بغير ذكاه والسحبه لا ذكر غير عذرا رساله ونصيه
شرطه وعنه مع الذر في غير الكلب وعنه مطلقا وقصد فلو ارسله لصيد
لم يره او يظنه فصا دم بحال فيقل في الظن كما لو ارسله لاصيد فقتل
غيره قال المرسى نفسه نسى وصاح به نداد عذره او وقف ثم عدا به
او اعان سهمه ربح كل وما صيد بغصب فلا ربه قال ابنه ولم يوجه ورمه
اخر في غير مذكحه فقتله حرم وعدم نفيه مجرورا وان اوجاهه وجرحه
الاخر ضمن ما خرو من جلد فلفظ فان جرحه فدخل حرمه غيره او وقع
في حجره ثم مكته وهو في شفته فله ولا يוכל ما وجد بخوفه من شمل جراد
وجب في رواه وليكن الصيد نجس او شبا من ملكه الصايد ولا نزول
ملكه باطلا به **فصل** وما قدر على جرحه عند جري من شمل وعنه
في رواه وجراد ولو طفا او مات بلا نسب في الاصح لم يحل بدوين
ذبحه بذى حذيه به الدم وتقطع الخلقوم والمري وعنه ولو دجن
لامغصوب في وجهه او شغل او طفد من اهل والسحبه شرط في الاظهر

٢٢

٢٢
١١
٨

قوله فصح

وعنه مع الذر ويسير بها الاخر وان دخل من القاع عذرا حرم في
وجهه وذكاه للجنين ذكاه امه اذا لم تكن فيه حياه مستقره وان اشعر
وليس جلد الشعر والوجه والخر لا يل ودخل غيرها ولا يكثر عنها
او سلخ حتى تندد وما لم تندر عليه كما لو حش فذكاه بعقره في
اي موضع كان **فصل** باح اهل طاهر غير من جرحه وشعره
حيوان النسي كنعم وخيل ودجاج ونحوه لا ادنى دمار وبعل وكلب وشور
ومخرى وراو وحش الحمر والقرى وطبسي وضبع وضبي وفي ارب
ويروغ وتعلب وشور وروافه رواه او طير كبط واوز وعمار
وحمام وعذاف وزاغ وغراب زرع ومصفور وشبه ذلك وحرم ما انقر
الله على الحرمه من كل الجنس مستحب العرب من حشرات وفار ونفد
ونحوه وكل سبع ذي ناب كاسد وممر وذيب وفهد وذئب وابن اوى
وابن عرين وذى مخالب كصقر وخنز وما ياكل الجيف كتنه حياه وخنجر
وغراب اسود كبير وتغلب حرمه المتولد من مباح وغيره وفي حرمه ما
حرم على اليهود من شحم ذئب كاي وجهه وحوان البحر مباح الا الضفدع
والمناسخ وفي الكويج وجهه وفدا حرم بغيره في البر حرام ولجندم
الجلاله ويضها ولبها حتى حبس لها وتغلف طاهر وعنه للطير
نشا والبقر اربعين والشاة سبعا وما شقبه الماء الجنس من ثم وزرع

٢٢

عن أبيه

حتى نفي طاهر والمضطر سد رمقه عنه شبعه ورحله رعدم على طعام
الغير الغائب والصيد للبحر ولو لم يجد الا طعاما لمستنغ عنه اخذه
بمنه فان استنع فقهر وبقا له على سباح اميته فان قتله فهدر ومباح
الدم مية وفي الميت المعضوم وجهه وله شرب الخمر لخصه او اكره
لا عطش وتداو ولا اكل من ثمرة على لا حابط عليه وكانا ظروعه حجة
ومثله الزرع ولبن الماشية في رواية وجب على المسلم ضيافة المسلم المحتار
به ليلة وله طلبه شحبت ثلثا وحرم اكله ولا يحب ان يذبح ما وجد باله الا واد

كتاب الايمان والنذور

تعتد المؤمن بحلف المكلف على فعل ممكن او تركه في المستقبل او
اثبات فعل او نفيه في الماضي بالله او نفسه ولو بدون حرف القسم وان لم يرد
مروعا او سقيا بالامر في نفيه او صفة تخص به والمشرط ان تنصرف اليه
بطلية فمن لا ان نوى غيرها وان لم تنصرف فيمن ان نواه وقبل لا وحس
الله وامانته وعهده وميثاقه وفدنه وعظمته وجلاله وجبروته
وغير ماوه بالاضافة ممن لا بد منها كالحق والامانة والابيتية كقول
وايم الله ولعمري والله في رواية وكما به وكلامه والصحف كاتمه وعنه بكل
ايه كفان فاما صفة فعله كزفره وخلقته ومعلومه فليس بمن
كالعبه والنبي والمعصية ومحو الصحف وعنه بالحس في النبي الكتاب

عن أبيه

فان قال هو كاف او برى من قرآن او نبي او اسلام او سخط الميثه او الزنا
فمن وعنه لا وايمان السعة ضمن العزم بالله والطلاء والعقوات
وصدقه المال فلزم بنيتيه موجهها وتكن العزم بعزم الله وتكرارها
والاولى افتد اوها لم وجبت عليه ومن حلفت على ما علم لديه وتخص
بالماضي فعموم ما نوى بها ويكفي في رواية فان سب لسانه بها لا قصد الحلف
او خالف ظنه فلعنوا لا اثم فيها ولا كفان فان اول في منيه لحق اثم
او اثم على العزم والحس او قال ان شاء الله مشددا بها لم حنت وحنته
في حلفه على فعل المكروه وترك المندوب افضل ومباح في المباح ويجب
الكفر بخالفه المنعقد ان شاء قبل الحس والابعد وقيل لا في
يخرج المباح فانه حرم حتى يكفر ولو تكررت من موجهها وجد فوجبه
وعنه بعدد ما وان حلفت موجهها فالجمع ما طعام عشر مساكن
او كسولهم فان لم يجد فصيام ليلة ايام وعنه مستباحات الا في نحو ذلك
فعنه يلزمه دغ بغير ولا كفى العبد بالمال ولو اذن له سيده
في رواية وفي غير نفسه اذ جاز وجه والمعتق بعضه لغيره **فصل** في
في العزم النية باطنا وظاهرا ولو في الطلاء والعاق رواجه ثم الشب
فلو حلفت لا لبس من غير لها لنقض شبهة فانفع به او منه حنت او لا
شرب له ماء من عطش حنت بالى تنفع كان ثم التغير فلو حلفت لا

عن أبيه

دَخَلَ هَذِهِ الدَّارَ فَصَارَتْ فِصَاءً أَوْ مَسْجِدًا أَوْ حِمَامًا وَدَخَلَهَا أَوْ لَا مَأْكُلَ
 هَذَا الرِّطَبِ أَوْ الْعَيْبِ أَوْ الْحَمْلِ أَوْ لَا يَكْلُمُ هَذَا الصَّبِيَّ أَوْ غَلَامَ نَيْدٍ هَذَا أَوْ
 لَا يَدْخُلُ دَانَهُ هَذِهِ فَرَأَى اسْمَهُ أَوْ أَضَافَتَهُ حَيْثُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَنْوِي مَا دَامَ
 بِهِذِهِ الصِّفَةِ وَكَوَحَلَفَ لَا لِبَسَ فَلَيْسَ رِعًا أَوْ جَوْشِنًا أَوْ لَارِبَ فَرَكِبَ
 شَفِينَةً أَوْ لَا لِبَسَهُ فَاتَّخَذَ بِهِ أَوْ حَلَفَ لَا سَكُنَهَا فَخَرَجَ ذُوْنَ
 أَهْلِهِ وَرَحْلُهُ وَمَنْ كُنْهُ تَقْلُمُ حَيْثُ لَا بِأَقَامِهِ لِقُلِّ مَتَاعِهِ أَوْ لَعُذْرٍ
 أَوْ أَنْفَرَدَ بَابٍ وَعَلَّقَ فِي الْمَسَاكِينِ وَلَوْ أَقَامَ لِبْنَاءً حَارِيطَ بَيْنَهُمَا أَوْ فَتَحَ
 بَابَ تَوَجُّهِهِ وَكَوَحَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا إِلَّا نَاءً فَتَقَلَّ مَاءُهُ إِلَى غَدِهِ أَوْ
 لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الْمَرْءِ فَوَقَعَتْ فِي يَمْرٍ قَاكَلَهُ إِلَّا رَاحِدَةً لِحَنْتٍ ثُمَّ الْأَسْمُ
 فَالْحَالُ مَا صُنِعَ لِلْحَالِ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجَوْهَرٍ لَا يَغْتَنِي وَشَيْخٍ وَفِي ذُرَاهِمٍ
 فِي مِرْسَلَةٍ وَجَهَةٍ وَالْقَتِ مَا يَفْتَاتُ بِهِ عُرْفًا وَقِيلَ مَعْرُوفٌ وَالْأَدَمُ مَا يُؤَدِّمُ
 بِهِ مِنْ خَلٍّ وَدُهْرٍ لَمْ يَزِدْ كُلُّ مُصْطَبَعٍ بِهِ وَجَبَ وَرَسُونَ وَبَطِخٌ وَشَوَّاحٍ
 وَفِي الْمَرْجَةِ وَالشَّحْمِ مَا يَدْرُبُ وَقِيلَ بِالْجَوْفِ وَاللِّحْمِ مَا غَشِيَ الْعِظَامَ وَكَوَحَلَفَ
 شَيْخُ الظُّفْرِ لَا اللَّيْلَ وَالْبَكْدَ وَالطَّحَالَ وَالْأَلِيَّةَ وَالْمَخَّ وَالْقَالَهُ مَا
 يَنْدَكُّ بِهِ عُرْفًا كَرَطِيبٍ وَعَنْبٍ وَرُمَانٍ وَخَوْخٍ وَبَطِخٍ وَمُوزٍ وَعُنَابٍ
 وَخَوْخٍ لَا يَشَاءُ وَخَانَ وَخَوْهَمَا وَرَمْنٌ لَحِيزٌ وَكُوْمَرٌ مِنْ سِتَّةِ أَهْلِ كَعْمَرٍ
 وَالْأَمْرُ كَالْأَبَدِ وَدَهْرًا وَمِلْيًا وَبَعِيدًا وَطَوِيلًا وَخَوْخٍ لَا كَرَمٍ مِنَ الشَّهْرِ

وَخَوْخٍ لَا يَشَاءُ
 وَخَانَ وَخَوْهَمَا
 وَرَمْنٌ لَحِيزٌ
 وَكُوْمَرٌ مِنْ سِتَّةِ
 أَهْلِ كَعْمَرٍ

وَقِيلَ مَا نَوَى الْحَيَّ لَا سَهْلًا وَلَا يَكْلُمُ رَمِيْعٌ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَالْحَبِيبُ مَا نَوَى سَهْلَةً
 وَشَهْرًا أَسَاءَ عَشْرًا وَقِيلَ لَيْسَ كَأَمَامَ وَالْحَيَّ الْحَصَادِ وَالْجَزَاءُ يَجْعَلُ وَغَنَةً
 بِأَوَّلِهِ وَكَوَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ زَيْدًا أَوْ سَمَاءً فَأَكَلَ خَيْصَابَهُ أَوْ لَبَنًا أَوْ
 بَعْلِيَّةً أَوْ لَبَنًا فَأَكَلَ خَيْصَابًا أَوْ مَصْلًا أَوْ بَشَرًا فَأَكَلَ رَطْبًا أَوْ دَبِيحًا أَوْ
 نَاطِقًا أَوْ لَا يَكْلُمُ نَفَرًا أَوْ لَا صِدْقَ عَلَيْهِ فَوَهَبَهُ أَوْ لَا يَهَبُهُ نَوْحِي
 لَهُ أَوْ لِحَنْتٍ وَكَوَحَلَفَ عَلَيْهِ فِي الْأَخِيرَةِ حَيْثُ وَفِي الصَّدَقَةِ وَالْحَبَابِ أَوْ
 وَالْحَارَةِ وَجَهَةٍ وَكَوَحَلَفَ لَا سَمَةَ سَمْتُ دُهْنَةٍ أَوْ لَا يَدْخُلُ مَا يَهْدِي قَوْلَ
 أَوْ لَا يَوْصِلُ لِمَنْ تَعْمَلُ وَلَمْ يَقْبَلْ أَوْ لَا يَطْعَمُهُ فَتَنَادَاهُ حَيْثُ وَكَوَحَلَفَ لَا
 يَدْخُلُ دَانَهُ أَوْ لَا لِبَسَ لَوْبَهُ أَوْ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً حَيْثُ بِمَا هُوَ رَسِيمٌ
 أَوْ مِلْكَةً أَوْ لَعْبَدٍ أَوْ مَوْجِرًا أَوْ مَعَارًا أَوْ مَغْصُورًا أَوْ مَسْتَعَانًا وَاللَّغْوَى
 مُغْلَبٌ عَلَى الْعَرَفِ وَقِيلَ عَلَيْهِ فَكَوَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا أَوْ مِمَّا أَوْ رَأْسًا
 فَأَكَلَ بَيْضَ جَرَادٍ أَوْ شَمَكًا أَوْ رَأْسَ عُصْفُورٍ أَوْ لَا سَمَ رَحْمًا فَاسْتَمَرَّ رَدًّا
 أَوْ شَيْخًا أَوْ قَالَهُ لَا الْفَارِسِيَّ أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ خُطَّةً مَا كَلَّ شَعْرًا فِيهِ
 حَبَاتُ خُطَّةٍ أَوْ بِالْعَلَسِ نَعْلُ الْحِلَافِ وَكَوَحَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ فَشَرَهُ أَوْ
 بِالْعَلَسِ أَوْ اسْتَفَقَهُ أَوْ ذَابَ بَعْمَهُ أَوْ أَكَلَهُ مُسْتَهْلَكًا مَعَ غَدِهِ أَوْ جَرَادٍ وَكَوَحَلَفَ
 لَا لِبَسَ نِيَامٍ مِنْ عَرَفِهَا أَوْ لَا يَأْكُلُ مِمَّا اشْتَرَاهُ زَيْدًا أَوْ طَبْعَهُ فَلَيْسَ أَوْ أَكَلَهَا
 شُورَكَ فِيهِ أَوْ لَعُجْرًا مِنْهَا فَخَرَجَ ثُمَّ عَادَ فَرَأَى تَانِ وَكَوَحَلَفَ لَا يَدْخُلُ

مِنْ بَابِ آوَاكَ وَالْأَمْرُ

عَلَى زَيْدٍ فَدَخَلَ رَدَّ عَلَيْهِ فَلَمْ يَخْرُجْ أَوْ حُلَّ فَلَمْ يَسْتَبِخْ حَتَّى كَأَنَّهُ سَدَّ شُكْنَى
 وَرُكُوبٍ وَلَيْسَ مَحْلُفٌ عَلَى نَزْلِهِ وَقِيلَ لَا حَنْثَ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَنْفَعُ وَلَا يَطْلُبُ
 فَاسْتَدَامَ وَصَعِدَ شَجَرَةً فِي دَارٍ أَوْ سَطَحَهَا لَأَطَاوُ الْمَذَبَ فِي رُوحِهِ دُخُولُهُ
 وَلَوْ حَلَفَ لَا يَضُرُّهُ فَتَنَفَّ شَعْرَةً أَوْ عَصَةً أَوْ حَقَّةً أَوْ لَبِزَ وَجَرَ عَلَيْهَا
 فَتَزَوَّجَ بِذَوْنِهَا أَوْ لَا يَزَوَّجَ فَعَقْدُهُ فَاسِدٌ أَوْ لَا يَسْتَحْذِرُهُ فَعَدَمُهُ وَهُوَ
 سَأَلَتْ حَنْثَ وَقِيلَ لَا وَلَوْ حَلَفَ لَا يَنْفَعُ شَيْئًا فَعَلَهُ نَاسًا وَتَزَوَّعَهُ
 أَوْ بَعْضَهُ فَرَوَاتَانِ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ لَهْرٍ أَوْ مِنْهُ فَشَرِبَ مِنْ مَلَأِهِ
 جُرْعَةً وَلَوْ مِنْ كُرٍّ حَنْثَ وَإِنْ حَلَفَ لَيَنْفَعَنَّ شَيْئًا لَمْ يَرَأِ لَيَنْفَعَنَّ جَمْعُهُ
 وَلَوْ حَلَفَ لَيَضُرَّهُ مَاءٌ يَهْطِلُ جَمْعُهَا وَضَرَبَهُ بِهَا ضَرْبَةً لَمْ يَبْرُدْ وَلَوْ
 حَلَفَ لَا يَفَارِقُكَ حَتَّى اسْتَوِيَ فِي حَقِّكَ نَفَارَقَهُ حَلَمٌ حَالٍ لَفَلَسَ
 فَرَوَانَهُ وَلَوْ هَرَبَ حَنْثَ فِي رُوحِهِ كَقَوْلِهِ لَا أَمْرُقْنَا وَلَوْ حَلَفَ
 لَيَشْرَبَهُ أَوْ لَيَضُرَّهُ أَوْ لَيَعِصِيَهُ حَقَّةً فِي عَدْلِهِ قَبْلَهُ أَوْ مَاتَ
 نَفْسَاهُ وَرَسَتْهُ أَوْ أَعْطَاهُ بِهِ عَرْضًا أَوْ أَبْرَاهُ مِنْهُ حَنْثَ وَقِيلَ لَا وَلَوْ
 حَلَفَ لَا يَنْفَعُهُ تَوَكُّلٌ مِنْ فَعْلَةٍ أَوْ لَا يَشْرِي فَوْطًى أَوْ لَا يَسْعُهُ بِكَذَا
 فَبَاعَهُ بِأَمْلٍ لَا أَكْثَرَ أَوْ لَا يَبْدَأُ بِهِ بِكَلَامٍ فَيَكَلِّمُهَا أَوْ لَا يَكَلِّمُهُ
 فَكَبَّ إِلَيْهِ أَوْ رَأْسَهُ حَنْثَ وَإِنْ حَلَفَ لَيَاكُلَنَّ الْخَبْزَ الَّذِي فِي
 السَّلَّةِ وَلَا يَخْزِيهَا أَوْ حَلَفَ لَيَقْتُلَنَّهُ وَهُوَ مَيِّتٌ لَمْ يَنْفَعِدْ **فصل**

حَنْثُ
 حَنْثُ

حَنْثُ

الَّذِي هُوَ الزَّامُ الْمَكْلَفُ شِبَالَهُ بِالْقَوْلِ وَحَبَّ مُطْلَقُهُ الْكَلَامُ فَإِنْ
 الزَّمَهُ لِنَعْلٍ أَوْ تَرَكِ الْخَبْزَ وَغَضِبَ خَيْرٌ مِنَ الْمَبَاحِ وَلَوْ لَمْ تَرَهُ يَمِينٌ
 عَلَيْهِ وَالْكَفَانُ وَفِي الْمُعْصِيَةِ تَعْيِينَ الْكَلَامِ سَأَلَ كَلَامَهُ
 أَلَيْمٌ إِنْ الزَّمَهُ تَرَاوَسَ كُفْرًا وَلَوْ بِشَرْطٍ قَطَاعَةٍ حَبِّ بِهِ وَالْمَشْرُوطُ
 بِشَرْطِهِ وَيَكْفُرُ بِالْعَجْرِ وَفِي نَذْرٍ مَا لَهُ ثَلَاثَةٌ وَإِنْ عَيْتَهُ فَاَلْمَعْنُ وَعَنْهُ ثَلَاثَةٌ
 فَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ الشَّهْرِ لَمْ يَدْخُلْ رَمَضَانَ وَالْحَيْدُ وَالشَّهْرُ وَعَنْهُ سَلَةٌ
 فَيَقْضِي مَا وَجَبَ فِطْرُهُ وَيَقْضِي الْمَنْظَرُ الْعُذْرُ وَلِغَيْرِهِ شَتَائِفٌ فِي
 الْمُتَبَاعِ وَالْعَاجِزُ فِي الْمَعِينِ أَوْ صَوْمَ الدَّهْرِ يَكْفُرُ وَيُطْعِمُ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا
 فَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْبَيْتِ أَوْ الْحَرَمِ فَمَنْ نَزَلَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ مَسِيئًا
 رُكُوبًا تَعْيِينَ وَكَفَرُ الْمَخَالِفَةِ وَعَنْهُ بَدَمٌ فَإِنْ نَذَرَ هَذَا الزَّمَهُ بِالْحَرَمِ
 فَإِنْ عَيْتَهُ انْفَدَّ الْمَنْتَقِلُ لِمَفْرُوبِهِ وَمَنْ عَمِيَ وَإِنْ عَيْتَهُ تَرَضُّعٌ وَجَبَ
 فِيهِ وَفِي صَوْمٍ مُطْلَقٍ يَوْمٌ وَصَلَاةٍ رَكْعَتَانِ وَعَنْهُ رَكْعَةٌ وَعَنْهُ مَا
 يَخْزِي فِي الْكَلَامِ وَفِي الطَّوَائِفِ عَلَى أَرْبَعٍ طَوَائِفٌ وَفِي عَيْنِ مَا لَا
 يَمْلِكُهُ الْكَفَانُ وَعَنْهُ لَا شَيْءَ

كتاب القضاء

وَجَبَ عَلَى تَعْيِينِ وَعَنْهُ نَذْرٌ وَكَفَاةٌ لِغَيْرِهِ وَكَفَرُ طَلَبُهُ وَتَرَكُهُ مَعَ الْكَيْلِ
 انْقِلَابُ وَقِيلَ الْحَاجَّةُ وَقِيلَ الْحَاجُّ وَتَوَلَّيْنَهُ لِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ وَلَوْ فَاسَدَ

وَجِهٍ بَصَرِيحٍ وَلَيْتَكَ لِمَكِّمْ وَقَدْ تَكَلَّمَ وَأَسْتَفْتِيكَ فِيهِ وَأَسْتَفْتِيكَ وَرَدَّ دُثْرُهُ
إِلَيْكَ أَوْ فَوْضَنَهُ أَوْ جَعَلَنَّهُ فَإِنْ قَالَ أَعْمَدْتُ عَلَيْكَ أَوْ عَوَّلْتُ أَوْ وَكَلْتُ
أَوْ أَسْنَدْتُ فَمَا يَكُنِي تَعَقُّدًا لِقَرْنِي خَوْفًا لَكُمْ وَأَنْظُرْ أَدْوَكُ ذَلِكَ وَخَوِّهِ
وَإِذَا جَئَا مِنْ صَاحِبِ أَسْنَدٍ عَلَيْهِمَا وَقِيلَ فِي الْمَالِ وَحَدِّهِ وَلِزِمَ الْمَوْلَى اخْتِيَارُ
أَفْضَلِ مَنْ جَدَّ دِينًا وَعِلْمًا وَوَرَعًا وَيَأْمُرُ بِتَقْوَى اللَّهِ سُورًا وَحَقًّا وَتَوْحِي
الْعَدْلِ وَالْإِنصَافِ وَيُسَرِّطُ تَعْيِينَ الْمَوْلَى وَلَوْ بِشَرْطِ قَبُولِهِ وَالْعِلْمُ بِمُضَاجَعَتِهِ
وَتَعْيِينَ عَمَلِهِ فَيُشَافِقُهُ الْحَاضِرُ وَكَاتِبُ الْغَائِبِ وَيَتِمُّ قَبُولُهُ وَيُثَبِّتُ بِشَاهِدَيْنِ
أَوْ اسْتِيفَاضَةٍ لِلْقَرِيبِ وَلَوْ تَوَلَّيْتُهُ عَمُومَ النِّظَرِ فِي عَمُومِ الْعَمَلِ وَخُصُوصَهُ
فِي أَحَدِهِمَا أَوْ فِيهِمَا وَيُقْلِدُ أَمْرًا عَمَلًا وَاحِدًا وَقِيلَ لَا وَلَهُ طَلَبُ رِزْقِهِ وَكَاعْوَا
وَقِيلَ لِحَاجَتِهِ وَتَعْبِيرُهُ فَوَيْسَلًا مَكْلَدًا ذَكَرَ أَحْرًا مَجْتَهِدًا عَلَيْهِ سَمْعًا
بَصِيرًا وَكَاتِبًا وَجِهًا وَيَعْرِفُ الْغَرْبَ حَالًا وَلَا يَتَنَبَّهُ لِمُتَوَلِّهِمْ بَصُولُهُ
إِذَا قَرَّبَ لِيَسْتَلْقَوْهُ وَيَدْخُلُ فِي الْأَسْرِ أَوْ السَّبْرِ أَوْ الْخَيْسِ لَا يَسْأَلُ أَحْسَنَ
شَأْنِهِ وَيَصِيدُ الْمُنْجِدَ وَيَحْلِسُ بِهِ مُسْتَقْبِلًا مَامْرُئٍ يَعْقِدُ فَعَرَا عَلَيْهِمْ
وَيَعِدُهُمْ نَوْمَ جُلُوسِهِ لِلْحَكْمِ ثُمَّ يَنْصُصُ الْمَنْزِلَ وَيُسْقِدُ فَيَسْكُرُ دِيوَانَ
الْحَكْمِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ ثُمَّ خَرَجَ لَوْ عَدَّ عَلَى أَعْدَالِهِ لِحَوْلِهِ إِلَى مَجْلِسِهِ فَيَسْكُرُ
عَلَى مَنْزِلِهِ وَلَوْ صَبَا وَعَلَى مَنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَصِلُ رَهْنًا بِجُلُوسِ غَايَاطِ تَمِيزَ
هُ فِي مَكَانٍ يَنْجِيهِ وَالْأَوَّلَى سَطَا الْبَلَدِ نَوَافِرَ مَحْضَرِ الْعِلْمَاءِ وَشَاوَرَهُمْ فَمَا

فَقِيلَ

يُسْكَرُ وَلَا يَسْتَحِدُّ فِيهِ حَلِجًا وَلَا بَوَايًا وَبَدَا بِالْمُطَرِّفِ أَمْرَ الْحَبَشَةِ فَسُتَكَبَّتْ
أَسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ وَفِيمَ حِلْسٍ رُفْعُهُ مُنْزَدَهُ وَيُعْلَمُ أَنَّهُ يَنْطَرِفُ أَمْرُهُمْ فِي الْعَدِّ
لِيَحْضُرَ غَرْمًا وَهُمْ نَادَا جُلُسًا لِمَا خَدَّرَهُ مِنْهَا وَقَالَ فَلَانُ فَلَانُ مَنْ
غَرَّمَهُ نَادَا حَضَرَ لِحَضَرٍ مِنَ الْحَبَشَةِ وَنَظَرَ مِنْهَا فَإِنْ كَانَ حَبَشَةً لِحَضَرٍ لَمْ
تَخْرُجْ مِنْهُ أَعَادَ حَبَشَتَهُ أَنْ وَجِبَ وَإِنْ كَانَ لِنَادِيٍّ أَوْ لَهُمْ خَلَى سَبِيلَهُ
فَأَنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ غَرْمٌ نَوْبِي عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ لَهُ غَرْمٌ حَلَّتْ وَخَلَى سَطْرُفِي
الْإِسْتِمَامِ ثُمَّ فِي الضُّوَالِ ثُمَّ فِي حَالِ الْقَائِمِ قَبْلَهُ فَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لِلْبَصَاءِ
نَحْضَ أَحْكَامِهِ وَالْأَنْدَمُ مِمَّا وَأَتَى الْحَقَّ وَتَخَذَ كَاتِبًا عَدْلًا فَيُفْتِيهَا
وَيُوصِيهِ وَالْأَعْوَانُ يَتَوَلَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَآرَفَ بِالْخُصُومِ وَيَتَخَدَّمُ شَيْوَا
وَكَوْلًا وَيَنْظُرُ فِي حَالِهِمْ وَحَالِ شُؤْرِهِ فَيَقْرَأُ بَصْلًا وَيَسْتَبْدِلُ لِنَفْسِهِ
فصل وَكَوْنُ بَوَايَيْنِ غَيْرِ غَنَفٍ لِيَتَأَمَّنَ مِنْ غَرَضِ ضَعْفٍ وَلَا يَحْلُمُ بِشَيْءٍ خَرَّ
وَلَا يَرُدُّ وَلَا يَفْرَحُ وَلَا يَعْصِبُ وَلَا يَجُوعُ فَإِنْ بَعَثَ وَدَاوَى الْحَوَسَّ وَقَبْلَ أَدَا
حَالَهُ الرُّشُوهَ وَلَا يَسْأَلُ هَدِيَّةً إِلَّا بِمَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ مَهَادَاةً قَبْلَهُ مَا لَمْ يَكُنْ
لَهُ حُكُومُهُ وَلَكِنَّهُ أَنْ يَتَوَلَّى الْبَيْعَ وَالْإِثْرَ لِنَفْسِهِ وَلَهُ عِيَادَةُ الْمَرْفُوعِ وَشُؤْرُهُ
الْجَنَانِ وَالْأَدْعَى وَلَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَلَا لِعَبْدٍ أَوْ لِدَوْلَةٍ أَوْ لِدَوْلَةٍ أَوْ لِدَوْلَةٍ
فَإِنْ أَمَرَ أَحَدَهُمْ بِحُكُومِهِ اسْتَنْابَ فِيهَا وَقَبْلَهُ الْحُكْمُ وَتَوَلَّى بَيْنَ
الْخَصْمَيْنِ فِي حُلُوفِهِ وَلَعَطِهِ وَجَلَّتْهُ وَدُخُولِهِ وَسَدَمَ الْمُسْلِمَ عَلَى الْكَافِرِ

فِي دُخُولِهِ لَا يَجْلِسُ فِي رُجْمٍ وَلَا نَارٍ أَحَدًا وَلَا يَلْتَمِسُ حُجَّتَهُ وَلَا يُعْلِمُهُ
 الدَّعْوَى ذَلَّةُ السَّفَاعَةِ فِي انْطِارٍ وَتَرْكُ حُجَّتِهِ وَبَعْضُ دُرُوبِ الدَّاءِ عَنْهُ وَإِنْ
 اسْتَعْدَى عَلَى الْمَعْرُوفِ رَأْسَهُ فَإِنْ دَفَعَ حَصْمَهُ وَلَا أَحْضَرَ أَوْ كَيْلَهُ
 وَاتَّصَفَ لَهُ إِنْ بَالَ الدَّعْوَاهُ أَصْلُ الْخَبَرِ فِي رِوَايَةٍ مِنْهَا فَإِنْ جَارَ عَلَى
 يُظَرِّفُ حُكْمَهُ وَكَفَدَ مَا يَشُوعُ فِيهِ الْأَجْتِهَادُ وَتَدْرُمُ قَوْلُهُ فِي عَدَالِهِ مِنْ
 حُكْمٍ بِشَهَادَةٍ وَيُجِبُ فَمَا حُكْمُهُ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ لَا وَشَعْرُكَ مَوْتِ الْحَوْلِ
 وَعَزْلُهُ وَقِيلَ لَا **فصل** إِذَا أَحْضَرَ حَصْمَانِ سَكَتَ أَوْ قَالَ تَكَلَّمَ فَإِنْ
 شَبَقَ أَحَدُهُمَا يَدَيْهِ فِي حُكْمِهِ وَاحِدٍ وَإِنْ اذْعَبَا مَعًا فَالْقُرْعَةُ فَتُسْمَعُ
 دَعْوَاهُ تَحْرَرَهُ وَمِنْ شَأْنِ آدَبِهِ رَجْعُهُ يَطَالِبُ حَصْمَهُ بِالْجَوَابِ فَإِنْ
 اقْتَرَحَ عَلَيْهِ سُؤَالَ الْمَدْعَى وَإِنْ انْكَرَّ سَأَلَ حَصْمَهُ أَلَيْكَ يَتَنَّهُ فَإِنْ
 قَالَ نَعَمْ وَأَحْضَرَهَا سَمِعَهَا وَإِنْ طَلَبَ يَمِينَهُ حَلْفَهُ فِي رُجْمٍ وَتُسْمَعُ إِذَا
 حَضَرَتْ وَتُسْقُطُ الْيَمِينُ وَإِنْ قَالَ لَا فَإِنَّ فَلَكَ يَمِينُهُ وَلَا تَسْمَعُ يَمِينَتَهُ
 بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ سَوَّلَ لَا أَعْلَمُهَا وَحَلْفَهُ سُؤَالُهُ الْإِذْنَ لِلنِّكَاحِ
 فَإِنْ كَلَّ عَرَفَهُ أَنَّهُ يَقْبَضُ عَلَيْهِ أَنْ أَمْنَعَ لَمْثًا فَإِنْ أَصْرَفَ نَفْسِي عَلَيْهِ وَقِيلَ لَهُ رُدِّ
 الْيَمِينَ فَحَلَفَ الْمَدْعَى وَسَمِعَتْ فَإِنْ كَلَّ صَرَفَهَا وَإِنْ لَمْ يُجِبْ حَلْفَتَهُ
 عَلَيْهِ فَإِنْ قَالَ لِي مَخْرَجٌ مِمَّا ادَّعَاهُ أَوْ حَسَابٌ انْظُرْ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ انْظَارُ
 وَمِنْ ذَلِكَ الْيَمِينَ بَعْدَ تَكْوِيلِهِ لَمْ يَسْمَعْ فِي الْجُلُوسِ وَحُكْمُهُ بِالْإِقْرَارِ فِي مَجْلِسِهِ

٢٠

٩٥
 مُطْلَقًا وَفِي مَا حَضَرَ شَاهِدًا لَا مَا عَمِلَهُ أَوْ شَمِعَهُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِهِ فِي الْأَشْهُرِ
 وَالْيَتَنَّهُ بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةٍ فِي الرِّبَا وَفِي غَيْرِهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ
 فَرَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَأَمَّا نَفْسُ الْمَالِ وَمَا يُصَدِّقُ مِنْهُ أَوْ رَجُلًا لَا أَمَّا يَتَنَّهُ الْأَوْجَهُ
 وَمِنْ الْمَدْعَى فِي الْعُقُورِ وَابْنُهُ وَلَا يَقْبَلُ فِي غَيْرِ الْأَرْجُلَانِ وَعَنْهُ أَوْ رَجُلًا
 وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي النِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ وَالْأَقَامَةِ وَعَنْهُ نِسَانًا قَالَ الْحَضَرُ شَاهِدًا
 اشْتَرَا ذَهَبًا فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَ مِنْهُ شَيْءًا مِنْ غَيْرِ كَيْفِيَّتِهِ أَلْتَمَسَ رِزْمَانَهُ وَمَكَانَهُ
 فَإِنْ انْتَفَعَا وَعَظَّمُوا وَخَوَّفَهُمْ فَإِنْ بَشَّرُوا قَالَ لِحَصْمِهِ قَبْلَ شَهَادَتِهِمْ
 ذَلِكَ جَرَحُهُمْ فَإِنْ اسْتَمْلَهُ أَمْلَهُ لَمْثًا وَلِحَصْمِهِ مُلَازِمَتُهُ نَهَا فَإِنْ
 ابْتَدَأَ جَرَحَهُمْ وَالْأَحْكَمُ عَلَيْهِ بَعْدَهَا وَلَا يَجِبُ الْإِمْنَةُ عَنْهُ يَكْفِي
 لَيْسَ بِعَدْلٍ أَوْ فَا سَوْ وَشَتَّ إِشْلَامُهُ بِقَوْلِهِ لِأَخْرَجَتْهُ وَإِنْ جَعَلَ حَالَهُ
 وَلَمْ يَنْظُرْ مِنْهُ رَبِّيَّةً بَيْلَهُ وَعَنْهُ لِأَخِي يَعْلَمُ عَدَالَتَهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا
 فَيَأْمُرُ مِنْ نِسَانٍ عَنْهُ نِسْرًا جَرَانَهُ وَسَوْفَهُ وَسُجُونَهُ فَإِنْ رَجَعَ
 تَعَدَّلَ قَبْلَهُ وَإِنْ رَجَعَ لِمَخْرَجِهِ رَدَّهَ وَإِنْ عَدَّلَهُ نَوْمٌ وَجَرَحَهُ آخَرُونَ
 يَدْرُمُ الْأَكْثَرُ عَلَى وَاحِدٍ وَالْأَفْجَحُ وَلَا يَجِبُ لِلزَّكَاةِ إِلَّا أَنْ يَتَنَّهُ
 خَيْرٌ بِبَاطِنِهِ غَيْرُ مُتَعَصِّبٍ تَخِيرُ أَنْ عَدَلَ رَضَى وَحُجَّتُهُ إِلَى التَّكَلُّفِ
 سُؤَالُهُ وَكَذَا إِنْ شَهِدَ لِأَخِي لَمْ يَأْخُرْ وَقِيلَ فِي الْمَالِ وَحُكْمُهُ
 بِالْيَتَنَّهُ عَلَى غَائِبٍ وَمُسْتَنْدَرٍ مَيِّتٍ وَصَبِيٍّ وَمَعْتُورٍ وَحَلْفَتُهُ مَعَهَا

رجل وامرأتين ولا شاهد ومثله وجهه ويشتا عتمة ما سوا فان ادعى كل
 واحد باعه من زينة ما يه قصدتهما او احلفت ما ربح يتنتمهما لزمه
 الثمان والاعراضا ورجح بايقال حايط بينا به او اذجه ابو ضع
 خشيه ووجوه اجر وروى ومعاقد قوط فان سار عارضه بها بناء
 لأحدهما او شجر في له والسقف للسفل والعلو كالدرجة التي تحسها
 مشكن ونخص العلو بالسلم والرفق المقصود الذي لا شكل له في الدار والمشته
 من أرضه ونهر الأخر لهما وما يصح للزوجين من مباح البيت وللصانعين
 من له دكان فهو لهما وما يصح لأحدهما اذام كمنه وقيل ان كانت
 يدهما حكميه والافهوينهما كله واللبس والركوب والحمل يد رجح بها
 على التايد وكل من علب قوله مع منيه والمسا ومن اذا خالفا **فصل**
 اذا دعا روق صغير فكالعين المميز بقوله كالكيبر وقيل كالصغير
 فان ادعى عبد ان شيد اعقة وادعى نبد وهو سد سراه منه
 قال لا شبر ان احلف والا فعلى الدار والحارج وان كان سيد المالك
 فاقر لأحدهما لم يرجح ما قرأه وان حدهما احلف لكل واحد منهما والجد
 له وقيل نزع منهما فان قال احدهما غصبتها وقال الاخر ملكيتها
 واقاما بتسند فلم يضر من منه ولا نعيم الاخر شيئا والغزل لمن هو
 من طنبه والطير من بخصته والرق من جبهه فان ادعى ازا وجهه امرأه

فافرت لأحدهما لم تقبل وان اقاما بتسند تعارضسا وفرق بينهما بينهما
 فان مات رجل عن ولد من مسلم وكافر فادعى كل واحد منهما مائة على
 دينه ولا بينه فان علم اصل دينه حمل عليه وان جهل فالفرعة وقيل ونف
 حتى يتبين او يصطاح وان كان لأحدهما مائة عمل بها فان اقاما بتسند ولم
 يورخا بينه المسلم وان قالت احدهما مات ناطقا بالكفر والمهرى
 بالاسلام تعارضسا فيسقطان او يعمل بهما كما سبق قال انفع على اسلام
 الاب وقيل السالم لكن قال احدهما اسلمت بعد موته فهو لهما على رواية
 من استمر عاميرا والاحلف المسوق على اسلامه قبله على علم به وهو
 له وان انفع على وث اسلامهما وادعى يعدم موت الاب على اسلام
 الاخر فهو بينهما فان خلف ابا كافرا واسامسما وخلفا في اسلامه قدم
 قول الاب وقيل قول الابن **فصل** اذا مات امرأه وابها فمالك
 روجها مات او لا وقال الخوها آخر الخالفا وكان ميراث الابن لا ميراث
 وميراثها لزوجها واخوها فان جهلا السابق كالغري فان قامت بينه انه
 وارث ميت لا تعلم له وارثا غيره سلم اليه ماله ولو قالت في المير وقيل
 هنا لا يحق ثلث عنه في الجملة التي سافر اليها فان شهدت بينه اجنته
 انه وحق بعرضه وارثه بعين غايمة وقمة كل منهما ملك ماله فالفرعة
 وقيل بعين نصيبهما فان شهد الورثة رجوعه عن عتق مسلم عن غايمة فان

قالت كل شئ اعني فلا ياعن الشاب والافالعة الا ان يكون من شهد
 الوارثة دون الملك فيغن العبدان كما لو كذبت الوارثة المخبية
 وقيل يعنى من الاكثر بعد زياده الملك على الأقل لم يفرغ منهما لثمة
 الملك فان شهد بالالف واخر بالفين او شاهد بعشرين واخر بثلاثين
 كملت في الاول وحلفت في الباقي مع شاهد وقيل العشرين والمئين
 حلفت مع احدهما وسكتت على لو اخلفا في سبب الحق او صفيه او زمنه
فصل ولا حلف حتى تسالها ولا تعتد بها بدونه والمجرى الحلف
 باسم الله وحده فان راى الجاهل تغليظا بلطف ارمات او مكان
 قال المسلم بعد العصر او بين الاذان والاقامة ملكه بين الزكوة والمقام
 وبنت المقدس عند الفضة وبكار اليلاد عند المنبر والله الذي
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم والهوى باليمين والله
 الذي انزل النور على موسى ونجاه من فرعون والفران بالبيعة الذي
 انزل الانجيل على عيسى وجعله لحي الموى وبهوى الاله والارض
 والجوشى ونحوه والذي خلقه وصون ولا تغلط الانما له خطر
 كالجنان والحدود والعقود في المال الزكوي وقبل تضارب
 الشقة فصاعدا وحلفت على البيت الا في نفي فعل غير فعلى نفي اعلم
 فان كان المشيخ جماعه حلف لكل واحد ان لم يرضوا بواحد

في
 بعض

في
 في

والله

واليمين مشهورة في كل حق لا بد من الاما لا يجوز بذله وهو النكاح والوجه
 والرق والاستيلاء والولاء والنسب وكذلك الطلاق والعنف
 والكود في الاصح وقيل في كل حق ادنى ان ردت اليمين وقيل في كل حق الا
 الحدود والنكاح والطلاق

باب الشهادات

التمهل والاداء فرض كاه ان وجد كاف والافضل فحرم الاجر والا
 توجه وسحب لاسهاد في العقود ولا يجب الا في النكاح والوجه والوجه
 من سلم عامضا بطايع في الاصح وعنه الا في الجراح قبل الفرو عدل
 وهو الصالح في دينه لمخاطبة على الفراض وسنها ومخاينه الرب فلا
 يرتك كيد ولا يد من غاصبه والطاهر المروء باحساب ما لا يلق
 من فعله وفعل الصناعات دينه وقيل العذر من لم يظفره ربه غير
 متهم بخروج او دفع ضرر او كونه خصما وعدوا ولو في البعض او
 بينهما ايلاد او روجه عالم بما يشهد به ولو بعدا وعنه في غير حد
 او قصاص وولد الزنا اغنى لا كاف ولو ذمى على مثله في الاصح الا
 بالوصية في الشتر خاصة وحلفت نعتا بعد صلاة العصر انما
 كوصية الرجل ما خان ولا كتم ولا بدك ولا فاسد باعتقاد او
 بدوى على بدوى وجه ولا محدود في نذر حتى يوب بالكذاب

في
 في
 في

لَا مَالٌ وَعَقْدُ نَفْسٍ رَاجِعٌ بِسَطِّهِ وَلَوْ كَانَ لِأَحَدٍ مَعَ مِثْلِ الْكَافِ وَقِيلَ هُوَ
وَمَنْ حَلَّتْ أَنْ رَدَّتْ الْهَيْبُ فِي الطَّلَاقِ قَتَلَ الْمُسْتَبْرَأَ فَإِنَّا نَاكَافِرُونَ
نَقُضُ الْحُكْمَ قِيَامُ رَدِّ الْمَالِ أَوْ عَرْضِهِ وَيُفْتَنُ بِالْأَلْفِ لِحَطَائِهِ
وَلَكِنَّا الْوَبَانَا فَاسْتَقِينْ وَعَنْهُ لَا يُفْتَنُ مِمَّا كَانَ

بَابُ الْأَقْرَابِ

كُلُّ مَنْ صَحَّ تَصَرُّفُهُ فِي شَيْءٍ صَحَّ اقْرَانُهُ بِمُخَارَاجَتِهِ مِمَّا دُونَ يَتَدَرُّ
وَيَجُونُ بِحَالِ أَفَاقَتِهِ وَقِيلَ وَشَكَرَ أَنْ يَجُزَّيَ وَمَجْزُؤُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ فُلْسٍ أَوْ رِقٍّ
لَا عَلَى مَالِهِ وَالْمَرْءُ الْمُتَصِلُ بِالْمَوْتِ بِطَلَّةٍ لَوَارِثٍ لِأَعْرَافِهِ وَلَوْ فِي شَرْكِهِ
وَارِثٍ فِي وَجْهِهِ يُخْتَارُ مِنْ كُلِّ مَالٍ لِمَعَا وَضِيهِ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ وَعَنْهُ مِنْ
ثَلَاثَةٍ وَلَا يَشَارِكُ بِهِ دِينَ الصَّحَّةِ وَقِيلَ كَالْبَيْتَةِ وَمَوْتِهِ فَلَوْ اقْرَأَ لَوَارِثٍ
فَحُجِبَ صَحَّ دُونَ الْعَلَسِ وَعَنْهُ بِحَالَتِهِ فَتَعَلَّسَ وَلَوْ اقْرَأَ لَهَا مِمَّنْ الْمَثَلُ أَوْ بَدَلَ
ثُمَّ إِنَّا نَهَاكُمْ زَوْجَهَا وَمَاتَ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ مَلَكَ ثُمَّ مَرَضَ فَأَوْفَرَ يَتَخَفُّ فِي صَحَّتِهِ
عَنْ وَلَدِهِ وَبَيْتِهِ لَوَارِثٍ فِي الْأَصْحَى وَأَهْلِيهِ الْمُقَرَّلَةُ وَتَصَدَّقُوا
الْمُكَلَّفَ شَرْطًا فَلَوْ اقْرَأَ لَوْلَدٍ مَيْتًا بَطُلَ لِأَحْيَا وَقِيلَ أَنْ عَزَاهُ
إِلَى نَسَبِهِ وَذَكَرَ تَوَامِهِ كَأَنَّهُ مَا لَمْ يَنْفَعِ النَّسَبُ وَلَوْ اقْرَأَ لَمْ يَكْلَفِ
بِمَالِهِ فِي يَدِهِ فَكَيْفَ أَخَذَ مِنْهُ الْيَتِيمُ الْمَالُ فِي وَجْهِهِ وَلَوْ اقْرَأَ لَعَبْدٍ
فَلَيْسَ بِهِ وَلَوْ اقْرَأَ نَسَبَ صَبِيٍّ أَوْ مَعْنُوٍّ مِمَّنْ لِي النَّسَبُ ثَبَتَ بِهِ وَإِنْ كَانَ نِسَبًا

بَابُ

بَابُ

وَرِثَةٍ وَإِنْ كَانَ كِبَرًا حَافِظًا نَصَدَّقَتْهُ وَفِي الْمَوْتِ وَجْهٌ فَإِنْ أَفْعَتْ أُمُّ الصَّبِيِّ
زَوْجَتَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لَمْ تَرِثْهُ وَصَحَّ مِنَ الْوَلِيِّ الْكَبِيرِ النِّكَاحُ وَمِنْهَا عَلَى نَفْسِهَا فِي
الْأَصْحَى وَإِنْ اقْرَأَ عَلَى عَبْدٍ نَجْنَاهُ خَطَاءً لِأَحَدٍ وَمَوَدَّ قَبْلَ وَلَيْسَ لَهُ أَشْيَافًا
مَاتَ بَعْدَهُ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ حَقَّقَتْ وَلَا الْعَفْوُ عَنْهُ وَالْحَوْلُ وَإِنْ اقْرَأَ وَلَدَ
مِنْ أُمِّهِ صَحَّ وَثَبَتَ الْأَمْتَةُ وَلَنْ يَبْعَلَ فِي مَلِكِهِ فِي الْأَطْفَالِ وَإِذَا زَوَّجَ
مَجْهُولَةً فَأَوْلَدَ هَانِمْ أَوْ ثَبَتَ بِرِثَتِهَا لِأَخِي لَمْ يَصِحَّ وَعَنْهُ يَصِحُّ بِالرُّقَى لِأَفْشَادِ
النِّكَاحِ وَرَقُّ الْوَلَدِ الْمُتَقَدِّمُ وَلَوْ قَالَ هَذِهِ الْأَلْفُ لَقَطَعْتُ نَفْسَهُ ثَوَابًا وَلَمَّا لَمْ
لَهُ شَوَاهِدٌ لَزِمَهُمُ الْمَلْثُ وَعَنْهُ الْكُلُّ وَلَوْ اقْرَأَ بَيْعَ عَبْدٍ مِنْ نَسَبِهِ بِالْفِ
وَلَيْسَتْ بِيَدِهِ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ الْأَلْفُ أَنْ صَدَّقَتْهُ وَالْأَنْجَاتُ
فصل إِذَا اقْرَأَ كُلُّ الْوَرِثَةِ وَلَوْ كَانَ لِأَحَدٍ لَوَارِثٍ وَصَدَّقَتْهُمْ بِتِ نَسَبِهِ
وَوَرِثَتْ فَإِنْ اقْرَأَ بَعْضُهُمْ بِهِ شَارَكَهُ فَمَا بِيَدِهِ بِسَطِّهِ كَالَّذِي إِذَا كَانَتْ يَدُهُ وَلَمْ
يُثَبِّتْ نَسَبَهُ إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ مِنْهُمْ كَالَّذِي كَانَ الْكُفْرُ رُجَا أَوْ رُجَا فَلَوْ خَلَّتْ
لَهُ نِسَبٌ فَإِنْ أَتَانِ مِنْهُمُ عَدْلَانِ أَحَدٌ أَوْ رُجَا أَوْ صَدَّقَتْهُمَا الْأَخْرِيَّتُ
نَسَبَهُ وَزَوْجَتَهُمَا وَأَرْهَمَا وَإِنْ كَانَا فَاسْتَقَرَّ وَلَكِنْ هُمَا بَيْتَا الْأَرْثُ فِي
حَقِّهَا لِأَنَّهُ زَوْجَتُهُمَا وَإِنْ اقْرَأَ مِنْ عَلَيْهِ وَلَا يَنْسِبُ أَوْ خَرَاخَ أَوْ
عَمَّ رِجَاهُ أَيْهِ أَوْ جَدِّ لَمْ يَصِحَّ وَصَحَّ بَعْدَهُمَا إِنْ زَوَّجَتْهُمَا وَحَدَّ وَالْإِعْطَاءُ
النَّضْلُ وَالنَّسَبُ فَإِنْ كَانَ كِبَرًا وَصَغِيرًا أَوْ الْكَبِيرُ أَخٌ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ حَتَّى

بَلَغَ الصَّغِيرُ أَوْ مَوْتَ قَانَ أَوْ مِنْ لَحْجِهِ صَحَّ وَسَقَطَ هُوَ وَالْأَقْرَبُ أَحَدُ
الزَّوْجَيْنِ أَخُوهُ الْآخِرُ مِنْ رَضَاعٍ قَبْلَ مَنَّهُ نَيْمًا عَلَيْهِ لَأَلَهُ **فصل** إذا
قَالَ لِي عَلَيْكَ لَذَا فَقَالَ نَعَمْ أَوْ أَجَلَ أَوْ عَلَى أَوْ صَدَقْتُ أَوْ أَنَا مَقْرَبُهُ أَوْ فِي
عَمَلِي أَوْ قَالَ أَيْضًا أَلَفَ إِلَى عَيْلِكَ أَوْ سَلِمَ لِي تَوْنِي أَوْ تَرَسِي هَذَا
فَقَالَ نَعَمْ أَوْ عَلَى الْفَاءِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ أَوْ وَكَلَّ
مَنْ يُشْرِكُهَا فَمَقَرُّ وَكَذَا قَوْلُهُ أَنَا مَقْرَبُ أَخِي أَوْ أَتَرَبُّهُ أَوْ أَيْضُهُ أَوْ هُوَ
صَحَّحُ أَوْ أَنْ شَهِدَ بِهِ زَيْدٌ أَوْ أَنْ قَدِمَ فِي وَجْهِهِ فَإِنْ قَالَ أَنَا أَقْرَبُ أَوْ لَا أَكْثَرُ
أَوْ جَوَزُ أَوْ عَنِّي أَوْ لَعَلَّ أَوْ أَظُنُّ أَوْ أَخُذُ أَوْ أَتَرُّ أَوْ أَفْتَحُ كَمَا وَجْهُ فَلَا
فَأَنْ أَقْرَبُ غَيْرُ غَيْرِهِ وَقَالَ لَمْ أَعْلَمْ مَعْنَاهُ قَبْلَ وَأَنْ أَقْرَبُ شَيْءٍ لَزِيدٍ أَوْ قَرِيبٍ
لِي كَدِّ فَهُوَ لَزِيدٌ وَيَقِينُهُ لِي كَرًا لَوْ قَالَ هُوَ لَعَمْرُؤُا وَغَضَبُهُ مِنْ زَيْدٍ
فَأَنْ قَالَ غَضَبُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا طَوَّلَ بِالْقَعْنِ وَهُوَ كَمَنْ عَنَّهُ وَخَلَفَ
لِلْآخِرِ وَأَنْ قَالَ لَا أَعْرِفُهُ هُمَا خَصَمَانِ فِيهِ فَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى الْفَاءِ لَا
تَكُنْ مِنْهُ أَوْ قَضَهُ أَوْ كَانَ لَهُ عَلَى وَضْعِيَّتِهِ أَوْ قَضَهُ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ اسْتَوْفَاهُ
فَمُزَّوٌّ وَخَلَفَ خَصَمُهُ وَعَنْهُ الْإِنْفِي كَانَ وَضْعُهُ فَإِنْ قَالَ يُوجِبُهُ فَكَذَلِكَ
وَقُلَّ حَالُهُ فَإِنْ قَالَ لَهُ الْفَاءُ نَاقِضَةٌ وَهِيَ مِنْ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ فَمِنْهَا وَكَذَلِكَ
أَنْ أَطْلُقَ فِي وَجْهِهِ وَالْأَنْزَارِيَّةُ فَإِنْ قَالَ زَوْجًا وَفَتَرَهُ بِمَا لَا يَفْضَحُ فِيهِ
لَا مَغْشَوْشَهُ لَغَتْ الصِّفَةِ لِقَوْلِهِ مِنْ مَنْ فَمِنْ أَوْ كَمَا لِهِ بِالْخِيَارِ وَنَحْوُ

٣٦

١٠٥
اسْتِثْنَاءُ الْأَمَلِ لَا الْأَكْثَرُ وَفِي النُّصْبِ وَجْهُ فَلَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي عَشْرُ أَلَا
أَرْبَعَةٌ إِلَّا أَنِّي لَفِي شَيْءٍ سِتَّةٌ وَتَمَانِيَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ فَإِنْ قَالَ الْاِخْتِصَانُ الْأَمَلُ
إِلَّا أَنِّي لَأَوْلُ أَحَدٍ فَخَصَّ بِمَنْ قَبْلَ مَنَّهُ وَشَيْءٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَدُرْهَانٌ أَمَلُهُ إِلَّا
دُرْهَمًا خَصَّ وَاتَّصَالُهُ وَلِجُلُوسِ شَرْطٍ وَعَنْهُ لَا تَقِي التَّدْرُجَ وَلَوْ قَالَ لَهُ هَذِهِ الْعَبْدُ
الْأَوْلَى فَهَذَا وَغَيْرُ وَاحِدٍ فَقَالَ هُوَ الْمَحْرُجُ قَبْلَ مَنَّهُ فِي وَجْهِهِ كَمَا لَوْ قَالَ
هَذِهِ الدَّارُ الْآهَذَا الْبَيْتُ أَوْ هَذَا الْبَيْتُ لِي فَإِنْ قَالَ لَهُ نِصْفُ دَارِي
ثُمَّ أَوْ نِصْفُ الدَّارِ قَا قَرَارٌ أَوْ هِيَ عَارِيَةٌ فَلَهُ الرُّجُوعُ فَإِنْ قَالَ لَهُ الْفَاءُ
مَنْ مِنْ بَيْعٍ لَمْ يَقْضِهِ لَزِمَهُ فِي وَجْهِهِ فَإِنْ فَتَرَهُ عِنْدِي يَوْمَ عِدَةٍ فَلَهُ
عَلَى أَوْ فِي ذِمَّتِي فَإِنْ قَالَ لَهُ عِنْدِي دُرْهَمٌ فَقَالَ الْمَالِكُ وَدَعْنِي فِيمَ الْمَالِكُ
وَأَنْ فَتَرَهُ مِنْ أَوْ فِي مَالِي أَوْ يَمْلِكُ بِهِ قَبْلَ لَا فِي هَذَا الْمَالِ أَوْ يَمْلِكُ أَيْ
فَأَنْ قَالَ لَهُ يَمْلِكُ فِي جَرَابٍ أَوْ سَيْفٍ فِي قَرَابٍ أَوْ نَصٍّ خَائِمٍ أَوْ عِدَةٍ عَلَيْهِ
عِمَامَةٍ أَوْ دَابَّةٍ عَلَيْهِمَا شَرَّحَ فَمِنْهُ الْمَطْرُوفُ وَفِي الظَّرْفِ وَالْعَامَةِ وَالنَّجْرِ
وَجْهُ وَإِذَا أَقْرَبَ أَهْلِيهِ وَالْأَقْرَبُ الْأَقْبَضُ أَوْ قَبْضُ الْمَنْ ثُمَّ ادَّعَى اللَّهُ الْبَاطِلَ
فَلَهُ لِجَلَاتِ الْمُقَرَّلَةِ فِي رَوَاهِ **فصل** قَالَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ أَحَدٌ تَنْسِيْبُهُ
وَجُسَّ عَلَيْهِ وَوَارَاهُ لَهْوَ فَإِنْ فَتَرَهُ بِمَا لَا يَمْلُكُ لَمْ يَمْلِكْ وَأَنْ فَتَرَهُ بِشَيْءٍ
وَجْهُ قَبْلَ فِي كَلْبٍ وَحَدِّ قَدَرٍ وَجْهُ وَأَنْ فَتَرَهُ غَضَبُهُ شَأْنُ غَضَبِهِ أَوْ
وَلَكِنَّ فَلَا دَايَ شَيْءٍ فَتَرَهُ كَ عَظْمٍ أَوْ خَيْطٍ أَوْ جِلْدٍ قَبْلَ وَدَرَاهِمٍ لَيْسَ ثَلَاثَةٌ

رباين درهم وعشرون مائيه ومن درهم الى عشر تسعه وقيل عشر فان اقر
 بالث في مئتين فاحده الا ان عين جنتين فالان فان قال له على درهم
 فوجه او بمله او بعد او معه درهم فدرهمان وبل درهم ولكن درهمان
 وفل درهم فان قال درهمان بل درهم فدرهمان وهذا الدرهم لهدان
 الدرهمان المله فان قال درهم بل دينار او مدبر بل مد شعير لزم ما ه
 ودرهم او دينار احدهما تعيينه ودرهم في عشر درهم كفي دينار وان
 اراد الحساب فعشر ولذا الشئ فاذا قال كذا او كذا درهم فوجه
 او نصبه لزمه درهم فان عطفت ونصب فدرهمان وقل درهم كوجه
 وان جره فيهما فبعضه بنفسين ودرهم درهم او ثم درهم اثنان وان
 فشر الالف بلخاين فيل والالف درهم او وفس او ووب المجل من
 جنس الفشر فقل لزمه الفشر بنين المجل والالف وشمس درهم الكل
 درهم وعلى المائى الالف بمحله فان قال زيدا كى فيه احد سقد نصبه
 ولو قال زيدا كرمي للعلى فمقرمجل وقل ان لم يكن هاربا بالمذبح واوله
 اكثر مما زيد فوخذ بتبينه وادنى زاد عليه ولو فشر باكثر نقاء
 ومنفعة قل فان ادعينا دارا بدينه بالسونه فاقرا لحد هما نصفها
 وجمدا لآخر فالنصف بينهما فان باع شيئا ونقص منه ثم اقره لزيد
 قبل في ضمان القيمه لا الفسخ

ولا ياتي

او درهم

او دينار

الحق

كتاب الفرائض

يبداء من له الميث بكميه وموته دفعه بالمعروف ثم نقصى دونه ثم سقد
 واجب وصاياه ثم ما بقى للورثه وهم ثلثه اصناف **دور** درهم عشره
 الزوجان وللزوج النصف مع عدم الولد وولد الابن والربع معهم وللزوجه
 او الزوجات الربع مع عدم الولد وولد الابن والربع معهم والثلث ونات
 الابن وللواحد منهن شفعه النصف فان زدر فالملكان والثلث اولى
 به من ثلث الابن الا اذا كانت بنت صلب وثلث ابن بنت الصلب
 اولى بالنصف والشدس لثلاث الابن وكذا الشقيقات من ثلث الابن
 مع عليا من الاخوات من الابوين او الاب مع عدم الولد وولد الاب
 ولو احدث النصف ولم يزد الثلثان ولخوات الابوين اولى به فان
 كانت واحده فلها النصف وبعينه الشدس للاخوات للاب وان لثلاث
 وولد الام ذكر او انثى مع عدم الولد وولد الابن والاب والجد
 وللجد هم الشدس ولم يزد الملك والاب مع الولد وولد الابن ثلثه
 الشدس والام ولها مع الولد وولد الابن او الام من الاخوة والام
 الشدس والملك مع عدمهم الا انى زوج او زوجة وبوزنك الباقي بعد
 فرض الزوجين والجدات عند عدم الام ولا يترك منهن الام ام
 الام وام الاب والجد وامها من وان علون وهن الشدس ولو كانت

الحق

الحق

الحق

ولحده فهو لها ولهن اذا اتخذن كما أم أم وأم أم أب وأم إلى أب
 فان كان بعضهن أب فلهن قرب الا ان يكون البعدى من جهة الأم
 فلتأركن في الأشهر وورث أم الأب والجدة معهما وعنهما لا فكلون
 الشدس في أب وأم أم وأم أب وأم الأم وقتل عا دها بها ونسقط
 فكلون الأم الأم نصف الشدس والباقي للأب **وعصبة** وهم صنفان
 عصبة بالسبب بعصبة بنفسه وهم كل قريب ذكر لم يوسط منه ومن
 الميت أنى وهم البنون وبنوهم وأب مع عدم الابن واسمه والجدة
 أبو الأب وإن علوا والآخر من ولد الأب والعلم من ولد الجد وبنوهم
 وعصبة بعصبة وهم البنات مع أخواتهن ومات الابن مع بنى الابن
 فيعصبة ابن الابن من في درجته ومن علما منه اذا سقطت من الفرض
 والأخوات من الابن أو الأب مع أخواتهن ومع البنات ومن عداها ولا
 من كور العصبات من دون الميراث دون نسايتهم وبجصبة بالولاء
 وهم المغنوق ولو أنى وعصبة من بعده وحكم العصبة انه متى انفرد
 اخذ المال بعصبة وان كان مع ذى فرض يملك ما بقي بعد الفرض
ودونهم وهم كل نسب لم يذكر من انه لا فرض لها أو ذكر يدلى
 بأى ونورثهم باقى ان شاء الله تعالى **فصل** وتعد في الميراث دون
 الفروض كما ذكرنا من العصبات من النسب وأولاهم الميراث افرهم الى

من نسبه
 من نسبه
 من نسبه

من نسبه

الميت فيعدم من ولده الميت ثم من ولد الميت وهو الأب ثم طرفاه هم
 الاجداد والاعوان ونورثهم بمجموعين باقى ثم بنو الاعوان ثم الاعوان ثم
 بنوهم ثم اعوان الأب ثم بنوهم كذلك ابدا حتى أب على ولد من هو البعد
 منه ومع نسايتهم في الدرجة فمن لا يورث أبى فيسقط الفرع بأصله
 والبعد بالقرى والمدلى من أدنى به وهذا حجب الاشتراط بنسب
 ولذا الابن والابن والجدة بالأب والجدة بالأم ولذا الابن من الاعوان
 يثلث بالابن وأن الابن والأب ولذا لا يورث بالأم ولا بالآخر
 من الابن ولذا الأم بأربعه بالولد ولذا الابن والأب والجدة وسوا
 الاعوان بالآخر وبنو الاعوان بالآخر والعلم ومن حرم الميراث لما منع فيه
 من روق قبل واختلاف دين لا لوجود من هو أولى منه لم يحجب ثم العصبة
 بالولاء وكهم مقدون على ذوى الارحام كما سيجى ان شاء الله **فصل**
 والجد مع الاعوان كالجدة ما لم ينقصه المناهضة عن ميراث المال مع عدم
 الفروض او ميراث بعدها فان نصته من ذلك فرض له الا ان يكون أقل
 من سدس المال فنقص له الشدس وان سقط الاعوان الا فى المأذونة
 وهي زوج وأم وأخت وجد يورثها النصف والجدة الشدس ثم
 يتشمان ذلك على ثلثه فيقع من سبعة وعشرين ولا فرق بين ولد
 الابن وولد الأب لكن من اجتمعوا وكان ولدا لابن أو ابن

من نسبه

من نسبه

او ما قسم مقامها عاده وولد الاب ثم اخذ ذلك الابن ما حصل لولده
 الاب لان يكون واحد فلها النصف وان بقيت فلوالد الاب **فصل**
 الفروض المقدرة على اقدم ستة مخارجها سبعة فان كان نصف وثلث
 او ما بقي وثلث في ملك وما بقي او ثلثين واربعه في ربع وما بقي او نصف
 وما بقي وثلثين في ثلث او نصف وما بقي وثلثين في سدس او ثلث او
 نصف او ثلثين في ثلث عشر لاجتماع ربع مع سدس او ثلث واربعه عشر
 لاجتماع ثلث مع سدس او ثلثين واربعه الاول لا يزيد على مخارجها
 فلا عمل لها والاخر قد يزيد فروضها على مخارجها فنقول الستة
 السبعة وثمانية وتسعة وعشرون لاثنا عشر والاثنا عشر لثلاثة عشر
 وعشرون لثلاثة عشر لاثنا عشر والاربعه والخمسون لثلاثة عشر
 وعشرين لثلاثة عشر لاثنا عشر لاثنا عشر لاثنا عشر لاثنا عشر لاثنا عشر
 وعشرين لثلاثة عشر لاثنا عشر لاثنا عشر لاثنا عشر لاثنا عشر لاثنا عشر
 فريد على غير الزوجين من ذوى الفروض في المصحح وهم مع الزوجين
 كالعصبه لهم ما بقي فان كانوا افرقا واحدا فمثلهم من عدد هم
 ينقسم عليها النزله او ما بقي بعد فرض الزوجين وان كانوا اكثر من
 واحد انقسموا المال او ما بقي على قدر فروضهم فخذها من اصلها
 وهو ستة ابدان لم يكن معهم احد الزوجين فهو اصل المسئله والا
 فمضروبه في مخرج فرض الزوج او الزوجان لم ينقسم عليه **فصل**

اذ لم يكن نسب ذو فرض ولا عصبه صفت المال او الباقي بعد فرض
 الزوجين الى ذوى الارحام وعنه بنت المال اولى منهم ويوزن الكبر
 فجعل كل واحد منزله من ثمت به من ذى فرض او عصبه فجعل ذلك
 البنات والاخوات بمنزله امهاتهم وبنات الاخوة والاعمام بمنزله بالهن
 والعمات والعم لأم بمنزله الاب وعنه بمنزله الكرم للاب والخال
 والخاله وابو الام بمنزله الام وجعل نصيب كل وارث لمن ذى كمال
 كان هو الميراث والذكر كالانثى وعنه الفضيل وعنه المال على الخاله
 خاصة وسقط البعده بالقرب من جهة لا غيرها والجنات خمس الابوة
 والمنوة والامومة والاخوة والعمومة ومتى اجمع مع ذوى الارحام
 احد الزوجين اخذ فرضه ونسب الباقي من ذوى الارحام كالمنفرد
 ولا عمل في ما يلزم الا ان اصل شئ الى سبعة لا غنى عن اجمع في واحد
 قرابان واكثر ورث بها كاشخاص كل من نسب الى شخص بنسبه
 الى اخوته واخواته لابوة كنسبه ومن نسب اليه بجهة امه بالهن
فصل اذا تعدد الورثة فان كانوا افرقا واحدا فاقسم المال على
 عددهم ومنه يصح وان نفروا اخذت سهام كل فريق من اصل المسئله
 ونسبته بينهم فان انقسم فقد صححت المسئله من اصلها وان انقسم على فريق
 واحد ضربت عددهم او وفقه لنهايتهم ان توافوا وهو جزاء النعم

في كل واحد من هذه النسخ
 في كل واحد من هذه النسخ
 في كل واحد من هذه النسخ

توفيها في الأثر أو بمثلها في غير ذلك

أصل المسألة وعولها فما بلغ منه نفع وإن انكسر على فرق نظرت عدد كل
 فرق أو وثقة لستهم فان كانا متماثلين أخذت أحدهما أو متباينين
 فالأكثر أو متوافقين فضررب أحدهما في الآخر وهو جز النهم بضربه
 في أصل المسألة وعولها ومنه نفع وإن انكسر على ثلث فرق نظرت عدد كل فرق
 أو وثقة لستهم فان تماثلت فاحدها أو تباينت فالأكثر أو انما انما
 أو تباين سبب ادول الآخر ضربت أحدهما أو الأكثر في المثلث ووثقة
 له ان توافقا ولا فاضرب أحدهما في الآخر أو وثقة له ان توافقا
 ثم في المالك أو وثقة له ان توافقا فما حصل من ذلك فهو جز النهم بضربه في
 أصل المسألة وعولها ومنه نفع ولك في هذه ان نفع أحد العداد المتوا
 ورما تعين أحدهما لموافقه الآخر له دون غيره ثم يوافق بين الموقوف
 والآخرين بضرب أحد الوثقين في الآخر أو وثق الموقوفين لموافق
 ثم في الموقوف يبلغ جز النهم كما تقدم وإذا لم يرد هذا وأردت ان
 تعرب ما لكل واحد مما صححت منه المسألة فاضرب جز النهم في سهام
 فربهم من الأصل وأسمه على عددهم فخرج ما له وقد يكون في الورثة
 من ثب بضر وعصيب فحدا ما اعير من أصل المخرج وأجعل له الباقي
 من المخرج وصحح على ذلك فهو أخضر **فصل** في مسائل سفره إحداهما
وثقة الأعمى منع التوارث في الحجة لا المرض فان كان العذبة في

في الأثر

في الأثر

الحجة فالأصح لأثره وإن الكذب نفسه فان نفي في لعانه ولدا انتلع
 نسيبه عنه ولم يوارثا إلا ان يكذب نفسه ويستلحقه فان مات ولد
 الملاء عنه ورثته أمه وولدها وعصبتها كولد الزنا دون وراثة أبيه وهي
 عصبته في رواية فترثت كالأب بالعصيب وعنه تركت زوجها وعصبتها
 ما بقي فلو خلفت أمه ونحله فلا يمه ألتك والباقي للخال المانية **القتل**
 المفقون ولو بكماله أو من غير مكلف منع الأثر لا في التورث وحده وفي
 وعنه ألتك مانع ولو في ذمة المتورث تركه وعنه للورثة وفل لنفسي
 منها دونها علمها المالة **الزنا** مانع ومن بعضه حرثت وورثت
 ولحجب بقدر حرثته فلو خلف ابن نصفها حر جعت الحرته فلها فلها
 المالك وقيل لا كما لاصح في غيرهما من العصباء فلها نصفه والمالة
 للعصبة والمكاتب لا يرث فان خلفت زيادة على الوفاة فالأثر لغيره
 وعنه تودي الورثة والباقي لهم بحقيقه **الرابعة** **الحياك الدين** والدار
 منع الأثر فلا يوارث مسلم وكافر ولا ذمي واختلاف المالك هو تلك
 اليهودية والنصرانية وسائر الكفر بالله وعنه توارث أهل الذمة وإن
 اختلفت أديانهم ومن لم يترك له قبل تسميته لا عورث في الأشهر
 وسوارث المحوسب بآبائهم دون كاح ذوات المحارم وفل عنه بأبنتها
 وهي لا تستقط كالأل الخامسة **الحنفى** تحت بوله فان لم يشق

بَوْلُهُ أَوْ كَثُرَ أَوْ عَنِ مَنْ ذَكَرَهُ أَوْ الْحَيُّ وَجُلُّ أَوْ مِنَ الْمَرْحِ أَوْ حَاضٍ أَوْ حَبِلَ
 فَأَمَّا هُوَ وَشُكْلُ لَكَ فِي الْأَدَلَةِ فَإِنْ رَجَعَ كَسَانَهُ لِيُعْطَى وَسُئِلَ أَلَيْقُنْتُ
 وَوَقَفْتُ أَلَمْ يَكُنْ حَتَّى تَشْكُفَ فَإِنْ أَيْسَرُ مِنْهُ مَوْتٌ أَوْ سَرَّ أَعْطَى نِصْفَ مَالِهِ حَالَهُ
 أَرَبُهُ وَلَوْ فِيهِمَا فَعَمَلُ الْمَسْئَلَةِ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَهُ عَلَى أَنَّهُ أَنْتَ فَإِنْ اخْتَلَفْنَا ضَرَبَتْ
 أَحَدِي الْمُسْتَلْتَنِ فِي الْأُخْرَى وَنُفْتَا أَنْ تَوَاقَفْنَا فَمَا بَلَغَ ضَرْبُهُ أَوْ أَحَدُهُمَا
 إِنْ تَمَلَّكْنَا أَوْ الْأَكْثَرُ إِنْ شَاسَبَتَا فِي حَالِهِ فَمَا بَلَغَ فَمِنْهُ نَتَجَعُّ بِمَجْمَعِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ
 مِنَ الْمُسْتَلْتَنِ مَضْرُوبًا فَمَا ضَرْبُهُ فِيهِمَا مِنَ الْأُخْرَى أَوْ وَفَقْنَا وَخَرَجَ السَّبَبُ
 فِي الْأَوَّلِ وَحَالَهُ فِي الْأَكْثَرِ فَمَا حَصَلَ فَعَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ لِحَاثِي أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ
 نَزَلَتْ حَالَيْنِ زُكُورًا وَأُنْثَى وَأَمَّا عَمَلُ كَمَا بَيْنَنَا وَقِيلَ يَزُولُونَ بِعَدَدِ
 أَجْوَالِهِمْ فَلَا يَنْتَبِهُنَّ أَرْبَعَةَ أَجْوَالٍ وَلِلْمَلَكَةِ ثَمَانَةَ وَلِلْأَرْبَعَةِ سِتَّةَ عَشَرَ وَعَلَى
 هَذَا السَّادِسَةِ **عَمَى الْمَوْتِ** فَإِذَا مَاتَ جَمَاعَةٌ تَوَارَثُوا نَهْدَهُمْ أَوْ عَرَفُوا
 مَعًا أَوْ سَبَقُوا وَاحِدٌ وَجَهْلٌ وَرِثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ مَالِ الْأُخْرَى وَزَمَانُ رِثَةٍ
 مِنْهُ فَنَسَمُ بَرَكَةَ أَحَدِهِمَا عَلَى رِثَتِهِ وَالْآخَرُ مَعَهُمْ فَمَا حَصَلَ لَهُ
 قَسَمَتُهُ بَيْنَ رِثَتِهِ يَدُونِ الْأَوَّلِ كَمَا لَوْ عَلِمَتْهُ إِخْوَانُهُمْ فَعَمَلُ تَرِكَةِ الْآخِرِ
 كَذَلِكَ وَعَنْهُ لَا يَرِثُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ بَلْ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ لَحْيَاءُ
 وَرِثَتِهِ فَلَوْ كَانَ إِخْوَانُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْتٌ فَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ لَوْ كَاهُ
 وَعَلَى الْأَوَّلِ مَوْتِ إِخْوَةِ السَّابِقَةِ **الْمَقْهُودُ** يُسَمَّى مَالُهُ إِذَا لَحِثَتْ

رَوْجُهُ فَإِنْ مَاتَ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ تَوَارَثُوا أَعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مَعَهُ الْيَقِينُ
 بَأَن يَفْعَلَ الْمَسْئَلَةَ عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ مَيِّتٌ ثُمَّ يَضْرِبُ أَحَدُهُمَا فِي الْأُخْرَى
 أَوْ فَعَمَلًا وَالْمُنَاسِبُ مُوَافِقٌ وَيَضْرِبُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَسْئَلَةٍ فِي الْأُخْرَى
 أَوْ وَفَقْنَا فَمَا خَرَجَ فَعَوْلُهُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فَعُطِيَهِ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مَا لِعَاطِيهِ
 الْأَوَّلُ مِمَّا لَهُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَتَاتِلَتَيْنِ وَوَقَفْتُ الْبَاقِي حَتَّى تَقْدَمَ أَوْ
 يَحْكُمُ مَوْتُهُ فَعُطِيَ لِمُسْتَحِقِّهِ الثَّامِنَةُ **أَحْمَلُ** فَإِذَا مَاتَ عَنْ حَمْلٍ بَرَكَةٍ قَدَرِ
 الْأَكْثَرِ مِيرَاثًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَعُطِيَ مِنْ نِصْفِهِ **أَحْمَلُ** أَمَّا
 مِيرَاثُهُ وَتَوَخَّرَ مِنْ حُجَّةٍ وَوَقَفْتُ الْبَاقِي لِمَا وَضَعَهُ حَيًّا فَيُعْطَى
 نِصْفِيهِ وَرُدُّ الْبَاقِي عَلَى مُسْتَحِقِّهِ وَمَنْ أَشْهَلَ الْوُلُودُ أَوْ عَطَسَ
 أَوْ نَفَسَ وَلَوْ قَبْلَ انْفِصَالِهِ فِي رَوَايَةٍ أَوْ أَرَضَعَ نَحْيَ لَا يَحْرُمُهُ وَالْخَالِجُ
 فَإِنْ جَهَلَ الْمُسْتَهْلُ مِنْهُمَا وَاخْتَلَفَ قَالُوا لَعَنَهُ الْمَسْئَلَةُ **النِّكَاحُ فِي الْمَرْضِ**
 كَالصَّحَّةِ وَالطَّلَاقُ الْبَائِسُ فِي الصَّحَّةِ مَنَعَ الْإِرْثَ لِأَنَّ الْمَرْضَ أَخْبَرُ
 الْمُتَّصِلَ بِهِ الْمَوْتُ فَإِذَا أَبَا يَهَابُ فِيهِ أَوْ عُلْفَةً عَلَى مَا لَا يَدَّ لَهَا مِنْهُ فَوُجِدَ
 فِيهِ وَرِثَتُهُ فِي الْحَيِّ كَالرَّجْعِيِّ وَكَعَمَلِهَا وَإِسْلَامُهَا فِيهَا وَعَنْهُ مَا لَمْ
 يَذْوَخْ فَإِنْ لَمْ يَذْوَخْ لَمْ يَسْأَلْهُ أَوْ عُلْفَةً فِي صِحَّتِهِ عَلَى مَا لَهَا مِنْهُ يَدْفَعُ لَهُ
 فِي الْمَرْضِ أَوْ طَبَعًا أَبَوْهُ أَوْ أَنَّهُ لَمْ تَرِثْهُ وَعَنْهُ عَلَى الْعَاشِرِ **الْوَلَاءُ** مَنْ
 اعْتَصَمَ بِقَادِرٍ لَوْ بَوَّضَ أَوْ عَمِلَ عَلَيْهِ بِصِفَةٍ أَوْ أَسْتَبَدَّ أَوْ تَدَبَّرَ أَوْ

المناسبات

أَوْ وَصِيَّةً بَعَثَتْهُ فَلَهُ وَلَاوُهُ وَأَزْوَاجُ دِينِهِ أَوْ أَعْتَقَهُ شَابَهُ أَوْ فِي
وَأَجِبَ أَوْ بَلَغَ لَهُ سِنُهُ الْأَصَحُّ وَلَا أَوْلَادِهِمْ مِنْ مَعْتَقِهِ
لَا حَرَّ الْأَصْلَ وَمُعْتَقِهِمْ أَبَدًا وَلَا الْمَكَايِدَ لِنَدِّهِ وَعَنْهُ لِمَنْ أَدَّى إِلَيْهِ
وَلَوْ بَعْضُهَا فَبَقِيَ طَهْرُهُ وَهُوَ كَالنَّسَبِ بَوْرَثُهُ وَلَا يَزُولُ عَنْ بَاشِرَةٍ وَلَا
يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يَوْرَثُ وَعَنْهُ بَرَّةٌ ذَكَرَ الْعَصَبَةَ فَلَوْ مَاتَ وَتَرَكَ
ابْنَ سِدِّهِ وَإِنْ أَبْنَاهُ فَلَأَبْنَاهُ وَلَوْ تَرَكَ ابْنَ سِدِّهِ وَسَعَى نَحْوُ إِخْرَاجِ كَانَتْ بَيْنَهُمْ
أَعْشَارًا وَارْتَقَى الْمَانِيَةُ بَنَ الْأَزْنَ ابْنَ ابْنِ الْمَفْرَدِ وَالسَّعَةِ نَصْفَيْنِ إِنْ
كَانَ السَّيِّدُ مَاتَ قَبْلَ بَنِيهِ وَلَا تَرْتُّ بِهِ أَنْتَ إِلَّا الْمَعْتَقَةُ وَعَنْهُ وَلَا
بُنْتُ الْمَعْتِقِ كَالنَّسَبِ وَلَا ذُو فَرْضٍ إِلَّا الْأَبُ وَالْجَدُّ مَعَ الْإِبْنِ
وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَاتَ مِنْ عَيْنٍ يَعْتَقُ امْرَأَةً لَوْلَا دِيْنُهُ بَعْدَ فَوَلَاوُهُ لَوَالِي
أَبِيهِ إِنْ كَانَ مُعْتَقًا وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا فَلَوَالِي امْرَأَتِهِ حَتَّى يَعْتَقَ فَيُخْرِجُ إِلَى
مَوَالِي أَبِيهِ لِجَدِّهِ فَلَوْ أَعْرَضَ عَنِ الْمَوْلَى وَلَمْ يَنْتَقِ عَيْنَ جَرِّ وَلَا وَلَدِهِ
فَالْأَقْرَبُ مَوَالِي الْأَبِ فَلَيْتَ الْمَالِ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى مَوَالِي امْرَأَتِهِ وَلَوْ كَانَ
عَلَى اخْتِيارٍ لَمَوْلَى إِلَى امْرَأَتِهِ فَاسْتَرْتَابَا هُمَا عَنْ عِيْلِهِمَا وَلَاوُهُ لَهَا وَجَرَّتْ
كُلُّ وَلَدَةٍ نَصْفٌ وَلَا عَيْنُ اخْتِيارٍ وَنِصْفُهُ الْآخَرُ لَمَوْلَى الْأُمِّ وَلَا يَوْرَثُ
مَوْلَا لَاهُ إِسْلَامٌ وَلَا مُعَاقَدَةٌ وَلَا يَكُونُ هُمَا مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ وَعَنْهُ لِي عِنْدَ
عَدَمِ الْمُنَاسِبِ **فصل** لَوْ مَاتَ فَلَمْ يَسْمُ بَرَّةً حَتَّى مَاتَ لِعَصْرٍ

وَرِشَةٍ وَاحِدًا وَأَكْثَرُ نَصْفٍ مَسْئَلَةُ الْأَوَّلِ ثُمَّ مَسْئَلَةُ الْمَانِي قَاتِ
الْمَسْمُوتِ سَهَامُ الْمَانِي عَلَى مَسْئَلَتِهِ فَمَنْ صَحَّ مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأَوَّلُ
وَالْآخَرُ فَجَعَلَ مَسْئَلَةُ الْمَانِي لِقَرْنِ أَكْثَرِ عَلَيْهِمْ سَهَامُهُمْ وَأَعْمَلُ عَامًا نَدَمَ
وَسْئَلُهُ الْأَوَّلِ هَاهُنَا كَالْأَصْلِ وَسَهَامُ الْمَانِي كَسَهَامِ الْقَرْنِ الْمُنْكَسِرِ
مِنْهُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلِ مَضْرُوبٌ فَمَا ضَرَبَتْ فِيهَا وَمِنْ شَيْءٍ مِنَ الْبَانِيَةِ
مَضْرُوبٌ فِي سَهَامِ الْمَانِي أَوْ وَفَّقَهَا وَكَذَا إِنْ مَاتَ ثَلَاثٌ فَمَا صَحَّتْ مِنْهُ
مِنْهُ الْأَوَّلُ كَالْأَصْلِ وَسَهَامُ الْمَالِكِ كَسَهَامِ الْقَرْنِ الْمُنْكَسِرِ وَعَلَى هَذَا
أَبَدًا فَإِذَا عَرَفْتَ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ بَعْدَ التَّصْحِيحِ فَانْظُرْ إِلَى مَا حَصَلَ
بِأَيِّ الْوَرِثَةِ فَإِنْ لَمْ يَتَوَافَقْ لِحُزْءٍ فَالْمَسْئَلَةُ لَهَا وَإِنْ تَوَافَقَتْ رَدَّتْ
الْكُلَّ أَوْ فَاظْفَقَا وَمَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْئَلَةُ إِلَى ذَلِكَ الْجَزْءِ مِنْهُ بَعْضُهُ
أَخَصَرُ **فصل** إِذَا كَانَتِ الزَّكَاةُ مِمَّا يَنْسَبُ وَارْدَتْ مَعْرِفَةُ مَا لِكُلِّ
وَارِثٍ مِنْهَا فَأَصْرِبْ سَهَامَ كُلِّ وَارِثٍ فِي الزَّكَاةِ وَأَقْسِمْ عَلَى الْمَسْئَلَةِ
فَمَا خَرَجَ فَهُوَ نَصِيبُهُ مِنْهَا وَإِنْ شَيْتَ فَأَقْسِمِ الزَّكَاةَ عَلَى الْمَسْئَلَةِ فَمَا خَرَجَ
فَأَصْرِبْ فِي سَهَامِهِ وَهُوَ نَصِيبُهُ وَإِنْ شَيْتَ فَانْسِبْ سَهَامَهُ مِنْ
الْمَسْئَلَةِ وَأَعْطِهِ مِنَ الزَّكَاةِ بِنِسْبَتِهَا وَإِنْ رَدَّتْ أَنْ يَسْمُ عَلَى الْمَسْئَلَةِ
دَسَارًا وَاحِدًا فَارْزَأَتِ الدِّينَارَ مَارًا وَارْبَعُونَ كُلُّ أَرْبَعَةٍ مِنْهَا جَدَّةٌ
وَكُلُّ لَنَةِ عَشْرَةٍ نَارًا فَكُلُّ مَرَّاطٍ ثَلَاثُ جَنَاتٍ وَالْدِّينَارُ عَشْرُونَ قِيرَاطًا

وَرِشَةٍ وَاحِدًا وَأَكْثَرُ نَصْفٍ مَسْئَلَةُ الْأَوَّلِ ثُمَّ مَسْئَلَةُ الْمَانِي قَاتِ
الْمَسْمُوتِ سَهَامُ الْمَانِي عَلَى مَسْئَلَتِهِ فَمَنْ صَحَّ مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأَوَّلُ
وَالْآخَرُ فَجَعَلَ مَسْئَلَةُ الْمَانِي لِقَرْنِ أَكْثَرِ عَلَيْهِمْ سَهَامُهُمْ وَأَعْمَلُ عَامًا نَدَمَ
وَسْئَلُهُ الْأَوَّلِ هَاهُنَا كَالْأَصْلِ وَسَهَامُ الْمَانِي كَسَهَامِ الْقَرْنِ الْمُنْكَسِرِ
مِنْهُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلِ مَضْرُوبٌ فَمَا ضَرَبَتْ فِيهَا وَمِنْ شَيْءٍ مِنَ الْبَانِيَةِ
مَضْرُوبٌ فِي سَهَامِ الْمَانِي أَوْ وَفَّقَهَا وَكَذَا إِنْ مَاتَ ثَلَاثٌ فَمَا صَحَّتْ مِنْهُ
مِنْهُ الْأَوَّلُ كَالْأَصْلِ وَسَهَامُ الْمَالِكِ كَسَهَامِ الْقَرْنِ الْمُنْكَسِرِ وَعَلَى هَذَا
أَبَدًا فَإِذَا عَرَفْتَ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ بَعْدَ التَّصْحِيحِ فَانْظُرْ إِلَى مَا حَصَلَ
بِأَيِّ الْوَرِثَةِ فَإِنْ لَمْ يَتَوَافَقْ لِحُزْءٍ فَالْمَسْئَلَةُ لَهَا وَإِنْ تَوَافَقَتْ رَدَّتْ
الْكُلَّ أَوْ فَاظْفَقَا وَمَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْئَلَةُ إِلَى ذَلِكَ الْجَزْءِ مِنْهُ بَعْضُهُ
أَخَصَرُ **فصل** إِذَا كَانَتِ الزَّكَاةُ مِمَّا يَنْسَبُ وَارْدَتْ مَعْرِفَةُ مَا لِكُلِّ
وَارِثٍ مِنْهَا فَأَصْرِبْ سَهَامَ كُلِّ وَارِثٍ فِي الزَّكَاةِ وَأَقْسِمْ عَلَى الْمَسْئَلَةِ
فَمَا خَرَجَ فَهُوَ نَصِيبُهُ مِنْهَا وَإِنْ شَيْتَ فَأَقْسِمِ الزَّكَاةَ عَلَى الْمَسْئَلَةِ فَمَا خَرَجَ
فَأَصْرِبْ فِي سَهَامِهِ وَهُوَ نَصِيبُهُ وَإِنْ شَيْتَ فَانْسِبْ سَهَامَهُ مِنْ
الْمَسْئَلَةِ وَأَعْطِهِ مِنَ الزَّكَاةِ بِنِسْبَتِهَا وَإِنْ رَدَّتْ أَنْ يَسْمُ عَلَى الْمَسْئَلَةِ
دَسَارًا وَاحِدًا فَارْزَأَتِ الدِّينَارَ مَارًا وَارْبَعُونَ كُلُّ أَرْبَعَةٍ مِنْهَا جَدَّةٌ
وَكُلُّ لَنَةِ عَشْرَةٍ نَارًا فَكُلُّ مَرَّاطٍ ثَلَاثُ جَنَاتٍ وَالْدِّينَارُ عَشْرُونَ قِيرَاطًا

